



مركز تنمية الموارد البشرية، برلين ألمانيا

## الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة



وقائع أعمال المؤتمر  
الدولي الافتراضي  
يومين: 17 و 18 ماي 2022 م

VR . 3383 - 6664 . B

2022



مركز تنمية الموارد البشرية برلين ألمانيا



الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي  
بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة



مركز تنمية الموارد البشرية  
للدراسات والأبحاث

HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT  
CENTER FOR STUDIES, RESEARCH

مركز تابع للمركز الديمقراطي العربي - برلين، ألمانيا





المركز الديمقراطي العربي  
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية  
Democratic Arab Center  
for Strategic, Political & Economic Studies

## كتاب وقائع المؤتمر الدولي الثاني:

الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة

Social service in the Arab world between the problem of recognition and the reality of practice

إشراف وتنسيق:

د. بن دريدي منير، جامعة سوق أهراس، الجزائر

د.حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر

د.عصام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين



## الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراستات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريد الإلكتروني

[book@democraticac.de](mailto:book@democraticac.de)

## المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألمانيا



## مركز تنمية الموارد البشرية-برلين-ألمانيا



## وقسم الخدمة الاجتماعية-كلية الآداب-جامعة طرابلس



ينظمون المؤتمر الدولي الثاني الموسوم بـ:

الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة

Social service in the Arab world between the problem of recognition and the reality of practice

أيام 17 و18 ماي 2022

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

ملاحظة: المشاركة مجاناً بدون رسوم

لا يتحمل المركز ورئيس المؤتمر واللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء، وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

## الرئاسة الشرفية للمؤتمر:

أ. عمار شرعان، رئيس المركز العربي الديمقراطي-برلين-ألمانيا

أ.د. خالد محمد عون-رئيس جامعة طرابلس-ليبيا

أ.د. عبد الله سالم مليطان-عميد كلية الآداب-جامعة طرابلس-ليبيا

د. منير بن دريدي- مدير مركز تنمية الموارد البشرية-برلين-ألمانيا

## رئيس المؤتمر:

أ.د. حميدة علي البوسيفي-جامعة طرابلس-ليبيا

د.عبد الحق طرابلسي-جامعة سوق أهراس-الجزائر

## رئاسة اللجنة العلمية:

أ.د. منصور عمارة اللطيف- جامعة طرابلس-ليبيا

د. منير بن دريدي -جامعة سوق أهراس-الجزائر

## التنسيق والنشر:

د.حنان طرشان – جامعة باتنة1 – الجزائر

## رئيس اللجنة التنظيمية:

أ. كريم عايش – المدير الإداري – المركز الديمقراطي العربي – برلين – ألمانيا



### أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. فريحة محمد كريم، جامعة عنابة، الجزائر	أ.د. حاجي دوران، جامعة أيدن اسطنبول، تركيا
أ.د. حميدة علي البوسيفي، جامعة طرابلس، ليبيا	أ.د. منصور عماره الطيف، جامعة طرابلس، ليبيا
د. وحيدة علي الهادي، جامعة طرابلس، ليبيا	د. مفيدة مسعود الحاتمي، جامعة طرابلس، ليبيا
د. طرابلسي عبد الحق، جامعة سوق أهراس، الجزائر	د. رؤوف جتين، جامعة إسبارطة، تركيا
د. منصور عبد القادر منصور، جامعة الأقصى بغزة، فلسطين	د. تيايبية عبد الغاني، جامعة سوق اهراس. الجزائر
د. محمد جبالة، جامعة معسكر، الجزائر	د. جمال مراد، جامعة سوق اهراس، الجزائر
د. ياسين بروك، جامعة سوق أهراس. الجزائر	د.بحري صابر، جامعة سطيف2، الجزائر
د حفصة طاهر جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر	د. بن وهيبة نورة، جامعة الطارف، الجزائر
د. حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر	د. زينب دهيمي، جامعة ورقلة، الجزائر
د.ريما يونس، رئيسة الجمعية اللبنانية للتجديد التربوي والثقافي الخيرية، لبنان	د. ربيعة تمار، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.
<b>أعضاء اللجنة التنظيمية</b>	
أ.د. منصور عمارة اللطيف	د. حواء عبد السلام الفقهي
د. مها عبد الحميد الورفلي	أ. بونخلة فريد.
أ. غول أمينة	أ. لعبيدي يامنة
أ.غلاب ربيع	



الخدمة الاجتماعية مهنة انسانية لها فلسفتها المتكونة من قيم، ومعايير وفضائل انسانية تستند في تعاملها مع أفراد المجتمع، إلا أن الواقع العلمي والممارسة العلمية لمهنة الخدمة الاجتماعية في العالم العربي تحتاج إلى المزيد من بذل الجهود من قبل الباحثين والمهتمين واساتذة الجامعات والمراكز البحثية ورواد الخدمة الاجتماعية لكي تزيد نسبة الاعتراف المجتمعي بها كمهنة ترتبط بقضايا المجتمعات العربية وفق مجالات العمل الاجتماعي.

ف نجد اليوم العالم يمر بالعديد من الأزمات التي انعكست علي المجتمعات وما سببته من آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية، من هذا المنطلق فأن التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وفق مجالات المتعددة، فقد هدف المؤتمر إلى:

- ✓ التعرف على واقع الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي.
- ✓ التعرف على أهم التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي.
- ✓ فتح نافذة للباحثين من مختلف التخصصات للتعاون ومد جسور المعرفة فيما بينهم.
- ✓ التعرف على واقع ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي في مجالات الحياة اليومية (الأسرة، الطفولة، البيئة والتنمية...)
- ✓ الاستفادة من التجارب الأخرى في مختلف مجالات الأداء المهني والتدخل.
- ✓ اقتراح نماذج ومناهج وطرق عملية للتعامل الفعال مع المشكلات النوعية للإنسان العربي في مختلف المجالات.

حيث إن مهنة الخدمة الاجتماعية يجب أن تستجيب للمشكلات التي تحدث في المجتمع، وتتدخل من أجل مساعدة الأسر في مجتمعاتنا العربية وفق الظروف التي يمر بها الفرد، والعمل على تحسين الظروف التي تواجههم، وحل المشكلات التي تعيق الشباب والمرأة والطفل لتحقيق الاستقرار الاجتماعي على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع.

انطلقت فعاليات أعمال المؤتمر الثاني للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي (بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة) يوم 17 مايو 2022م، بتنظيم مركز تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث ومقره ألمانيا بالتعاون مع المركز الديمقراطي العربي وقسم الخدمة الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة طرابلس، وقد قدمت أوراق بحثية في مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية، وطرح من خلالها كيفية تحقيق التوافق والتكيف الإنساني مع المواقف الحياتية المختلفة، والتي تهدف الخدمة الاجتماعية من خلال الطرح إلى تحقيق التوافق الإنساني للفرد والجماعة مع البيئة والوصول الي تحقيق التنمية الاجتماعية التي بدورها تعمل على تعزيز قدرات الانسان وتعديل توجهاته وترتقي بإمكانياته وتصون حرته.

أ.د حميدة علي البوسيفي

أستاذ الخدمة الاجتماعية بالجامعات الليبية

## ورقة المؤتمر:

إن الاهتمام بمشكلات وهموم الحياة اليومية للإنسان العربي في أوطاننا، أصبح من الأولويات الكيانية لمجتمعاتنا، وتتصدر مهنة الخدمة الاجتماعية المهن الإنسانية في التدخل والممارسة بهدف التعامل الفعال مع هذه المشكلات، رغم ضعف مستويات الاعتراف الاجتماعي والرسي بنجاعة المهنة وفعالية الأداء والوظائف والأدوار التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون في مجالها.

فعالم اليوم يمر بلحظات كونية حرجة للغاية، أين تشتد فيه الأزمات الوجودية للإنسان بشكل غير مسبوق في كل المجتمعات بل في كل المجموعات الحضارية، وهذا ما يجعل الكثير من الخبراء والمتخصصين وحتى السياسيين يستنفرون من أجل التدخل الايجابي، للتخفيف من وطأة هذه الأزمات فالانتشار السريع لفيروس كورونا بكل متحوراته وزيادة مخاطره على حياة البشر، وتأثيراته السلبية التي غيرت من طرق وأنماط حياتنا اليومية، والتغير المناخي، زيادة على ما نعيشه خاصة في أوطاننا العربية من انتهاكات يومية لحياة الإنسان وحقه في الوجود، فقد اتسعت بؤر النزاعات المسلحة والقتل والعنف غير المبرر التي تتعرض لها فئات عريضة في مجتمعاتنا العربية، والتي ساهمت في نشر حالات غير مسبوقة من نوازع عالمية متعولمة مقصودة نحو إفقار الشعوب العربية ومحاصرتها واستغلال طاقاتها، واستلاب حقها في الحياة وتهجيرها قسريا ، ما يجعلنا للحظات نعتقد أن الكلام عن الأمن والاستقرار والرفاه في مجتمعاتنا هو بمثابة آثام يوتوبية تقبع ضمن صنميات الأحلام النظرية لا غير.

ورغم ذلك فالتفاؤل بتغيير الأوضاع في مجتمعاتنا العربية يظل قائما، وتكون الخدمة الاجتماعية باعتبارها أسلوبا عمليا يتعامل بطريقة مباشرة مع المشكلات في الواقع إحدى الأنساق التي تساهم في هذه العملية التغييرية، وتكتملة لما تم مناقشته في المؤتمر الأول من بحوث وأعمال قيمة وثرية ستكون معالجات ومدارس هذا المؤتمر ضمن نفس السياق وذلك بمعالجة مجالات التدخل والممارسة كالطفولة والأسرة ، البيئة والتنمية، المجتمع المدني، التدخل في المجال الصحي، وغيرها وسنستفيد بذلك من مخرجات الأعمال البحثية التي يشارك بها أساتذتنا وخبرائنا وفاعلي المجتمع المدني في الوطن العربي، ضمن استبصارات ثاقبة ومتجددة والماعات إبداعية متميزة تكشف عن الواقع وتشخصه.

## أهداف المؤتمر:

يهدف المؤتمر لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه ممارسة الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي.
- فتح نافذة للباحثين من مختلف التخصصات للتعاون ومد جسور المعرفة فيما بينهم.





- الخدمة الاجتماعية والاهتمام بقضايا المجتمع المدني.
- الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان.
- العمل الجمعي في إطار الخدمة الاجتماعية.

#### المحور السادس: نحو نماذج مقترحة للتدخل المهني للخدمة الاجتماعية

- عرض لنماذج وتجارب رائدة في العالم والوطن العربي.
- عرض مقترحات تطبيقية للممارسة والتدخل في المجالات المختلفة السابقة.



## فهرس المحتويات

الباحث	عنوان المداخلة	الصفحة
د. هاجر نصار	دور الجمعيات العربية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها بين النظرية والتطبيق: دراسة لحالة الجمعيات الأردنية	12
د. فواز رطروط	أداء نظام عدالة الأحداث الأردني والتخطيط له	27
د. إبراهيم قاسمي د. معاش الطيب	المجتمع المدني وأهميته في ظل جائحة كورونا	51
ط. د. هوام بشرى	البرامج المقدمة من طرف وزارة التضامن الجزائرية لرعاية وحماية الاشخاص المسنين	60
د. إدريس محمد صقر جرادات	الشعبية التراثية -stegma- مسرد مصطلحات الوصمة الاجتماعية- الشائعة حول كبار السن وذوي الإعاقة -البصرية والسمعية والحركية والنطقية والعقلية-	70
ط. د. يمينة لعبيدي د. منير بن دريدي	دور الخدمة الاجتماعية في حماية مجهولي النسب من الانحراف	90
أ. م. د. سكيمة أحمد محمد هاشم	مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها	101
د. راضية حميدة	الخدمة الاجتماعية وفلسفة الحفاظ على البيئة... نحو تربية إعلامية بيئية	133



## دور الجمعيات العربية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها بين النظرية والتطبيق: دراسة لحالة الجمعيات الأردنية

### The role of Arab associations in early childhood care and development between theory and practice: a case study of Jordanian associations

د. هاجر نصار/ جامعة السلطان قابوس -سلطنة عمان -مسقط/الخوض

Dr. Hajar Nassar / Sultan Qaboos University - Sultanate of Oman - Muscat / Al Khoud

#### ملخص الدراسة:

استهدفت هذه الدراسة تحديد الدور المتوقع والفعلي للجمعيات العربية (ممثلة في حالتها الأردنية) في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها؛ لأغراض علمية وأخرى عملية. ولتحقيق هذا الهدف، استعملت الدراسة منهج البحث النوعي ممثلاً في ثلاث طرق، الأولى تتمثل في تحليل مضمون الوثائق من فئات التشريعات والاستراتيجيات والخطط والبحوث والدراسات؛ لتعريف الطفولة المبكرة وتحديد نطاقها العمري وتبيان أهمية الاستثمار فيها وتقدير حجمها السكاني وتحديد مؤشرات قياس وتحليل وضعها وتبيان علاقة الجمعيات المعنية بها، بينما الطريقة الثانية، فهي دراسة الحالة للجمعيات الأردنية المعنية بالطفولة المبكرة بوصفها كنموذج عربي مختار وللمتابعين لشأن هذه الجمعيات ، أما الطريقة الثالثة، فهي المقابلات شبه المقننة مع أفراد من فئتي الإخباريين والخبراء بلغ عددهم 27 شخص أكثرهم من الإناث (55.65%) والعاملين في المنظمات غير الحكومية(40.74%). وخلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج فرعية، هي: وضوح الدور المتوقع للجمعيات العربية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستوى النظري، هامشية أو ضعف الدور الفعلي للجمعيات العربية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستوى العملي؛ لكون معدل ذلك الدور الفعلي لا يزيد عن 20%، وقابلية الدور المتوقع للجمعيات العربية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها للتطبيق العملي الأمثل في حال تنفيذ هذه الجمعيات وشركائها للأولويات الإدارية والبشرية والمالية والفنية الخاصة بتطوير قطاعها. واستخلصت الدراسة من نتائجها الفرعية نتائجها الرئيسية ومفادها: دور الجمعيات العربية في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها واضح نظرياً وفق المؤشرات الدولية وأغلب مهام ذلك الدور مفقودة عملياً بنسبة بلغت 80%، ويمكن إيجاده (أي الدور المتوقع) عملياً من خلال تنفيذ هذه الجمعيات والمؤسسات الرسمية المعنية بشؤونها لأولويات تطوير قطاعها.

الكلمات المفتاحية: الدور، الجمعيات، رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، والمعنيون بشأن الجمعيات.

#### Abstract:

This study aimed to determine the expected and actual role of Arab societies (represented in the Jordanian case) in the field of early childhood care and development; For scientific and practical purposes. To achieve this goal, the study used the qualitative research method represented in three ways. The first is to analyze the content of documents from the categories of legislation, strategies, plans, research and studies; To define early childhood, determine its age range, demonstrate the importance of investing in it, estimate its population size, determine indicators to measure and analyze its status, and show the relationship of the associations concerned with it. Semi-structured interviews with individuals from the two categories of newsmen and experts amounted to 27 persons, most of whom are females (55.65%) and workers in non-governmental organizations (40.74%). The study concluded with three sub- results: the clarity of the expected role of Arab societies in early childhood care and development on a theoretical level, marginal or weak actual role of Arab societies in early childhood care and development on a practical level; Because the rate of that actual role does not exceed 20%, and the

applicability of the expected role of Arab societies in early childhood care and development for optimal practical application if these associations and their partners implement the administrative, human, financial and technical priorities for developing their sector. The study extracted from its subsidiary results its main result, which is that the role of Arab societies in the field of early childhood care and development is clear in theory according to international indicators, and most of the tasks of that role are practically missing by 80%, and it can be found (that is, the expected role) in practice through the implementation of these associations and official institutions concerned. its affairs and the priorities for the development of its sector.

**Key words:** the role, associations, early childhood care and development, and those concerned with associations

## مقدمة:

يمر الإنسان عبر دورة حياته بأربع مراحل عمرية منها مرحلة طفولته، التي تبدأ من منذ لحظة ولادته وتنتهي عند بلوغه سن الرشد. وتتألف مرحلة الطفولة من مرحلتين فرعيتين، الأولى تعرف باسم الطفولة المبكرة، ويبلغ مداها العمري ما بين يوم وأقل من ثمان سنوات بحسب التعليق رقم 7 لسنة 2005 الصادر عن اللجنة الدولية لحقوق الطفل (الأمم المتحدة: 2005، ص 4). وظهرت نتائج البحوث العلمية أهمية الطفولة المبكرة؛ لنمو 85% من دماغ الطفل قبل بلوغ هذا الطفل لسن الخامسة، ولنشاط أدمغة الأطفال الصغار بمعدل مرتين ونصف مثيله لأدمغة الكبار، ولقدرة الأطفال على التعلم في سن الثالثة أكثر من باقي سنوات طفولتهم الأخرى، ولجدوى الاستثمار في تنمية قدرات الأطفال الصغار على اعتبار أن كل دولار أمريكي ينفق عليهم يولد عوائد للمجتمع تتراوح ما بين 7 دولارات و17 دولاراً (يونيسف: بلا تاريخ، ص 11)، ولتشكل شخصية الطفل حين بلوغه سن الثالثة، ولقدرة الطفل على لعب دور الفاعل اجتماعياً خلال انخراطه في العلاقات الاجتماعية مع أقرانه ومانحي الرعاية له (الأمم المتحدة: 2005، ص 4). وللطفولة المبكرة في الأردن نطاقها، الذي حددته الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة بخمسة أجزاء، هي: فترة الحمل، من الولادة إلى سن دون عام واحد، من سن عام واحد إلى سن دون أربعة أعوام، من أربعة أعوام إلى ستة أعوام، ومن ستة أعوام إلى سن تسعة أعوام (المجلس الوطني لشؤون الأسرة واليونيسف: 2002، ص 3). ويتناغم هذا التحديد لنطاق الطفولة المبكرة مع احصاءاته السكانية ومن أحدثها تلك، التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2015 وأظهرت نتائجه بأن عدد الأطفال في الفئة 0-4 سنوات وفي الفئة 5-9 سنوات بلغ 1.070.299 نسمة و 1.143.948 نسمة على التوالي (دائرة الاحصاءات العامة: 2016، ص 17). ويشكل الأطفال من دون سن التاسعة ما نسبته 21.9% من مجموع سكان المملكة (بني مفرج: 2019).

وعلى الرغم من تباين تعريف مرحلة الطفولة المبكرة من مصدر لآخر، فيبقى هناك أمر تنميتها أو الاستثمار فيها ، الذي يقاس إجرائياً بموجب مؤشرات، التي تنقسم إلى نوعين، الأول كمي تعبر عنه المؤشرات الحسابية الرئيسية، التي تستعملها وكالات الأمم المتحدة المعنية؛ لأغراض المقارنات الدولية، وتلك المؤشرات هي: معدل النساء الحوامل اللواتي يحظين برعاية صحية من قبل الكوادر الصحية المؤهلة خلال فترة حملهن، معدل النساء الحوامل اللواتي زرن مراكز الرعاية الصحية الأولية أربع مرات على الأقل؛ للاطمئنان على حملهن، معدل النساء الحوامل اللواتي انجبن تحت اشراف طبي مؤهل، معدل الأطفال الذين توفوا خلال الشهر الأول من ولادتهم، معدل الأطفال الذين توفوا خلال السنة الأولى من ولادتهم، معدل الأطفال من دون سن خمس سنوات المشمولين بالمطاعيم، معدل الأطفال من دون سن خمس

سنوات المصابين بالتقزم، معدل الأطفال (ممن يقع سنهم بين 3 و4 سنوات) المنخرطين بأنشطة تنموية من قبيل اللعب والرسم والغناء والعزف الموسيقي والمسرح ومسابقات الشعر، معدل الأطفال (ممن يقل سنهم عن 9 سنوات) الملتحقين بدور الحضانه ورياض الأطفال ونوادي الأطفال والمدارس الابتدائية أو الاساسية، ومعدل الأطفال (ممن يقع سنهم بين سنتين وأربع سنوات أو يقل سنهم عن تسع سنوات) المعرضين للتأديب العنيف من قبل مانحي الرعاية لهم (الكوكلي وكرافت: بلا تاريخ). والنوع الثاني من مؤشرات الطفولة المبكرة، فهو نوعي وتستعمله اللجنة الدولية لحقوق الطفل: لأغراض تقييم أداء الدول الأطراف في مجال حقوق الطفل. وهذه المؤشرات، هي ذاتها مبادئ اتفاقية حقوق الطفل المتمثلة في عدم التمييز، وضمان الحق في البقاء والنماء، والمحافظة على المصلحة الفضلى، والمشاركة (الأمم المتحدة: 2002، ص 245-272).

أما المرحلة الفرعية الثانية للطفولة فتتوقف على مخرجات سابقتها وتعرف باسم الطفولة المتأخرة، التي تبدأ بعد بلوغ الطفل لسن التاسعة أو العاشرة وتنتهي عند اتمامه سن الثامنة عشر، وفيها تحدث التغيرات الجوهرية جراء مروره بفترة مراهقته وتداعياتها النفسية والاجتماعية والتربوية، التي تتأثر بأنماط معاملته الوالدية باتجاهاتها الإيجابية والسلبية وبمستوياتها المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة، بحسب نتائج الدراسات الميدانية (العلوان: 2019؛ ريحاني وآخرون: 2009؛ دواد: 1999).

وللأطفال حقوقهم بصرف النظر عن دورة حياتهم، تلك الحقوق، التي توافق مجتمعهم الدولي منذ عقد ثمانينات القرن الماضي على مبادئها المتمثلة في عدم التمييز بينهم تحت أي اعتبار كان، وضمان بقائهم ونمائهم، والحفاظ على مصلحتهم الفضلى، وتوسيع دائرة مشاركتهم في القضايا الخاصة بهم (نصار: 2019). وبالرغم من توافق المجتمع الدولي على مبادئ حقوق الطفل، وتوقيع ومصادقة غالبية الدول على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمامها إلى هذه الاتفاقية، إلا أن تقارير وضع الأطفال في العالم، الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، تشير إلى حدوث انتهاكات حقوق الطفل لا سيما في الدول الأوسط والأقل نمواً. وما تناولته تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تدعمه الأدلة العلمية، المستمدة من نتائج المسوح والبحوث الميدانية. فكشفت مسح السكان والصحة الاسرية في الأردن لعامي 2017 و2018 عن تعرض ما نسبته 81% من الاطفال من دون سن 14 سنة إلى الانضباط العنيف المتمثل في الصراخ عليهم أو رفع الصوت عليهم ووصفهم بأنهم أغبياء وكسالى وهزههم وصفعهم على الوجه أو الرأس أو الأذنين أو اليد أو الساق وضربهم على المؤخرة أو أي جزء من الجسم باستعمال الحزام أو فرشاه الشعر أو العصا أو أي جسم صلب آخر مماثل (دائرة الاحصاءات العامة: 2019، ص 341). وترى منظمة الصحة العالمية بناء على نتائج دراسات الميدانية، بأن الاشخاص ذوي الاعاقة في أي مجتمع يشكلون ما نسبته 15% من مجموع سكانه، وفي الأردن اظهر التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 أن نسبة الاشخاص ممن يزيد سنهم عن خمس سنوات اللذين يعانون من الصعوبات الحادة بأشكالها المتمثلة في الرؤية والسمع والمشي والتذكر والتركيز والعناية الشخصية والتواصل تقدر بحوالي 2.7% وهي نسبة أعلى مما كانت عليه في تعداد 2004 وتعداد 1994؛ لبلوغها 1.2% لكليهما (دائرة الاحصاءات العامة: 2016، ص 37-39). وظهرت دراسة فقر الأطفال في المنطقة العربية (الاسكوا واليونيسف وجامعة الدولة العربية وجامعة اكسفورد: 2017) بأن فقر الأطفال مقاساً بأبعاده التعليمية والصحية والمعيشية، يزداد في الدول العربية الأوسط

والأقل نمواً؛ لتسربهم من التعليم تحت ذريعة دخول سوق العمل بالنسبة للذكور والزواج المبكر بالنسبة للإناث. وتشير نتائج الكثير من الدراسات والبحوث، التي أجريت في الأردن، إلى تأثر امتحان الأطفال للعمل المأجور وممارستهم للأعمال المنزلية بسنهم على نحو طردي، أي كلما تقدموا هؤلاء الأطفال بالسن زاد انخراطهم بسوق العمل وممارستهم للأعمال المنزلية (رطروط: 2020، ص 186-210). وفرغ تقرير التنمية الإنسانية العربية بعد تشخيصه وتقييمه لوضع الشباب العرب (بما فيهم اليافعين ممن يتراوح سنهم بين 12 وأقل من 18 سنة) من منظور التنمية البشرية، إلى أن الشباب العرب غير ممكنين بدرجة كبيرة، مما يتطلب تعزيز تمكينهم من خلال نموذج تنموي جدير بهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2017). ووجدت دراسة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حول مدى التقدم المحرز في تحقيق الدول العربية للأهداف الإنمائية للألفية، بأن أكثرية الدول العربية الأوساط والأقل نمواً انحرقت كثيراً عن الأهداف الإنمائية للألفية بنسب مرتفعة، كالأردن، الذي بلغ معدل ادائه التنموي - 17.3%، مما يعني أن الأردن لم يحقق هذه الأهداف بمعدلات مرتفعة بالرغم من كونها ترتبط ببقاء الأطفال ونمائهم (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية: 2013). وبما أن مرحلة الطفولة المبكرة اسبق في الحدوث من مرحلة الطفولة المتأخرة، فقد اهتمت بها الدول كافة ومنها المملكة الأردنية الهاشمية، التي افسحت المجال للجمعيات؛ للعمل في ميدان رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها منذ ما قبل عام 1950 (حوراني: بلا تاريخ، ص 200)، علماً بأن بيئة الجمعيات مفعمة بمواطن الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية بحسب نتائج الدراسات.

فقد تبين من دراسة حديثة حول السياسات المستخلصة من نتائج التقارير البحثية بشأن تطوير قطاع الجمعيات الأردني ومعوقات تطبيقها، أن هناك ثمان سياسات (وجود مستوى متطور من استدامة الجمعيات، تعزيز نزاهة الجمعيات، زيادة عدد المنتمين للجمعيات من سكان المحافظات الكبرى، تحديد فترة ولاية الهيئات الإدارية للجمعيات بمرتين متتاليتين، تعزيز المساواة بين الجنسين حين تأسيس الجمعيات وتسجيلها وتقديم الدعم لها، تبني الجمعيات لنهج التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عدم تغييب الجمعيات عن التصدي لتداعيات الأزمات، وجود مستوى مرتفع من تميز الأداء المؤسسي والشفافية للجمعيات) مستخلصة من التقارير البحثية لتطوير قطاع الجمعيات الأردني يتطلب بعضها تعديل قانون الجمعيات النافذ، قد لا تطبقها أو تتبناها المؤسسات المعنية؛ لأسباب سياسية وأخرى إدارية بلغ عددهما 6 و8 أسباب على التوالي (رطروط: 2021، ص 119-139). ودلت دراسة حديثة ثانية حول مراقبة الجمعيات العربية وتقييمها، على أنوضع مراقبة الجمعيات العربية وتقييمها بحسب حالته الأردنية بعيد جداً عن عالمه المثالي بمعدل 73.83%، ويتطلب تغييره نحو الأفضل أو تحسينه بموجب نهج الأداء المتوازن، القائم على التدخلات التشريعية والإدارية التنظيمية والتنموية البشرية (رطروط: 2022، ص 80-105). وظهرت دراسة حديثة ثالثة حول مستوى حوكمة الجمعيات في الأردن من وجهة نظر بعض أعضاء هيئاتها الإدارية وممثلي غالبية الوزارات المختصة بشأنها والمتقاعدين ممن سبق لهم العمل في قطاعها، بأن مستوى حوكمة الجمعيات في الأردن متوسط (60.4%)، ويتأثر بجنس وتبعية قطاع مقدره لصالح الذكور وأعضاء الهيئات الإدارية للجمعيات (رطروط والشنيكات: 2020، ص 22-45). وخلصت دراسة حديثة رابعة حول طبيعة العلاقة بين حجم السكان وتسجيل الجمعيات وعددها التراكمي في المملكة الأردنية الهاشمية ومحافظاتها، إلى نتائج عديدة أهمها وجود علاقة

ارتباطية قوية ذات اتجاه عكسي بين حجم السكان وجمعياتهم في المملكة الأردنية الهاشمية ومحافظاتها خلال سنوات الفترة 2012-2017، ترتب عليها حزمة من التوصيات العملية أبرزها ضرورة تعديل قانون الجمعيات الأردني النافذ؛ لضمان منعه من التمييز بين سكان المحافظات، وحدث أثره في رفع معدلات انتساب سكان المحافظات الكبرى للجمعيات (رطوطوالشنيكات: 2019، ص 136-158). وأشارت دراسة حديثة خامسة حول مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية: دراسة الحالة الجمعيات في الأردن، التي استعمل فيها نموذجا نظريا وإجرائيا يشتمل بدوره على (8) معايير أساسية مؤلفة من (18) معيارا فرعيا وحدها الأعلى 39 درجة والأدنى 18 درجة، إلى أن نتائج تطبيق هذا النموذج على الجمعيات في الأردن تشير إلى تمتعها بـ 56.41% من خصائصها المثالية (رطوطوالشنيكات: 2019، ص 156-171). وبينت دراسة حديثة سادسة حول تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتيجي لها، أن الجمعيات في الأردن تحيط بها ظروفها السلبية ونسبتها (60.20%) أكثر من ظروفها الإيجابية البالغ نسبتها (39.80%)، بينما على مستوى التحليل الرباعي فقد تبين أن بيئة الجمعيات في الأردن ذات طبيعة سلبية (58.46%) وليست إيجابية (41.54%) (رطوطوالشنيكات: 2018، ص 1). وأشارت دراسة حديثة سابعة حول ترتيب الدول العربية في تسجيل الجمعيات ونموها وعلاقته بإدارة الحكم والأداء التنموي وحجم السكان فيها، إلى حصول الجزائر على المرتبة الأولى في تسجيل الجمعيات وفي حصة السكان من الجمعيات، وإلى نيل السودان للمرتبة الأولى في نمو الجمعيات، وإلى حصول لبنان على المرتبة الأولى في استدامة الجمعيات، وإلى عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين رتب الدول العربية في تسجيل الجمعيات ورتبها في نمو الجمعيات من جهة واستدامة الجمعيات من جهة أخرى، وإلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين رتب الدول العربية في تسجيل الجمعيات ورتبها في إدارة الحكم من جهة أولى والأداء التنموي من جهة ثانية وحجم السكان من جهة ثالثة (رطوطوالشنيكات: 2018، ص 82-85). وخلصت دراسة حديثة ثامنة حول المجتمع المدني ومنظماته في الأردن، إلى تأثير منظمات المجتمع المدني بالتشريعات المقيدة لحركتها ورغبات المانحين المؤثرين في موازنتها، وإلى تأثير أنشطة هذه المنظمات بسياقها المتولد من تداعيات الأزمات الإقليمية ومن أزمة اللجوء السوري ومن انعدام الثقة بينها (أي هذه المنظمات) وبين الحكومة ومن السلطات التقديرية للمؤسسات الحكومية المشرفة عليها ومن حجم الدعم الخارجي المقدم لها، وإلى انعدام أثر أنشطة هذه المنظمات في التغيير المجتمعي من جهة وفي تغيير واقعها المعتل من جهة أخرى (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: 2016، ص 4-11).

وبناء على ما سبق، جاءت بقية هذه الدراسة بأجزائها الثلاثة المدرجة أدناه.

#### أولا: مشكلة الدراسة وعناصرها:

لهذه الدراسة مشكلتها البحثية وعناصرها المبينة تاليا:

#### 1:1: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تجيز التشريعات العربية للجمعيات الاسهام في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها من خلال مرافقها الخدمية المتمثلة في دور الحضانه ورياض الأطفال والمدارس الأساسية والمراكز الصحية ودور الرعاية الاجتماعية وغيرها،



وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ذات العلاقة برعاية وتنمية الأطفال الصغار. وبالرغم من جواز التشريعات العربية لعمل الجمعيات في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، إلا أن حجم إسهام هذه الجمعيات في المجال مدار البحث غير معروف، مما يتطلب تحديده من وجهة نظر المعنيين بشأنه بحكم وظائفهم كالخبراء الفنيين والمانحين الدوليين وممثلي السلطات الحكومية وغير الحكومية -المشرفة على الجمعيات بموجب القانون.

وعليه، جاءت هذه الدراسة: للإجابة عن سؤالها الرئيس، الذي يشكل جوهر مشكلتها البحثية ومفاده: ما الدور المتوقع والفعلي للجمعيات العربية (ممثلة في حالتها الأردنية) في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها؟ وأنبثق عن هذا السؤال الرئيس، ثلاثة أسئلة فرعية، هي:

1:1:1: ما الدور المتوقع للجمعيات العربية في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستوى النظري؟

1:1:2: ما الدور الفعلي للجمعيات العربية (ممثلة في حالتها الأردنية) في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستوى العملي؟

1:1:3: ما تقييم المعنيين بشأن الجمعيات العربية (ممثلة في حالتها الأردنية) لأولويات تطوير قطاعها الخاص برعاية الطفولة المبكرة وتنميتها؟

1:2: تعريف المصطلحات:

لهذه الدراسة مصطلحاتها المبيّنة هي وتعريفاتها الاجرائية تاليا:

1:2:1: الدور: هو السلوك، الذي يظهره أي شخص طبيعي أو اعتباري بناء على المركز الاجتماعي أو القانوني، الذي يشغله ذلك الشخص في التنظيم المجتمعي الخاص بمركزه (هنا: 1982، ص 14). وبما أن الجمعيات بمثابة شخص اعتباري، فإن للمعني منها برعاية وتنمية الطفولة المبكرة، سلوكيات فعلية وأخرى متوقعة يمكن تقديرها من وجهة نظر المعنيين بشأن هذه الجمعيات.

1:2:2: الجمعيات الأردنية المعنية برعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، هي: الجمعيات المسجلة لدى سجل الجمعيات بوزارة التنمية الاجتماعية. ووفقا لقواعد بيانات سجل الجمعيات، فقد تبين أن عدد الجمعيات المعنية برعاية الطفولة المبكرة وتنميتها لا يزيد عن 100 جمعية (سجل الجمعيات: 2021).

1:2:3: رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها: عملية تدل على استعمال النهج المتكاملة والشمولية للطفولة المبكرة، وتدور محاورها حول تعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم وأمنهم وسلامهم (يونيسيف: بلا تاريخ، ص 15).

1:2:4: المعنيون بشأن الجمعيات، هم: الأشخاص، الذين يدركون واقع الجمعيات ويقترحون سبل تطوير ذلك الواقع، بحكم وظائفهم، مثل: الخبراء الفنيين المستقلين، المانحين الدوليين، رؤساء اتحادات الجمعيات الخيرية بالمحافظات، وموظفي الوزارات المختصة بالجمعيات.

### 1:3: مبررات الدراسة:

لهذه الدراسة مبررات اجرائها، وهي:

1:3:1: غياب الدراسات السابقة، التي بحثت في الدور المتوقع والفعلي للجمعيات العربية في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، مما قد يجعل من هذه الدراسة رائدة في مجالها.

1:3:2: خلو التقارير الدورية للدول العربية في مجال حقوق الطفل من الأدلة العلمية الخاصة بدور الجمعيات العاملة في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، مما يستلزم البحث عن تلك الأدلة وتوفيرها، علما بأن تلك الأدلة أصبحت واحة معصود التعليق رقم 7 لسنة 2005 عن اللجنة الدولية لحقوق الطفل.

1:3:3: وفرة الأدب النظري عن رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستويين العالمي والمحلي الأردني، مما يستدعي توظيف ذلك الأدب لصالح قضايا الأطفال الصغار والمعنين بشؤونهم، وما يؤكد تلك الوفرة صدور التعليق رقم 7 لسنة 2005 عن اللجنة الدولية لحقوق الطفل، وإعداد أطر تخطيطية كبرى (الاستراتيجية الوطنية الأردنية لتنمية الطفولة المبكرة، الاستراتيجية الوطنية الأردنية لتنمية الموارد البشرية للسنوات 2016-2025، الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للسنوات 2019-2025) وأخرى وسطى (خطة العمل الخمسية لاستراتيجية تنمية الطفولة المبكرة للسنوات 2003-2007، الخطة الوطنية الأردنية للطفولة للسنوات 2004-2013، الخطة الثانية لتنمية الطفولة المبكرة للسنوات 2011-2015) للطفولة المبكرة في الأردن.

1:3:4: توفير التغذية الراجعة على الأطر التخطيطية الكبرى ومثلاتها الوسطى للطفولة المبكرة في الأردن، علما بأن تلك الأطر تفتقر لتقييم أثرها في وضع الأطفال من دون سن التاسعة من جهة وفي وضع الجمعيات من جهة أخرى.

### 1:4: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عوائدها التالية:

1:4:1: سد النقص الحاصل في الدراسات حول دور الجمعيات العربية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها.

1:4:2: إثراء التقارير الدورية للدول العربية في مجال حقوق الطفل بالأدلة العلمية الخاصة بدور الجمعيات العاملة في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها.

1:4:4: استغلال الأدب النظري المتوفر عن رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستويين العالمي والمحلي الأردني لصالح قضايا الأطفال الصغار.

1:4:5: تقييم أثر الأطر التخطيطية الأردنية الكبرى ومثلاتها الوسطى للطفولة المبكرة في وضع الجمعيات، علما بأن تلك الأطر أفردت حيزا كبيرا منها لبناء قدرة الجمعيات والعاملين فيها.

## 1:5: منهجية الدراسة:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الرئيس بفروعه الثلاثة، فقد استعملت منهج البحث النوعي ممثلاً في ثلاث طرق، الأولى تتمثل في تحليل مضمون الوثائق من فئات التشريعات والاستراتيجيات والخطط والبحوث والدراسات: لتعريف الطفولة المبكرة وتحديد نطاقها العمري وتبيان أهمية الاستثمار فيها وتقدير حجمها السكاني وتحديد مؤشرات قياس وتحليل وضعها وتبيان علاقة الجمعيات المعنية بها، فضلاً عن تشخيص وضع الجمعيات وتقييمه. بينما الطريقة الثانية، فهي دراسة الحالة للجمعيات الأردنية المعنية بالطفولة المبكرة بوصفها كنموذج عربي مختار وللمتابعين لشأن هذه الجمعيات، أما الطريقة الثالثة، فهي المقابلات شبه المقننة مع الأفراد من فئتي الإخباريين والخبراء والبالغ عددهم 27 شخص أكثرهم من الإخباريين (81.49%) والإناث (55.65%) والعاملين في المنظمات غير الحكومية (40.74%). وهؤلاء المبحوثين هم المشار إليهم في الجدول (1)، الذين أجريت مقابلات معهم في الثلث الأخير من عام 2021؛ لجمع استجاباتهم بموجب أداة اشتملت على سؤالين مفتوحين، استغرقت عملية الإجابة عنهما - من قبل كل مبحوث/ة - 15 دقيقة. وعولجت استجابات هؤلاء المعنيون بأسلوبين، الأول إنشائي أو نصي قوامه تنميط أقوال المبحوثين والاستشهاد بها، أما الثاني، فهو إحصائي ويتمثل في بعض معاملات الاحصاء الوصفي كالتكرارات الخام والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والمنوال.

جدول رقم 01: توزيع المبحوثين من حسب قطاعات عملهم وجنسهم

الجنس		جهة عمل المبحوث/ة			
		أنثى		ذكر	
المجموع	تكرار	%	تكرار	%	تكرار
29.62	8	14.81	4	14.81	4
40.74	11	18.51	5	22.22	6
11.11	3	7.40	2	3.70	1
18.51	5	14.81	4	3.70	1
100	27	55.56	15	44.44	12

## ثانياً: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج فرعية ترتب عليها نتيجتها الرئيسية، وهي اجابات استئلتها الفرعية واجابة سؤالها الرئيس المبينة على النحو التالي:

### 2:1: إجابة السؤال الفرعي الأول:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الأول، فقد تم الاسترشاد بالمؤشرات الدولية الخاصة بقياس وتحليل وضع الأطفال الصغار المشار إليها في الإطار النظري لهذه الدراسة، وكانت حصيلة ذلك وضوح الدور المتوقع للجمعيات

في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستوى النظري. فالجمعيات المختصة برعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، هي من: تقدم خدمات الرعاية الصحية للنساء الحوامل من قبل كوادرها الصحية المؤهلة، تحوز على مراكز للرعاية الصحية الأولية الخاصة بالنساء الحوامل، تجري عمليات الولادة تحت اشراف طبي مؤهل، تسهم في توفير المطاعيم للأطفال من دون سن الخامسة، تقدم خدمات التغذية للأطفال المصابين بالتقزم من دون سن الخامسة، تنفذ أنشطة تنموية خاصة بالأطفال ممن يقع سنهم بين 3 و4 سنوات، لديها دور حضانة ورياض أطفال ونوادي للأطفال ومدارس أساسية، تنفذ برامج لحماية الأطفال المعرضين والمتعرضين للعنف، وتنتشر ثقافة حقوق الطفل.

وللمنظمات المجتمعية المدنية بالأردن علاقتها برعاية وتنمية الطفولة المبكرة بحسب نتائج مسح بالعينة القصدية أجرته منظمة الخطة الدولية في عام 2021، التي يعكسها الجدول 2، فأكثر هذه المنظمات بما فيها الجمعيات المحلية والأجنبية لا تقدم رعاية صحية للنساء الحوامل بنسبة 82.2%، ولا تنسق مع الشركاء بخصوص مطاعيم الأطفال من دون سن الخامسة بنسبة 85.8%، ولا تقدم خدمات التغذية للأطفال المصابين بالتقزم من دون سن خمس سنوات بنسبة 94.7%، ولا تملك رياض أطفال (78.7%) ودور حضانة (92.0%) ومدارس أساسية (81.8%) ونوادي نهائية (72.4%)، ولا تنفذ برامج/ مشاريع / خدمات لحماية الأطفال المعرضين والمتعرضين للتأديب العنيف أو الاساءة بأشكالها المختلفة بنسبة 75.6%، ونفذت أنشطة تنموية خاصة (مسابقات رياضية، تعلم لغات اجنبية، مسابقات فنية، غناء، مسرح.. الخ) بالأطفال ممن سنهم بين 3 و4 سنوات بنسبة 56.0% (بلانانترنشول: 2022).

الجدول رقم 02: علاقة الجمعيات الأردنية برعاية الطفولة المبكرة وتنميتها

مؤشرات قياس علاقة الجمعيات بالطفولة المبكرة	% الأداء الفعلي
% الجمعيات التي تقدم الرعاية الصحية للنساء الحوامل	17.8
% الجمعيات تنسق مع الشركاء بخصوص مطاعيم الأطفال من دون سن الخامسة	14.2
% الجمعيات التي تقدم خدمات التغذية للأطفال المصابين بالتقزم من دون سن خمس سنوات	5.3
% الجمعيات التي تملك رياض أطفال	21.3
% الجمعيات التي تملك دور حضانة	8
% الجمعيات التي تملك مدارس أساسية	18.2
% الجمعيات التي تملك نوادي نهائية	27.6
% الجمعيات التي تنفذ برامج/ مشاريع / خدمات لحماية الأطفال المعرضين والمتعرضين للتأديب العنيف أو الاساءة	24.4
% الجمعيات التي تنفذ أنشطة تنموية	44
المعدل	20.08

أما في باقي الدول العربية الأخرى، فإن علاقة الجمعيات برعاية وتنمية الطفولة المبكرة يعترضها الغموض؛ لغياب بحوث استطلاعها وتفسيرها وضبطها والتنقيب بمسارها، مما يتطلب إجراء هذه البحوث من قبل المؤسسات المشرفة

على الجمعيات بموجب القانون كوزارات الشؤون الاجتماعية واتحادات الجمعيات الخيرية، ومن قبل أيضا المؤسسات الشريكة للجمعيات، مثل: الجامعات، اليونيسف، والمنظمات المجتمعية المدنية الدولية.

وبناء على ما تقدم، فتكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها التالي: الدور المتوقع للجمعيات العربية في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها على المستوى النظري، يتطلب قيام هذه الجمعيات بثمان مهام، هي تقديم خدمات الرعاية الصحية للنساء الحوامل، وأنشاء مراكز للرعاية الصحية الأولية الخاصة بالنساء الحوامل، وأجراء عمليات الولادة تحت اشراف طبي مؤهل، والاسهام في توفير المطاعيم للأطفال من دون سن الخامسة، وتقديم خدمات التغذية للأطفال المصابين بالتقزم من دون سن الخامسة، وتنفيذ أنشطة تنموية خاصة بالأطفال ممن يقع سنهم بين 3 و4 سنوات، وفتح دور حضانه ورياض أطفال ونوادي للأطفال ومدارس أساسية، وتنفيذ برامج لحماية الأطفال المعرضين والمتعرضين للعنف، وتندشر ثقافة حقوق الطفل.

## 2:2: إجابة السؤال الفرعي الثاني:

بينما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني، فقد تم توجيه سؤال مفتوح لكل مبحوث/ة، ومفاد ذلك السؤال: ما تقييمكم لواقع الجمعيات المعنية برعاية الطفولة المبكرة وتنميتها في الأردن؟ وظهرت النتائج تباين نظرة المبحوثين لدور الجمعيات في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، فمنهم من نعت ذلك الدور بالجيد أو الريادي تحت ذريعة وفرة الامكانيات واستهداف الأطفال الفقراء، فيقول أحدهم " دور الجمعيات في ظل امكاناتها جيد، والبدل النقدي للحصول على خدماتها قليل"، ويؤكد آخر " دور الجمعيات في تنمية الطفولة المبكرة جيد؛ لأن تلك الجمعيات تعتمد على ذاتها في تقديم خدماتها وتنفيذ برامجها"، ويبين آخر بأن " الجمعيات تلعب دور ريادي في مجالي دور الحضانه ورياض الأطفال؛ لاستهدافها أطفال الأسر الفقيرة".

ومن المبحوثين أيضا من وصف دور الجمعيات في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها بالضعيف أو الفقير بموارده أو المبعثر أو غير المرضي أو العشوائي أو غير المنظم أو الفقير بمؤسسيته أو غير الملتزم بالأصول العلمية أو غير المنطلق من النظرة الشمولية للطفولة المبكرة أو غير المعتمد على الذات المؤسسية أو غير الموجه نحو تنمية مهارات الطفل وتعزيز حقوقه، فيقول أحدهم " الجمعيات تعمل في ميدان تنمية الطفولة المبكرة على نظام الفزعة"، ويجزم آخر "دور الجمعيات في تنمية الطفولة المبكرة ضعيف؛ لأنها تعمل بنظام الفزعة"، ويضيف آخر " دور الجمعيات ضعيف؛ لنقص الخبرة الفنية وقلة المصادر وضعف خبرات الجهات المشرفة وقلة تطبيق التشريعات فيما يخص التدخلات ذات العلاقة بالأطفال ذوي الاعاقه"، ويؤكد آخر على أن " الجمعيات ليس لديها نظرة شمولية في مجال تنمية الطفولة المبكرة وتعتمد على التمويل الاجنبي ، كما تعتمد جودة خدماتها على التمويل المتاح من خارج إطار موازنتها".

ومن المبحوثين كذلك من حكم على دور الجمعيات في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها بصفاتهما الايجابية والسلبية ، التي كانت حصيلة الجمع بها (أي الصفات المتناقضة) التزام الجمعيات بالحد الأدنى من جودة الخدمة وتأثرها بوفرة التمويل الاجنبي وتركيزها على رعاية الاطفال اكثر من تنميتهم وتقديمها للخدمات التقليدية وافتقار العاملين فيها لمدونات السلوك وقواعد سياسات حماية الطفل، فيقول أحدهم " يوجد نوعين من الجمعيات المعنية بتنمية الطفولة المبكرة

في الأردن، الأول يعمل بنظام show of من أجل الحصول على التمويل الاجنبي فقط، والثاني يسري على الجمعيات المتخصصة التي تعمل بصمت وتقدم خدمات ممتازة"، ويضيف آخر " دور الجمعيات متوسط المستوى؛ لأنها تركز على رعاية الأطفال أكثر من تنمية مهاراتهم، وتفتقر لبرامج تنشئة الأطفال على القيم الايجابية مثل قيمة التطوع على سبيل المثال"، ويجزم آخر " بأن دور الجمعيات جيد بالرغم من افتقارها للقواعد الناظمة للطفولة وللحوكمة وللرقابة والتطوير الفني".

وبما أن المبحوثين الذين نعتوا دور الجمعيات في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها بالسلب من خلال استجاباتهم السلبية البالغ عددها (14) استجابة وبنسبة بلغت 51.85%، أكثر من نظرائهم الذين نعتوا دور الجمعيات بالإيجابي من خلال استجاباتهم الايجابية البالغ عددها (3) استجابات وبنسبة بلغت 11.11%، ومن نظرائهم الذين نعتوا دور الجمعيات بالإيجابي والسلب في ذات من خلال استجاباتهم البالغ عددها (10) استجابات وبنسبة بلغت 37.03%، فيمكن القول بأن دور الجمعيات في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها "ضعيف أو فقير بموارده أو مبعثر أو غير مرضي أو عشوائي أو غير منظم أو غير مؤسسي أو غير ملتزم بالأصول العلمية أو غير أو غير المنطلق من النظرة الشمولية للطفولة المبكرة أو غير المعتمد على الذات المؤسسية أو غير موجه نحو تنمية مهارات الطفل وتعزيز حقوقه"، مما يتطلب التدخل في ذلك الدور ومهامه؛ لتسحيته أو تطويره نحو الأفضل من قبل المؤسسات الرسمية المعنية بأمره، وهي مجلس إدارة سجل الجمعيات والوزارات المختصة بالجمعيات والاتحاد العام للجمعيات الخيرية واتحادات الجمعيات الخيرية في المحافظات.

وبناء على ما سبق، فتكون هذه الدراسة قد أجابت عن سؤالها الفرعي الثاني بقولها: دور الجمعيات العربية وفقا لحالتها الأردنية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها من وجهة نظر بعض المعنيين بشأن هذه الجمعيات، هامشي في مستواه.

وعلى الرغم من الطابع النوعي لهذه النتيجة إلا أنها تتفق مع إحدى سابقتها الكميات المشار إليها في الجدول 2 وخلصتها أن معدل الإسهام الفعلي للجمعيات العربية بحسب حالتها الأردنية في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها لا يزيد عن 20%، مما يدل على هامشية الدور الفعلي لهذه الجمعيات في مجال الطفولة المبكرة.

### 2:3: إجابة السؤال الفرعي الثالث:

أما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثالث، فقد تم توجيه سؤال مفتوح لكل مبحوث/ة، ونص ذلك السؤال: ما أولويات تطوير قطاع الجمعيات المعنية برعاية وتنمية الطفولة المبكرة في الأردن؟ يرى المبحوثون أن هناك أربع أولويات لتطوير قطاع الجمعيات العاملة في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة، التي جاء ترتيبها بناء على استجاباتهم على النحو التالي: الأولويات الإدارية أولاً بنسبة بلغت 47.54%، فالأولويات البشرية ثانياً بنسبة بلغت 19.67%، فالأولويات المالية والأولويات الفنية ثالثاً وأخيراً بنسبة بلغت 16.39% لكل منهما.

ومن أكثر الأولويات التطويرية الادارية تكرارا بناء القدرة المؤسسية للجمعيات في مجال تنمية الطفولة المبكرة، مما يتطلب من هذه الجمعيات القيام بمراجعة وتطوير نظمها ذات العلاقة بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها. بينما من أكثر الأولويات التطويرية البشرية تكرارا رفع كفاءة العاملين في المرافق الخدمية للجمعيات، مما يتطلب من هذه الجمعيات القيام بحصر شامل للاحتياجات التدريبية للعاملين في مرافقها الخدمية، وتلبية تلك الاحتياجات بموجب برامج تدريبية قائمة على التقييم القبلي والبعدي. أما من أكثر الأولويات التطويرية المالية تكرارا توفير الدعم المالي للجمعيات، مما يتطلب من هذه الجمعيات تنفيذ مشاريع انتاجية؛ لضمان الانفاق على فعاليتها المؤسسية ذات العلاقة بالطفولة المبكرة، أو الاستفادة من الفرص المتاحة ذات العلاقة بالتمويل كمنح المشاريع التنموية التي يقدمها صندوق دعم الجمعيات ووزارة التنمية الاجتماعية واليونيسف وغيرها من الجهات الأخرى. ومن أكثر الأولويات التطويرية الفنية تكرارا نشر النوعية المجتمعية بالطفولة المبكرة كمرحلة متكاملة لها متطلباتها وعوائدها الاستثمارية.

وبناء على ما تقدم، تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثالث بقولها التالي: أولويات تطوير قطاع الجمعيات العربية وفق حالتها الأردنية المعنية برعاية وتنمية الطفولة المبكرة من وجهة نظر بعض المتابعين لشأن هذه الجمعيات، ثلاث وجاء ترتيبها على النحو التالي: الأولويات الإدارية أولا، فالأولويات البشرية ثانيا، فالأولويات المالية والأولويات الفنية ثالثا واخيرا.

#### 2:4: إجابة السؤال الرئيس:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الرئيس، فقد عادت إلى إجابات أسئلتها الفرعية الثلاثة وخرجت بالنتيجة التالية: دور الجمعيات العربية (ممثلة في حالتها الأردنية) في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها واضح نظريا وفق المؤشرات الدولية وأغلب مهامه مفقودة عمليا بنسبة بلغت 80%، ويمكن إيجاده عمليا من خلال تنفيذ هذه الجمعيات والمؤسسات الرسمية المعنية بشؤونها للأولويات الإدارية والبشرية والمالية والفنية الخاصة بتطوير قطاعها.

#### ثالثا: مناقشة النتائج والاستنتاجات والتوصيات المستمدة منها:

##### 3:1: مناقشة النتائج:

تتفق نتائج هذه الدراسة في بندها الخاص بالجمعيات، مع سابقتها العموميات المدرجة في مقدمة هذه الدراسة، التي اجمعت على مجابهة الجمعيات في الأردن للتحديات التشريعية والمالية والإدارية، التي تحد من فاعليتها وكفاءتها، بل من مستوى استدامتها.

##### 3:2: الاستنتاجات:

بناء على النتائج، التي خلصت إليها هذه الدراسة، فقد أمكن استنتاج ما يلي:

3:2:1: مستوى إسهام الجمعيات العربية (وفقا لحالتها الأردنية) في رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، منخفض جدا؛ لكونه لا يزيد عن 20%، مما يتطلب تفعيل دور هذه الجمعيات بما يناسبه من الطرق الإدارية والتشريعية.

3:2:2: يمكن أن يتغير وضع الجمعيات العربية (بحسب حالتها الأردنية) نحو الأفضل في حال من وجد ليساعدها في ترجمة أولويات تطويرها على أرض الواقع.

3:2:3: انعدام أثر الاطر التخطيطية الكبرى ومثيلاتها الوسطى في القدرة المؤسسية للجمعيات العربية (وفقا لحالتها الأردنية) والعاملين في مرافقها الخدمية.

### 3:3: التوصيات:

استنادا إلى النتائج، التي خلصت إليها هذه الدراسة، فتوصي الدراسة بالتالي:

3:3:1: قيام المؤسسات الرسمية (وزارات الشؤون الاجتماعية واتحادات الجمعيات) المعنية بشؤون الجمعيات بالتدخل في وضع الجمعيات المحلية المعنية برعاية وتنمية الطفولة المبكرة؛ لتمكين هذه الجمعيات من رفع معدل إسهامها في الطفولة المبكرة من جهة ومن التغلب على تحدياتها وفقا لأولويات تطويرها على الصعيد الادارية والبشرية والمالية والفنية من جهة أخرى.

3:3:2: استعمال لغة مؤشرات رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها في التقارير الدورية للدول العربية الخاصة بحقوق الطفل.

3:3:3: قيام اتحادات الجمعيات العربية بإعداد خطة تضمن رفع معدل إسهام الجمعيات في مجال الطفولة المبكرة من 20% إلى أكثر من ذلك.

3:3:4: قيام المؤسسات المشرفة على الجمعيات العربية بدراسات بحثية حول علاقة هذه الجمعيات برعاية الطفولة المبكرة وتنميتها من منظور المؤشرات الكمية والتنوعية.

### قائمة المراجع:

- 1) الأمم المتحدة (2005): التعليق رقم 7(2005): إعمال حقوق الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة.
- 2) دائرة الاحصاءات العامة (2016): الاسقاطات السكانية للأفراد المقيمين في المملكة للفترة (2015-2025).
- 3) الاسكوا واليونيسف وجامعة الدولة العربية وجامعة اكسفورد (2017): الفقر المتعدد الابعاد في المنطقة العربية.
- 4) الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (2013): التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة لما بعد عام 2015.
- 5) الأمم المتحدة (2002): حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الجزء الثاني، ص 245-272.
- 6) العلوان، خالد (2019): أنماط التنشئة الاجتماعية لمجهولي النسب في الأسر الحاضنة لهم وعلاقتها بتكيفهم الاجتماعي في المجتمع الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- 7) الكوكلي، صفاء، كرافت، كراولين (بلا تاريخ): توسيع نطاق الفرص للجيل القادم: تنمية الطفولة المبكرة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، منشورات مجموعة البنك الدولي.
- 8) المجلس الوطني لشؤون الأسرة واليونيسف (2002): استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة في الأردن.
- 9) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2016): تقرير دراسة واقع المجتمع المدني.



- 10) برنامج الأمم المتحدة الانمائي (2017): تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2016: الشباب وأفاق التنمية واقع متغير.
- 11) بلان انترنشول(2022): مسح المنظمات المجتمعية المدنية المحلية العاملة في مجال رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها بالأردن، تقرير غير منشور.
- 12) بني مفرج، انعام (2019): أوجه عدم المساواة الاقتصادية في الأردن، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل عدم المساواة والاندماج الحضري في الأردن المعقودة في الجامعة الأردنية خلال الفترة 29- 31 تموز 2019.
- 13) حوراني، هاني (بلا تاريخ): التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرق الأردن، بلا مكان نشر.
- 14) داود، نسيم (1999): علاقة الكفاءة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي المدرسي بأساليب التنشئة الأسرية والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة الصفوف السادس والسابع والثامن، مجلة دراسات، العلوم التربوية، المجلد 26، العدد 1.
- 15) دائرة الاحصاءات العامة (2019): مسح السكان والصحة الأسرية لعامي 2017 و2018.
- 16) رطروط، فواز، الشنيكات، ختام (2018): تحليل بيئة الجمعيات في الأردن والتخطيط الاستراتيجي لها، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 6، جامعة البليدة، الجزائر، ص1.
- 17) رطروط، فواز، الشنيكات، ختام سالم (2020): حوكمة الجمعيات في الأردن: دراسة ميدانية، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، العدد الثامن، المركز الديمقراطي العربي، المانيا\_ برلين، ص 22- 45.
- 18) رطروط، فواز، الشنيكات، ختام سالم (2018): ترتيب الدول العربية في تسجيل الجمعيات ونموها واستدامتها وعلاقته بإدارة الحكم والأداء التنموي وحجم السكان فيها، مجلة الدراسات الإعلامية والاجتماعية للأبحاث التخصصية، المجلد 3، العدد 2، المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات، ماليزيا، ص 82-85.
- 19) رطروط، فواز، الشنيكات، ختام سالم (2019): حجم السكان وعلاقته بتسجيل الجمعيات وعددها التراكمي في المملكة الأردنية الهاشمية ومحافظاتها، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، المركز الديمقراطي العربي، المانيا-برلين، العدد الرابع، ص 136- 158.
- 20) رطروط، فواز، الشنيكات، ختام سالم (2019): مستويات قياس خصائص الجمعيات وطرق تحليلها ومصادر التحقق منها في الدول العربية: دراسة الحالة الجمعيات في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثامن، المركز الديمقراطي العربي، المانيا\_ برلين، ص 156-171.
- 21) رطروط، فواز (2020): العوامل المؤثرة في عمل الأطفال بالأردن، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، العدد التاسع، المركز الديمقراطي العربي، المانيا-برلين، ص 186-210.
- 22) رطروط، فواز(2020): السياسات المستخلصة من نتائج التقارير البحثية بشأن تطوير قطاع الجمعيات الأردني ومعوقات تطبيقها، مجلة الاعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، العدد 2، المجلد 4، المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات، ماليزيا، ص 119-139.
- 23) رطروط، فواز(2022): مراقبة الجمعيات العربية وتقييمها بين الواقع والمأمول: دراسة الحالة الجمعيات الأردنية، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، العدد الخامس عشر، المركز الديمقراطي العربي، المانيا\_ برلين، ص 80-105.
- 24) ريحاني، سليمان، الذويب، مي، الرشدان، عز (2009): أنماط المعاملة الوالدية كما يدركها المراهقون وأثرها في تكيفهم النفسي، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 5، العدد 3، ص 217- 231.

- (25) نصار، هاجر (2019): حقوق الطفل في المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "الحماية الاجتماعية والتربوية والنفسية للطفل"، الذي عقدته المنظمة العالمية لحماية الطفل بالتعاون مع كلية التربية الأساسية للتعليم التطبيقي والتدريب في المعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة 2019/2/14-12
- (26) وزارة التنمية الاجتماعية، سجل الجمعيات (2021): عدد الجمعيات العاملة في مجال تنمية الطفولة المبكرة بالأردن، وثيقة غير منشورة.
- (27) يونيسيف (بلا تاريخ): المبادرة الأردنية لتنمية الطفولة المبكرة: جعل الأردن جديرا بالأطفال.
- (28) -هنا، غانم (1982): بناء المجتمع، مطبعة الاتحاد، دمشق.

## أداء نظام عدالة الأحداث الأردني والتخطيط له

## Independent expert on juvenile justice on the Arab and Jordanian levels

د. فواز رطروط/خبير مستقل في عدالة الأحداث على المستويين العربي والأردني/ عمان

Dr. Fawaz Ratrouf/Performance and planning of Jordanian Juvenile Justice System/ Amman

## ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة تحديد مستوى أداء نظام عدالة الأحداث الأردني والتخطيط له، من خلال منهجيتها بأبعادها المسحية والنوعية والتقييمية والتخطيطية، التي قادت إلى إعداد 53 مؤشراً لها درجات كمية حددها الأدنى درجة صفر والأعلى 106 درجات. وخلصت الدراسة إلى أن مستوى أداء النظام مدار البحث منخفض؛ لبلوغ معدله 46.22%، لكنه بالرغم من ذلك يقبل الرفع إلى 92.44% بموجب إطاره الاستراتيجي، الذي استخلصته الدراسة من مجمل نتائجها.

الكلمات المفتاحية: الأداء، الحدث، ونظام عدالة الأحداث.

## Abstract:

This study aimed at determining the level of performance and planning of the Jordanian juvenile justice system through its methodology with survey, quality, feasibility and planning dimensions, which led to the preparation of 53 indicators with minimum levels of zero and 106 degrees. The study found that the performance of the system is low since it reached 46.22%. Nevertheless, the increase is accepted to 92.44% according to the strategic framework, which the study derived from the overall findings.

**Keywords:** performance, justice, juvenile justice system

## مقدمة:

يخرج الأطفال عن القانون؛ لأسباب عاملية تختلف في مستوياتها، الذي تناولته الدراسات التحليلية. فتبعاً للمستوى المتعدد الجوانب، فيحدث تعدي الأطفال على القانون لأربعة عوامل تتبادل التأثير فيما بينها، الأول فردي تعكسه خصائصهم البيولوجية والسيكولوجية والسلوكية، والثاني علائقي يرتبط بتأثيرات أسرهم وأقرانهم، والثالث مجتمعي يتمثل في درجة التكامل الاجتماعي لمجتمعهم المحلية ومدى انخراطهم في عضوية العصابات واقتنائهم للأسلحة وتعاطيهم للمخدرات، والرابع اجتماعي يعكس حدوث التغيرات السكانية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتفاوت الدخول في مجتمعاتهم (منظمة الصحة العالمية: 2002، ص 33-38). أما وفقاً للمستوى الأحادي الجانب، فينجم انتهاك الأطفال للقانون عن أسباب أحادية تختلف طبيعتها من نظرية لأخرى. فنظرية التفكك الاجتماعي، تعزي الانحراف إلى التغيير الاجتماعي السريع وعدم التأقلم مع الأنماط الاجتماعية الجديدة وغياب المعايير أو ضعفها أو تشوشها. بينما نظرية الفرصة، فأنها فسرت الانحراف من خلال وفرة مكانة ومانعة وفرصة صاحبة. أما نظرية "الأنومي" أو ما يعرف بالتفكك الاجتماعي، فقد وجدت أسباب الانحراف في غياب التضامن والتكامل الاجتماعي، والفقر والمشكلات الاجتماعية، والتناقض بين الأهداف والوسائل في تحقيقها. وتعيد نظرية الثقافة، الانحراف إلى انتشار الثقافات الفرعية والعامية، والفجوات الثقافية، والتلوث والانتقال والصراع الثقافي. بينما نظرية علاقات الدور، فقد وجدت أسباب

الانحراف في علاقات الدور والتفاعل غير الودي، ومدى ذلك الدور واستمراره على مستوى القربة أو الحي أو المدرسة أو العمل أو الرفاق وغيرها. أما نظرية التوقع الفارقي، فوجدت سبب الانحراف يكمن في توقع الفرد المبني على قوة علاقته بالمجتمع وخاصة في فترة مراهقته. وتعزي نظرية التحكم (الضبط)، الانحراف إلى ضعف العلاقة بين الفرد والمجتمع المتمثل في قلة الالتصاق بالأهل والرفاق أو المدرسة وضعف الانغماس في النشاطات المقبولة اجتماعيا وضعف الالتزام بتحقيق الاهداف الاجتماعية وضعف الاعتقاد بالقيم الاجتماعية. بينما نظرية الوصم، فقد خلصت إلى أن الوصمة الاجتماعية السلبية والرسمية والصادرة عن الأفراد المهمين، تسهم في تشكيل سلوكيات الفرد وأفعاله. أما النظرية النسوية، فإنها تعيد انحراف الأنثى إلى تنشئتها الاجتماعية، وخرجها للعمل، وزيادة فرصها الجرمية خلال عملها المأجور (البداينة: 1999، ص 34-55).

ويترب على خروج الأطفال عن القانون، ملاحقتهم قانونيا من قبل قوات الشرطة، وتعرضهم للمساءلة عن أفعالهم في ضوء سنهم الجنائية الدنيا والسن القصوى لقضائهم من قبل المؤسسات القضائية، اللتين يختلف حدما من دولة لأخرى (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة: 2007، ص 51). ففي الأردن كانت السن الدنيا لمساءلة الطفل وفق ما ورد في المادة الثانية من قانون الأحداث رقم 24 لسنة 1968 وتعديلاته، سبع سنوات (الجريدة الرسمية: 1968، ص 555)، وأصبحت بموجب المادة 4/ب من قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014، 12 سنة (الجريدة الرسمية: 2014، ص 6371). أما السن القصوى لقضاء الأطفال في الأردن، فهي بحسب ما وردت في قانوني الأحداث المشار إليهما آنفا، 18 سنة.

وتفضي مسائلة الأطفال، الذين يساوي أو يزيد سنهم الزمني عن السن الجنائية الدنيا، إلى مرورهم بإجراءات نظمهم العدالة أو القضائية، التي قد يكون طابعها جنائيا أو إصلاحيا أو جنائيا وإصلاحيا في ذات الوقت. فنظم عدالة الأحداث ذات الصبغة الجنائية، التي يستدل على ماهيتها من ثلاثة أسئلة، يقول منطوقها ما الجريمة التي وقعت؟، وما القانون الذي انتهك؟، وما العقوبة التي يستحقها مرتكب الجريمة؟ (رطروط: 2011)، تضع الطفل الخارج عن القانون في دائرة الملاحقة القانونية، التي يترتب عليها إلقاء القبض عليه واتهامه والتحقيق معه، بل واحتجازه وانتهاك حقوقه الإنسانية. وما يؤكد ذلك التقارير العالمية والإقليمية والمحلية. فعلى المستوى العالمي، فقد أظهر تقرير وضع الأطفال في العالم 2006 (اليونيسف: 2005) تعرض الأحداث المحتجزين للعنف؛ لأن نظم العدالة المعنية بقضاياهم تبقيهم لفترة غير محدودة وهم محتجزون ومعزولون عن العالم الخارجي ويختلطون بالكبار في ظروف غير صحية، من باب عدم مسائلة القائمين عليها؛ لتمتعهم بالحصانة، والاستعمال الجائر لمؤسساتها الاحتجازية من قبل بعض العاملين فيها، وافتقارها إلى بدائلها المجتمعية، وغياب الرعاية والتأهيل عن برامجها، وانعدام الضوابط الخارجية على مؤسساتها، وقبول العنف في محيطها الاجتماعي، وافتقار كوادرها للتدريب، وعدم تناول وسائل الإعلام لقضاياها. بينما على المستوى الإقليمي، فقد تبين من نتائج دراسة حديثة حول "تقييم نظم عدالة الأحداث في الدول العربية" (رطروط: 2013)، أن المرافق الاحتجازية للأطفال في الدول العربية تديرها جهات مختلفة ويسودها العنف ويعمها عدم الرضا من قبل مقدمي وملتقي خدماتها. أما على المستوى المحلي، فقد أظهرت التقارير انتهاك حقوق الأحداث المحتجزين في كثير من الدول العربية، ففي الأردن يتعرض بعض الأحداث للعنف خلال التحقيق معهم وحجز حريتهم في النظارات بالمراكز

الأمنية(المركز الوطني لحقوق الإنسان: 2016، ص 16-17)، وتزيد معدلات الاكتئاب لدى الأحداث المحتجزين (87%) عن مثيلاتها للأحداث غير المحتجزين، التي يتراوح مداها بين 4-8%، وتشيع السلوكيات الخطرة بين نزلاء دور تربية وتأهيل الأحداث المتمثلة في التدخين بنسبة 84% وفي التغيب عن المدرسة بمعدل 70% وإيذاء الذات بنسبة 16% والتفكير بالانتحار بمعدل 21%( إبراهيم: 2016، ص 4). وفي اليمن، فقد أظهرت معطيات دراسة حديثة (هيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل: 2011)، أن السجون ومراكز التوقيف تشكل خطراً على القابعين فيها من الأطفال، وتساعد على انتهاك حقوقهم الإنسانية، فعلى مستوى مبانيها وتجهيزاتها، فقد تبين أن بعضها متهاك وتفقر للصيانة، ولا يوجد في كل منها قسم خاص بالفتيات القاصرات، وتجاوزها لطاقتها الاستيعابية، وخلولها من القاعات النموذجية للزيارة العائلية، وضيق ساحاتها الخارجية، وقلة نظافة مرافقها. بينما على مستوى الكوادر الوظيفية في هذه المرافق الاحتجازية، فقد تبين أن الحراس لا يمتلكون الحد الأدنى من المعارف السيكلوجية "النفسية" وكذلك المهارات التواصلية والتربوية مع الأحداث، وندرة في الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، والنقص في الاختصاصيين الصحيين والمدرسين، وغياب المدربين الفنيين. أما على مستوى نوعية الخدمات، التي تقدمها هذه الأماكن الاحتجازية، فقد تبين تردي الحالة الصحية للأطفال ووفاة بعضهم بسبب الإهمال وسوء الرعاية الصحية. وعدم توفر المياه النظيفة وسوء وجبات الطعام وعدم وجود الوحدات الصحية وانتشار بعض الأمراض الجلدية والربو والسل والروماتيزم وانعدام الاهتمام بالصحة النفسية.

بينما نظم عدالة الأحداث ذات الصبغة الإصلاحية، الممكن الوقوف على مستواها من خلال أسئلتها الثلاثة، القائلة: ما الضرر الذي وقع؟، وهل يمكن إصلاح ذلك الضرر أو جبره؟، وهل يقبل الجاني إصلاح الضرر بشروط المجني عليه وبحضور طرف ثالث معني؟، فإنها تضع الأطفال الخارجين عن القانون في دائرة التكفير عن ذنوبهم؛ لتلاشي إصابتهم هم وأسرههم ومجتمعاتهم المحلية بالوصوم الاجتماعية، من خلال تكليفهم القيام بأفعال يرضوها هم وضحاياهم، من شأنها إعادة تأهيلهم ودمجهم المجتمعي(المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واليونيسف: 2007، ص 141). فقد تبين من نتائج دراسة ميدانية حديثة أجريت في اليمن، بأن مدى تطبيق نهج العدالة الإصلاحية على قضايا الأطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون في 11 محافظة، من قبل المعنيين بأمره من مؤسسات إنفاذ القانون الرسمية وغير الرسمية، كبير وناجح، وواسع الانتشار المكاني، ويزداد في قضايا الأحداث الإناث أكثر من الأحداث الذكور؛ جراء ممارسته من قبل شيوخ القبائل وعقلاء الحارات ومديري المدارس، أكثر من ضباط الشرطة وقضاة المحاكم (رطروط ودبوان: 2014، ص 13).

أما نظم عدالة الأحداث، الجامعة بين بعديها الجنائي والإصلاحي في ذات الوقت، فتغلب أحدهما على الآخر، كما يظهر من نتائج مراقبتها وتقييمها. فنظام عدالة الأحداث الأردني، يطغي بعده الجنائي على مثيله الإصلاحي؛ لكبر حجم الأطفال المحتجزين في النظارات ودور التأهيل وارتفاع معدلاتهم، وغياب التدخلات الاجتماعية في قضايا الأحداث خارج الإجراءات القضائية، وعدم كبر معدلات التدخلات الاجتماعية في قضايا الأحداث داخل الإجراءات القضائية (رطروط: 2019).

وبما أن الفوائد المرجوة من نمط عدالة الأحداث الإصلاحية، أكثر من نظيرتها المرجوة من نمط عدالة الأحداث الجنائي (الأمم المتحدة: 2002؛ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي: 2016)، فقد وجدت أطر التعبير عنها منذ عقد ثمانينات القرن العشرين، التي ساعدت على تحديد السمات العامة والخاصة لنظام عدالة الأحداث المثالي. فالسمات العامة لنظام عدالة الأحداث المثالي، هي استرشاده بالمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على مستوى السياسات والتطبيق، واستجابته للاحتياجات النمائية للأطفال (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واليونيسف: 2007). أما السمات الخاصة لنظام عدالة الأحداث المثالي، فهي مقدرته على منع تعدي الأطفال على القانون قبل وقوع ذلك بالطرق غير العقابية، واكثاره من التدخلات الاجتماعية دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية أو في إطار تلك الإجراءات، ورفع السن الدنيا للمسائلة الجنائية ومثلتها القصوى لقضاء الأحداث، وتحديد ضمانات المحاكمة العادلة، وبيانه لبدائل ما قبل المحاكمة وتدابير المحكمة، وعدم لجوءه إلى الحرمان من الحرية إلا كملجأً أخيراً ولأقصر زمناً مناسبة وبصورة قانونية (الأمم المتحدة: 2007، ص 3- 25).

وللتحقق من تمتع نظام عدالة الأحداث المثالي بسماته، فقد وجدت مؤشرات قياس أدائها، المتفق عليها دولياً (الشنيكات: 2017؛ رطوطودوبان: 2014، ص 26-31). فهناك عشرة مؤشرات لقياس مستوى فاعلية وكفاءة نظام عدالة الأحداث، وهي: طول مدة الاحتجاز قبل صدور حكم المحكمة وبعده، عدد حالات الأطفال المتوفين في أماكن الاحتجاز خلال فترة 12 شهراً، نسبة الأطفال المحتجزين مع البالغين في نفس المكان الاحتجازي، معدل الأطفال المحولة قضاياهم خلال فترة تقاضهم، عدد الأطفال المحتجزين لكل 100000 طفل، عدد وفيات الأطفال المحتجزين خلال الاثني عشر شهراً السابقة لكل ألف طفل محتجز، معدل الأطفال المحتجزين الذين أقدموا على إيذاء أنفسهم خلال فترة اثني عشر شهراً، نسبة الأطفال المحتجزين في أماكن مغلقة أو محصورة لمرة واحدة على الأقل خلال فترة اثني عشر شهراً، وجود نظام يضمن القيام بتفتيش مستقل ومنتظم على أماكن احتجاز الأطفال، ووجود معايير وأعراف بشأن عدم استعمال القوة مع الأطفال المجردين من حريتهم وبشأن تدابيرهم التأديبية. كما أن هناك عشرة معايير لنظام العدالة الصديق للأطفال، هي: التخطيط الاستراتيجي لوقاية الأطفال من الخروج عن القانون وحمايتهم خلال اتهامهم وإدانتهم، قواعد البيانات الخاصة بخصائص متلقي ومقدمي الخدمات والممارسات الفضلى وبالتشريعات وغيرها، السن الدنيا للمسائلة الجنائية للطفل في ضوء ما تؤكد عليه موثيق الأمم المتحدة، إلغاء الجرائم الدالة على الحالة ومعالجة أسبابها وتداعياتها، الاستماع لآراء الأطفال خلال دخولهم في الإجراءات القضائية، تحويل قضايا الأطفال المتهمين بخروج القانون خارج إطار نظام العدالة الرسمي، اللجوء إلى الاحتجاز كأخر ملاذ ولأقصر فترة ممكنة في بعض الحالات الحرجة، حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال الواقعيين في نزاع مع القانون، وإعداد برامج إعادة التأهيل والإدماج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. ونظراً لسرعة التغيرات العالمية الجارية في البيئة الخارجية لنظم عدالة الأحداث الوطنية، فقد استجابت بعض هذه النظم لتلك التغيرات، ومنها نظام عدالة الأحداث الأردني. ففي الأردن خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، زاد عدد الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة بحقوق الأطفال الأحداث، التي تنظمها بعض وكالات الأمم المتحدة (اليونيسف، مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات) والجمعيات الأجنبية (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، منظمة أرض البشر) بالتعاون مع المجلس القضائي ووزارات العدل والتنمية

الاجتماعية ومديرية الأمن العام، وحدث الأثر الإيجابي لبعض هذه الفعاليات في معارف ومهارات واتجاهات المشاركين فيها من فئات القضاة وضباط الشرطة والعاملين الاجتماعيين. كما في الأردن كذلك استحدثت العديد من المؤسسات الرسمية المتخصصة بقضايا الأحداث ومنها نظارة الفتيات بمركز أمن جبل الحسين، التي تأسست في عام 2009 بموجب اتفاقية شراكة ما بين مديرية الأمن العام ووزارة التنمية الاجتماعية، وإدارة شرطة الأحداث، التي انشئت في عام 2011 بموجب قرار إداري (رطروط: 2011) ومن ثم أصبح لها دور محدد المعالم في تسوية قضايا نزاعات الأحداث بموجب قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014، ومديرية رعاية الأحداث والأمن المجتمعي، التي وجدت مؤخرا؛ إثر صدور نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم 117 لسنة 2015. وفي الأردن أيضا شكلت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع شركائها لجنة لمراجعة قانون الأحداث رقم 24 لسنة 1968 وتعديلاته حتى سنة 2007، ونتج عن ذلك مشروعا مطورا لقانون الأحداث، حظى بموافقة مجلس الأمة وتوشح بالإرادة الملكية ونشر في الجريدة الرسمية تحت عنوان قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014، ومن أبرز قيمه المضافة رفع سن المساءلة الجنائية للحدث إلى 12 سنة ومعالجة قضايا الأحداث من منظور الشراكة المؤسسية وضمان تطبيق قواعد ومعايير المحكمة العادلة وضمان أيضا حدوث العدالة الجزائية للأحداث بشكل ناجز وفعال (الشنيكات: 2017). وفي الأردن كذلك اناطت وزارة التنمية الاجتماعية بالمجلس الوطني لشؤون الأسرة، مهمة إعداد مشاريع نظم وتعليمات قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014، التي تمكن من القيام بها من خلال تعاونه مع مركز العدل للمساعدة القانونية، علاوة على اعداد هذا المجلس بالتعاون مع شركائه لمشروع الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019، التي حظيت بقرار اعتمادها من قبل مجلس الوزراء (المجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2017).

وللوقوف على واقع حال نظام عدالة الأحداث الأردني قبل وبعد تطويره، فقد خضعت بيئته ومكوناتها للتقييم من قبل باحثين مستقلين. فعلى المستوى القبلي، فقد اظهرت دراسة رطروط (2011) حول واقع حال بعض نظم عدالة الأحداث العربية وفرص تطويرها، أن هذه النظم انتابها التغير المنبعث من بيئتها والبدال على تطورها الإيجابي ومجالات تحسين أدائها العامة. فشواهد تطور نظام عدالة الأحداث الأردني، هي كثرة عدد مرات تعديل قانون الأحداث خلال سنوات الفترة 1951-2007، خضوع أماكن احتجاز الأحداث للتفتيش القضائي، الشراكة المؤسسية بين الجهات المعنية بعدالة الأحداث، ارتفاع نسبة التغير في عدد الأحداث الموضوعيين تحت اشراف مراقبي السلوك، انخفاض نسبة التغير في عدد الاحداث المحكومين والموقوفين، وبناء قدرة مقدمي الخدمات الضبطية للأحداث في مجال العدالة الإصلاحية. أما المجالات المقترحة لتحسين نظام عدالة الأحداث الأردني، فهي: وضع إطار استراتيجي من منظور النوع الاجتماعي للحد من جرائم الأحداث قبل وقوعها وفي أثناءه وبعده، تعديل قانون الأحداث رقم 24 لسنة 1968 من منظور العدالة الإصلاحية وتضمينه بنصوص صريحة حول مهام وإجراءات المؤسسات المعنية، تعديل قانون العقوبات النافذ على مستوى مادته المرتبطة بالإيداء؛ لكون تطبيقها المدعوم بالتقارير الطبية الشرعية يدفع بأكثرية الأحداث إلى دور التربية والتأهيل، إصدار قانون حقوق الطفل وتطبيقه على قضايا الأطفال المحتاجين للحماية والرعاية، مراجعة قانون الحماية من العنف الأسري رقم 6 لسنة 2008 من باب تطويره وإصدار نظمه بعامة ونظامه المرتبط بلجان الوفاق الأسري بخاصة التي قد يسهم إنفاذها في الحد من تفاقم معدلات قضايا الأحداث الإناث، رفع سن المساءلة الجنائية للحدث

من 7 سنوات إلى 12 سنة أو أكثر من ذلك، تطوير قواعد بيانات الجهات المعنية بقضايا الأحداث وربطها إلكترونياً مع بعضها، تعزيز التزام المؤسسات المعنية بقضايا الأحداث بنهج تميز الأداء المؤسسي، تأسيس قضاء متخصص بعدالة الأحداث وبناء قدرة العاملين فيه، بناء قدرة إدارة شرطة الأحداث ورصد وتلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين فيها، تأسيس مرصد أهلي تطوعي لحقوق الأطفال الأحداث، وتصميم نظام إنذار اجتماعي مبكر بقضايا الأحداث.

وبينت دراسة الموسى (2013) حول العقوبات البديلة في نظم عدالة الأحداث الأردنية والمصرية واليمنية، ما يلي: ارتفاع أعداد الأحداث المحتجزين في الدول المدروسة، عدم احترام الدول الثلاث لالتزاماتها الدولية في مجال عدالة الأحداث بالنسبة لمدة الاحتجاز، معاناة أماكن الاحتجاز في الدول الثلاث من سوء ظروفها والاكتظاظ وعدم القدرة على توفير برامج مناسبة وفعالة لتأهيل الأحداث، عدم إقرار الدول الثلاث بالنظام المتكامل للعقوبات البديلة، عدم مراعاة نظم عدالة الأحداث في الدول المبحوثة لحساسية النوع الاجتماعي، عدم تفعيل عقوبة العمل للنفع العام في مصر واليمن وعدم الاعتراف بها قانوناً في الأردن، والضعف المعرفي لدى سائر المشتغلين بالقانون والعاملين مع الأحداث في البلدان الثلاثة بفكرة العقوبات البديلة وكيفية وضعها موضع التطبيق، وانعدام مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تطبيق البلدان الثلاثة للعقوبات البديلة في مجال عدالة الأحداث، وسيادة الدول الثلاثة ثقافتها المجتمعية المؤمنة بالعقوبات السالبة للحرية وغير المعززة للعمل بالعقوبات البديلة.

وخلصت دراسة رطروط (2013) حول "تقييم نظم عدالة الأحداث في الدول العربية: تحليل مقارن لوضع نظم عدالة الأطفال"، التي استمدت بياناتها ومعلوماتها من قضايا الأحداث العرب في كل من الأردن والعراق وسلطنة عمان واليمن ومصر والجزائر والمغرب، إلى ما يلي: أن أكثرية الأطفال العرب معرضين ومتعرضين للخروج عن القانون، وأن نظم عدالة الأحداث العربية ليست صديقة للأطفال المتلقين لخدمات مؤسساتها وغير فاعلة وكفوءة من منظور حقوق الطفل وإدارة الأداء.

أما على المستوى البعدي، فقد أظهرت دراسة الشنيكات (2017) حول "معدلات الأحداث المحتجزين في الأردن قبل نفاذ قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014 وبعده"، أن قانون الأحداث مدار البحث بعد نفاذه في عام 2015، إيجابي الأثر في مجال التدابير غير الاحتجازية للأحداث المتهمين بخرق القانون؛ لأنه خفض من عدد الأحداث المحتجزين في دور التربية، وسلب الأثر في مجال التدابير غير الاحتجازية للأحداث الموقوفين للنظر في المراكز الأمنية ونظرائهم المحكومين في دور التأهيل.

وبينت دراسة رطروط (2017) حول "تقييم نظام عدالة الأحداث الأردني في ضوء أسس ومعايير نماذجه العالمية المثلى"، ضعف امتثال نظام عدالة الأحداث الأردني لأسس ومعايير نماذجه العالمية المثلى، فمستوى امتثاله لأسس ومعايير نماذجه العالمية المثلى مجتمعة مع بعضها، قليل (42.85%)، ومنفردة عن بعضها قليل في النموذجين التخطيطي (28.53%) والقياسي (42.85%) ومتوسط في النموذج الحقوقي الإنساني (57.17%) بفروق دالة إحصائية.

ودلت دراسة الذنبيات (2018) حول "معدلات الأحداث الإناث الموقوفات والمحكومات في المراكز الأمنية ودور تربية وتأهيل الأحداث والتخطيط لها من منظور النوع الاجتماعي في الأردن"، على ضعف استجابة نظام عدالة الأحداث



الأردني للنوع الاجتماعي لمتلقي خدمات مؤسساته وسوء مخرجات تطبيق قانون الأحداث النافذ؛ كونه رفع من معدلات احتجاز الأحداث من كلا الجنسين.

وخلصت دراسة الذنبيات (2019) حول " دور شرطة الأحداث الأردنية في تسوية قضايا الأحداث قبل تعديل التشريعات المتعلقة بهم وبعدها"، إلى أن دور إدارة شرطة الأحداث بعد نفاذ إطارها التشريعي (نظام تسوية النزاعات في قضايا الأحداث رقم 112 لسنة 2016، الصادر بمقتضى قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014) في تسوية قضايا نزاعات الأحداث، أفعال وأكفئ من دورها قبل صدور إطارها التشريعي.

وأشارت الدراسة التحليلية لعدالة الأحداث، التي أجرتها منظمة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)، إلى مواطن قوة وضعف قطاع عدالة الأحداث الأردني، فمواطن قوته، هي حذف السجل الجنائي للحدث بعد بلوغه سن الثامنة عشرة، السماح للحدث بتقديم الشكاوي في حال انتهاك حقوقه، وجود عدد من المنظمات العاملة في مجال عدالة الأحداث، وإنشاء نظام "ميزان" للبيانات الإلكترونية. أما مواطن ضعف القطاع، فهي محدودية تصنيف المؤسسات المعنية لإحصاءاتها وعدم تغطية هذه الإحصاءات لجانب العدالة الإصلاحية وصعوبة الوثوق بها للتنبؤ بمسار ظاهرة جنوح الأحداث، عدم وجود سياسة وطنية شاملة لعدالة الأحداث، ارتكاب الأطفال لجرائم بعينها أكثرها تكرارا السرقة والاعتداءات الجسدية، ضعف تواصل المنظمات غير الحكومية مع الأحداث خلال مرورهم بالإجراءات القضائية، عدم تطبيق قانون الأحداث النافذ على قضايا المخدرات علاوة على خلوه من المواد الخاصة بالآليات الاحالة والتحويل والمساءلة والبرامج المجتمعية، وعدم قيام إدارة شرطة الأحداث بالتحقيق في جميع قضايا الأحداث.

ويبدو من الدراسات اعلاه بالرغم من اختلاف مناهجها وتواريخ اجراءها، توافقها على كثرة مواطن الضعف الداخلية والتحديات الخارجية في بيئة نظام عدالة الأحداث الأردني، التي تتطلب ضرورة تشخيصها وتقييم والتدخل بها. وترتب على هذا التوافق، فرضية بحثية، مفادها مستوى أداء نظام عدالة الأحداث الأردني ضعيف، جاءت هذه الدراسة للتحقق من مدى صحتها.

### أولا مشكلة الدراسة وأسئلتها:

توجد المجتمعات الإنسانية من خلال محصلة تفاعل أعضائها، نظمها المختلفة، التي تديرها من قبل مؤسساتها؛ لضمان استمرارية وجودها. ومن بين النظم، التي توجد المجتمعات، نظمها السياسية، التي تديرها دولها وفق تشريعاتها، الناظمة لحقوق مواطنها وواجباتهم، ومن بينهم الأطفال، الذي يقدم بعضهم على التعدي على قوانينها، الأمر، الذي دفعها إلى إيجاد نظم عدلية أو قضائية للنظر في قضايا هؤلاء الأطفال والفصل فيما بينهم العدالة الجنائية أو الإصلاحية أو الجنائية والإصلاحية في ذات الوقت. ويتوقف أخذ الدولة بهذا النمط أو ذلك من أنماط عدالة الأطفال، على موقفها من التغيرات الجارية في بيئتها، الذي يكون ايجابيا أو سلبيا. وعادة ما تستجيب الدول لما يجري في بيئتها من تغيرات، من باب كونه فرصة خارجية لها، تساعد على تطوير سجلها القضائي والاندماج الدولي والحصول على المساعدات الدولية التنموية. ولهذا تجدها توقع وتصادق على موثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، وتبذل ما في وسعها لضمان مخرجات توقيعها على تلك الموثيق والاتفاقيات من خلال تعاونها مع المنظمات العالمية المؤثرة والمتأثرة بها.

وهذا ما فعلته المملكة الأردنية الهاشمية، بدليل توقعها ومصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل بموجب قانون خاص، وتعاونها مع المنظمات الأعضاء في فريق التنسيق بين الوكالات العالمية المعنية بقضاء الأحداث، ومراجعتها وتطويرها لتشريعاتها ذات العلاقة بعدالة الأطفال، واستحداثها للمؤسسات المتخصصة بعدالة الأطفال.

وللوقوف على مردود التغييرات، التي شهدتها وما يزال يشهدها نظام عدالة الأحداث الأردني، فقد جاءت هذه الدراسة؛ لبيان حقيقة أداء هذا النظام، التي تساعد على التخطيط له، وذلك من خلال فحصها أو اختبارها لفرضيتها الرئيسية، التي استخلصها من سابقتها، والقائلة: مستوى أداء نظام عدالة الأحداث الأردني ضعيف.

وبهذا، فإن للدراسة سؤالها الرئيس وتفرعاته الأربعة، القائل: ما أداء نظام عدالة الأحداث الأردني والتخطيط له؟ أما اسئلة الدراسة الفرعية، فهي:

1. ما أداء مدخلات نظام عدالة الأحداث الأردني، مقاسا بمؤشرات الكمية والنوعية؟
2. ما أداء عمليات نظام عدالة الأحداث الأردني، مقاسا بمؤشرات الكمية والنوعية؟
3. ما أداء مخرجات نظام عدالة الأحداث الأردني، مقاسا بمؤشرات الكمية والنوعية؟
4. ما رؤية نظام عدالة الأحداث الأردني ورسائله وأهدافه ومؤشرات أدائها، المستمدة من نتائج تقييم أداء مدخلاته وعملياته ومخرجاته؟

#### ثانياً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من بعدها العلمي والعملية، فبعدها العلمي يبرره غياب الدراسات، التي وصفت وحللت أداء نظام عدالة الأحداث الأردني وقدرت مستواه وخططت له بنهج المؤشرات المتعددة الجوانب؛ مما أوجد ثغرة معرفية قد تسدّها هذه الدراسة من خلال استنتاجاتها المستمدة من نتائجها، التي قد تفيد الباحثين في مجال عدالة الأطفال. أما بعدها العملي أو التطبيقي، فيكمن في توفير المعرفة، التي قد تساعد في حال الأخذ بها من قبل الجهات المعنية على ما يلي: تطوير سياسات عدالة الأطفال، وتحديث التشريعات المتعلقة بحقوقهم، وتحسين إدارة العمليات والخدمات الخاصة بشؤونهم، وبناء قدرة مقدمي خدماتهم، وإثر التقارير الدورية الخاصة بحقوقهم الإنسانية، علاوة على توفير التغذية الراجعة على الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث؛ كون فعاليتها تنتهي في عام 2019.

#### ثالثاً: محددات الدراسة:

للدراسة محدداتها، فمحددها المكاني هو المملكة الأردنية الهاشمية، بينما محددها الزمني فهو عام 2022، أما محددها البشري فهو الأطفال المعرضين والمتعرضين لارتكاب الجريمة ممن يتراوح سنهم بين 12 وأقل من 18 سنة، ومحددها المنهجي فهو مجتمعها وعينتها وطرائقها البحثية، الذي سيتم توضيحه لاحقاً في بند طريقة الدراسة واجراءاتها.

#### رابعاً: مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

للدراسة ثلاثة مصطلحات محورية ولكل منها تعريفه الاجرائي، وهي:

1: الأداء: مقياس للإنجاز المتحقق من العمليات والمنتجات والخدمات، يسمح بالمقارنة والتقييم نسبة إلى الأهداف والمقاييس والنتائج السابقة والمقارنة مع المؤسسات الأخرى (مركز الملك عبد الله الثاني للتميز: 2013، ص 65). ولأغراض هذه الدراسة فقد استعمل نهج الأداء لتقييم مستوى فعالية وكفاءة مدخلات وعمليات ومخرجات نظام عدالة الأحداث الأردني.

2: الحدث: كل طفل يقل سنه عن 18 سنة ومعرض للملاحقة القانونية والمسائلة الجنائية والمرور في الاجراءات القضائية في حال ارتكابه للأفعال المجرمة قانوناً، وفي الأردن يعد الطفل حدثاً إذ تراوح سنه ما بين 12 وأقل من 18 سنة، واتهم أو أدين بارتكاب فعل تجرمه التشريعات النافذة.

3: نظام عدالة الأحداث: حصيلة السياسات والتشريعات والمؤسسات والخدمات والعمليات والخطط والموازنات، التي تستعمل مع بعضها في مكان وزمان محددين؛ للنظر والفصل في قضايا الأحداث المتهمين بخرق القانون، وإعادة تأهيل الأحداث المدانين أو المذنبين. ولنظام عدالة الأحداث متطلباته، وهي تمتعه بالإنسانية من خلال احترامه لكرامة متلقي خدمات مؤسساته واسترشاده باتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والاحتياجات النمائية للأطفال، وبالمنطقية من خلال احرازه لأهدافه بكلف مجدية (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واليونيسف: 2007، ص 48).

#### خامساً: طريقة الدراسة واجراءاتها:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الرئيس وتفرعاته الأربعة، فقد حصرت مجتمعها البحثي (التشريعات، المؤسسات، مقدمي ومتلقي الخدمات، الخطط، الموازنات) من خلال رجوعها إلى وثائقه الرسمية والبحثية، وترتب على ذلك تحديد مدخلات النظام مدار البحث وعملياته ومخرجاته واعداد مؤشرات أداء لكل منها واحتساب قيمها المتوقعة والفعلية في ضوء مستويات قياسها بالدرجات الكمية، التي يتراوح حدها الأدنى صفر والأعلى 106 للنظام ككل، وصفر و31 للمدخلات، وصفر و46 للعمليات، وصفر و29 للمخرجات.

واستوفت الدراسة بياناتها ومعلوماتها الخاصة بمؤشرات أداء مدخلات النظام المبحوث وعملياته ومخرجاته من عدة مصادر تتمثل في نتاج تحليل مضمون وثائقه ومقابلة الموظفين المسؤولين عن إدارة برامجه والملاحظة المقصودة لوضع بعض مقدمي ومتلقي خدمات مؤسساته. كما قاست الدراسة أداء النظام مدار بحثها بموجب 53 مؤشراً، ومن ثم احتسبت ادائه الفعلي من مجموع أدائه المتوقع، وأعدت له اطاراً استراتيجياً بالإستناد إلى محصلة نتائجها واستنتاجاتها.

وبناء على ما تقدم، فتكون الدراسة قد استعملت منهجاً مركباً من خمسة مناهج فرعية، هي: منهج المسح الشامل لعناصر مجتمعها البحثي، منهج البحث النوعي ممثلاً في طرق تحليل مضمون الوثائق والملاحظة المقصودة

والمقابلة، منهج التقييم بمؤشرات الأداء الكمية، منهج المقارنات المعيارية، ومنهج التخطيط الاستراتيجي المقرون بالأدلة الكمية.

#### سادسا: نتائج الدراسة:

لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الأول، القائل: ما أداء مدخلات نظام عدالة الأحداث الأردني، مقاسا بمؤشرات الكمية والنوعية؟، فقد استعين بأدبيات نظم حماية الأطفال المعرضين والمتعرضين للخطر (اليونيسف ووزارة التنمية الاجتماعية: 2016، ص 4؛ المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واليونيسف: 2007، ص 48)؛ للوقوف على عناصر النظام الحمائي للأطفال من الناحية النظرية، تمهيدا لتحديد مدخلات النظام مدار البحث. كما استعين أيضا بأدبيات إدارة الأداء؛ لبيان مؤشرات أداء مدخلات النظام من الناحية النظرية (مركز الملك عبد الله الثاني للتميز: 2013، ص 66)؛ لتحديد نظيراتها الفعلية الخاصة بمدخلات النظام المبحوث. واستعين كذلك بالوثائق ذات الأبعاد التشريعية والإدارية والبحثية العلمية؛ لاحتساب قيم مؤشرات أداء مدخلات النظام المدروس والتدليل على مصادر تحققها. ونتج عن الإجراءات الثلاثية المشار إليها آنفا، مصفوفة مركبة، يعكس محتواها الجدول (1)، الذي تبين منه أن مستوى أداء مدخلات نظام عدالة الأحداث الأردني منخفض؛ لبلوغ متوسطه العام 54.83%.

وبالرغم من أهمية هذه النتيجة، إلا أنها تتطلب توضيحا لمضامين مصادر التحقق منها. ففيما يتعلق بمدخل اطر سياسات وقاية الأطفال من ارتكاب الجريمة وحمايتهم من تداعيتها، فقد دلت الدراسات (اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2018؛ رطروط: 2017)، على غياب هذا المدخل. بينما فيما يخص مدخل التشريع لقضايا الأحداث، فقد تبين وجوده (قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014 ونظمه وتعليماته الصادرة بمقتضاه)، لكنه قاصرا؛ لأنه لا يغطي قضايا المخدرات، ويخلو من تفصيل آليات الاستجواب والإحالة والتحويل والمساءلة والبرامج المجتمعية وغيرها، ويتأثر سلبيا بقانون المخدرات النافذ (اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2018) وبقانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به، ولا يعالج التوقيف في نظارات المراكز الأمنية (الشنيكات: 2017؛ رطروط: 2019)، ويشتمل على سن قصوى مرتفعة لقضاء الأحداث (وزارة التنمية الاجتماعية: 2015) وأخرى دنيا منخفضة للمساءلة الجنائية، مقارنة بمثيلاتها المرتفعة في الدول العربية، المقاربة للأردن في المستوى الاقتصادي، مثل: تونس والجزائر ومصر (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي واليونيسف: 2007، ص 51). أما فيما يخص مدخل المؤسسات، فقد تبين أن قانون الأحداث النافذ، قد حصر المؤسسات المعنية بقضايا الأحداث من السلطتين التنفيذية والقضائية، ووضح ادوار هذه المؤسسات ومهامها، التي ينقصها الشراكة مع منظمات المجتمع المدني على مستوى التنفيذ، وعدم القدرة على التميز والشفافية، وما يؤكد ذلك انخفاض معدلات ادائها في المرحلة السابعة لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، البالغة لوزارات الداخلية والعدل والتنمية الاجتماعية 49% و 84.43% و 44.97% على التوالي، وقلة نسب التغيير الايجابي في ادائها ما بين المرحلتين السادسة والسابعة لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، التي بلغت 3% لوزارة الداخلية و8% لوزارة العدل و9% لوزارة التنمية الاجتماعية (مركز الملك عبدالله الثاني للتميز: 2018). وفيما يتعلق بمدخل مقدمي الخدمة، فتشير مصادر التحقق منه، إلى وفرة البرامج التدريبية وحدوث الاثر الايجابي لبعضها في معارف ومهارات واتجاهات المشاركين من فئات القضاة وضباط الشرطة والعاملين

الاجتماعيين (رطوط: 2011)، وإلى عدم حصول أي مقدم خدمة من وزارات الداخلية والعدل والتنمية الاجتماعية على جائزة الموظف المتميز، التي يديرها مركز الملك عبد الله الثاني للتميز، مقابل حصول بعضهم على جائزة الموظف المثالي، التي يديرها ديوان الخدمة المدنية. بينما فيما يخص مدخل متلقي الخدمة، فتؤكد قواعد بيانات وزارتي الداخلية والتنمية الاجتماعية على تذبذب معدلات جنوح الأحداث ونمطها القانوني (اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2018) من حين لآخر؛ لكونها تارة ترتفع وتارة ثانية تنخفض وتارة ثالثة تعود وترتفع. أما فيما يخص مدخل الخطة والموازنات المؤسسية، فتشير مصادر التحقق منهما، إلى وفرتهما.

وبناء على ما تقدم، تكون الدراسة، قد اجابت عن سؤالها الفرعي الأول بقولها التالي: مستوى أداء مدخلات نظام عدالة الأحداث، منخفض؛ لبلوغ معدله 54.83%.

جدول رقم 01: أداء مدخلات نظام عدالة الأحداث الأردني

المدخل	مؤشر الأداء	مستويات قياس مؤشر الأداء ودرجاتها		الدرجة الفعلية لمدخل نظام عدالة الأحداث الأردني	مصادر التحقق من الدرجة الفعلية لمدخل نظام عدالة الأحداث الأردني
		الدرجة	المستوى		
السياسات	مدى وجود إطار للسياسات الوطنية في مجال عدالة الأحداث	1	يوجد	0	دراسة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)، ودراسة رطوط (2017)
		0	لا يوجد		
التشريع	مدى تغطية قانون الأحداث النافذ لجميع قضايا الأحداث	2	يغطي جميعها	1	دراسة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)
		1	يغطي غالبيتها		
	مدى اشتمال قانون الأحداث النافذ على آليات للإحالة والتحويل والمساءلة والبرامج وغيرها	1	يوجد	0	دراسة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)
		0	لا يوجد		
مدى وجود قوانين أخرى تناولت أمورا لا يوجد حيزا لها في قانون الأحداث النافذ	0	يوجد	0	قانوني اصول المحاكمات الجزائية والمخدرات	
	1	لا يوجد			
		3	فوق معدلها	1	

قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014، قائمة بالسن الدنيا للمساءلة الجنائية للحدث في الأردن من معدلها للدول العربية المقاربة (الجزائر، تونس، مصر، المغرب) في المستوى الاقتصادي		2	تساوي معدلها	مدى اقتراب السن الدنيا للمساءلة الجنائية للحدث في الأردن من معدلها للدول العربية المقاربة (الجزائر، تونس، مصر، المغرب) في المستوى الاقتصادي	
		1	دون معدلها		
قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014، اتفاقية حقوق الطفل	1	1	تساوي معدلها العالمي	مدى اقتراب السن القصوى لقضاء الأحداث من معدلها العالمي	
		0	دون معدلها العالمي		
قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014	1	1	يوجد تنوع	مدى تنوع المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث من السلطتين التنفيذية والقضائية	
		0	لا يوجد تنوع		
قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014	1	1	يوجد وضوح	مدى وضوح دور المؤسسات المعنية ومهامه	
		0	لا يوجد وضوح		
دراسة اليونسيف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)	1	2	كبير	مدى مشاركة منظمات المجتمع المدني خلال دخول الحدث في الإجراءات القضائية	المؤسسات
		1	قليل		
تقرير نتائج الوزارات المشاركة في المرحلة السابعة من جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز	1	3	مرتفع	اداء المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث في مجالي التميز والشفافية	
		2	متوسط		
		1	منخفض		
تقرير نتائج الوزارات المشاركة في المرحلتين السادسة والسابعة من جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز	1	1	يوجد تحسن	مستوى التحسن في اداء المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث في مجالي التميز والشفافية	
		0	لا يوجد تحسن		
تقرير نتائج الوزارات المشاركة في المرحلة السابعة من جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز	0	2	حصل كل ممثلين المؤسسات المعنية على الجائزة	مدى حصول موظفي المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث على جائزة الموظف المتميز	مقدمي الخدمات
		1	حصل بعض ممثلين المؤسسات المعنية على الجائزة		

		0	لم يحصل أحد من ممثلي المؤسسات على الجائزة		
تقرير نتائج الوزارات المشاركة في جائزة الموظف المثالي	1	2	حصل كل ممثلين المؤسسات المعنية على الجائزة	مدى حصول موظفي المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث على جائزة الموظف المثالي	
		1	حصل بعض ممثلين المؤسسات المعنية على الجائزة		
		0	لم يحصل أحد من ممثلي المؤسسات على الجائزة		
دراسة رطروط (2011)	2	1	يوجد	مدى وجود برامج فعالة للتعليم المستمر للعاملين في قطاع عدالة الأحداث	
		2	لا يوجد		
دراسة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)	2	3	منخفض	اتجاه نسبة التغير في عدد الأطفال الخارجين عن القانون خلال سنوات الفترة 2012- 2015 بحسب قاعدة بيانات مديرية الأمن العام	متلقي الأحداث
		2	متذبذب		
		1	مرتفع		
دراسة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)	2	3	منخفض	اتجاه نسبة التغير في نمط قضايا الأحداث خلال سنوات الفترة 2012- 2016 بحسب قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية	
		2	متذبذب		
		1	مرتفع		
تقرير الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019	1	1	يوجد	مدى وجود خطة قطاعية لعدالة الأحداث معتمدة رسمياً	التخطيط
		0	لا يوجد		
قانون الموازنة العامة للدولة	1	1	يوجد	مدى وجود موازنات للمؤسسات المعنية بعدالة الأحداث	الموازنة
		0	لا يوجد		
نتائج الدراسة الحالية	17	31		18	المجموع

بينما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثاني، ونصه: ما أداء عمليات نظام عدالة الأحداث الأردني، مقاساً بمؤشرات الكمية والنوعية؟ فقد حددت عمليات النظام المبحوث بوصفها "مجموعة من الأنشطة المتفاعلة مع بعضها،

يكون مخرج أحدها مدخل لبعضها الآخر" (مركز الملك عبد الله الثاني للتميز: 2013، ص 66)، وأعدت مؤشرات أداء لهذه العمليات بحسب ابعادها الادارية والفنية والمالية، واحتسبت القيم المتوقعة والفعلية لمؤشرات أداء عمليات النظام المدروس من مصادر عدة اكثرها تكرارا الدراسات البحثية. واسفرت هذه الاجراءات عن إعداد مصفوفة بعمليات نظام عدالة الأحداث الأردني، يعبر عنها الجدول(2)، الذي يشير إلى أن مستوى أداء عمليات النظام محل الدراسة منخفض: لبلوغ متوسطه العام 45.65%.

ويبدو أن هذه النتيجة مثل سابقتها تتطلب توضيحا لمضامين مصادر التحقق منها. ففيما يتعلق بعملية الحوارات المجتمعية الخاصة بإعداد الإطار الوطني لسياسات عدالة الأحداث، فالدراسات تشير إلى انعدامها (اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2018؛ رطوط: 2017). بينما فيما يخص عملية مراجعة قانون الأحداث وتطويره، فالأدلة البحثية تؤكد حدوث تلك العملية أكثر من مرة خلال سنوات الفترة 1951-2014، ووقوع تناقض أثرها، الذي كان تارة لصالح القانون الجديد وتارة أخرى لصالح القانون القديم (رطوط: 2011؛ الشنيكات: 2017؛ الذنبيات: 2018؛ رطوط: 2019). أما فيما يتعلق بعملية معالجة المؤسسات لقضايا الأحداث، فالدراسات اشارت إلى ارتفاع نسبة التغيير في عدد قضايا الأحداث المعالجة بنهج التسوية في سياق الإجراءات القضائية الرسمية (الذنبيات: 2018)، وانعدام قضايا الاحداث المعالجة بنهج التسوية خارج سياق الإجراءات القضائية الرسمية (رطوط: 2019)، وارتفاع نسبة التغيير في عدد قضايا الاحداث الموقفين في نظارات المراكز الأمنية ونظرائهم المحكومين في دور تأهيل الأحداث، وانخفاض نسبة التغيير في عدد قضايا الاحداث الموقفين في دور تربية الأحداث (الشنيكات: 2017؛ الذنبيات: 2018؛ رطوط: 2019)، علاوة على قلة العدد التراكمي لحالات العقوبات البديلة؛ لبلوغه حتى نهاية الثلث الأول من عام 2019 قرابة 12 حالة بحسب ما افاد رئيس قسم دور قسم دور رعاية الأحداث بوزارة التنمية الاجتماعية، مما يؤكد صحة استنتاجات دراسة الموسى (2013) حول العقوبات البديلة للأحداث في الأردن. وفيما يتعلق بعملية بناء قدرة مقدمي الخدمة في مجال عدالة الأحداث، فمصادر التحقق منها تؤكد على حدوثها بشكل مستمر؛ بفعل مشاريع اليونيسف والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومنظمة أرض البشر وجمعية مركز العدل للمساعدة القانونية وغيرها من المشاريع الأخرى، علما أن بعضها كان مؤثرا ايجابيا في معارف ومهارات واتجاهات مستهدفها من القضاة وضباط الشرطة والعاملين الاجتماعيين (رطوط: 2011). بينما فيما يخص عملية اعادة تأهيل الأحداث المحكومين، فالدراسات تشير إلى ضعف أثرها، بل غيابها، بدليل كبر نسبة عود الأحداث للجريمة؛ لبلوغها في عام 2016 قرابة 24.5% (اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2018، ص 20)، وتكرار فرار الأحداث خلال سنوات الفترة 2014-2019 بحسب وسائل الإعلام المحلية، وكبر نسبة الأحداث المحتجزين ذوي الميول الانتحارية؛ لبلوغها أكثر من 80%، وكبر نسبة المودعين في مراكز الإصلاح والتأهيل من فئة المنحرفين في صغرهم بحسب ما ذكر بعض ضباط إدارة شرطة الأحداث، واخفاق دور تربية وتأهيل الأحداث في الاستجابة لمعايير اعتمادها وضبط جودة خدماتها (المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووزارة التنمية الاجتماعية واليونيسف والمفوضية السامية للاجئين : 2016). أما فيما يتعلق بعملية التخطيط لقطاع عدالة الأحداث بنهج التحليل السببي من منظور حقوق الطفل ومؤشرات الأداء، فهي غائبة، كما تبين من تحليل مضمون الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019. وفيما يخص عملية رصد المخصصات المالية بناء على دور المؤسسات



في تنفيذ الخطة القطاعية، فهي معدومة بدليل غياب الموازنة المالية للاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019، ونتائج تحليل مضمون قانون الموازنة العامة للدولة خلال سنوات 2017 و2018 و2019.

وتأسيساً على ما سبق، تكون الدراسة، قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثاني بقولها التالي: مستوى أداء عمليات نظام عدالة الأحداث الأردني، منخفض؛ لبلوغ معدله 45.65%.

جدول رقم 02: أداء عمليات نظام عدالة الأحداث الأردني

مصادر التحقق من الدرجة الفعلية لعملية نظام عدالة الأحداث الأردني	الدرجة الفعلية لعملية نظام عدالة الأحداث الأردني	مستويات قياس مؤشر الأداء ودرجاتها		مؤشر الأداء	العملية
		الدرجة	المستوى		
دراسة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة(2018)، دراسة رطروط(2017)	0	1	يوجد	مدى وجود حوارات بشأن الإطار الوطني لسياسات عدالة الأحداث	إعداد إطار وطني معتمد للسياسات
		0	لا يوجد		
دراسة رطروط (2011)، ودراسة الشنيكات(2017)	2	2	كبير	مستوى عدد المرات التي خضع فيها قانون الأحداث للمراجعة والتطوير	مراجعة التشريع وتطويره
		1	قليل		
دراسة رطروط (2019)، ودراسة الشنيكات(2017) ودراسة الذنبيات(2018)	0	1	القانون الحالي أفضل من سابقة	أثر قانون الأحداث النافذ في خفض معدلات احتجاز الأحداث الموقوفين في نظارات الأحداث، مقارنة بسابقة	
		0	القانون السابق أفضل من الحالي		
دراسة رطروط (2019)، ودراسة الشنيكات(2017)	1	1	القانون الحالي أفضل من سابقة	أثر قانون الأحداث النافذ في خفض معدلات احتجاز الأحداث الموقوفين في دور تربية الأحداث، مقارنة بسابقة	
		0	القانون السابق أفضل من الحالي		
دراسة رطروط(2019)، ودراسة الشنيكات(2017)	0	1	القانون الحالي أفضل من سابقة	أثر قانون الأحداث النافذ في خفض معدلات احتجاز الاحداث المحكومين في دور تأهيل الأحداث، مقارنة بسابقة	
		0	القانون السابق أفضل من الحالي		
دراسة الذنبيات(2018)	3	3	مرتفع	مستوى معالجة إدارة شرطة الأحداث لقضايا الأحداث	معالجة المؤسسات
		2	متوسط		

		1	منخفض	بنهج التسوية قبل تطوير القانون وبعده	لقضايا الأحداث
دراسة رطروط (2019)	0	3	مرتفعة	نسبة قضايا الأحداث المحولة خارج الاجراءات الرسمية القضائية	
		2	متوسطة		
		1	منخفضة		
		0	معدومة		
مقابلة رئيس قسم دور رعاية الأحداث بوزارة التنمية الاجتماعية، وتقرير دراسة الموسى (2013)	1	2	كبير	العدد التراكمي للعقوبات البديلة للأحداث	
		1	قليل		
دراسة رطروط (2019)، ودراسة الشنيكات (2017)	1	3	منخفضة	نسبة التغير في عدد الاحداث الموقفين في نظارات الأحداث	
		2	متذبذبة		
		1	مرتفعة		
دراسة رطروط (2019)، ودراسة الشنيكات (2017)	2	3	منخفضة	نسبة التغير في عدد الاحداث الموقفين في دور تربية الأحداث	
		2	متذبذبة		
		1	مرتفعة		
دراسة رطروط (2019)، ودراسة الشنيكات (2017)	1	3	منخفضة	نسبة التغير في عدد الاحداث المحكومين في دور تأهيل الأحداث	
		2	متذبذبة		
		1	مرتفعة		
دراسة رطروط (2011)	3	3	مرتفعة	نسبة التغير في مستوى معارف مقدمي الخدمة ومهاراتهم واتجاهاتهم قبل بناء قدرتهم وبعده	بناء قدرة مقدمي الخدمة في مجال عدالة الأحداث
		2	متذبذبة		
		1	منخفضة		
تقرير دراسة اليونيسف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018)	4	4	مرتفعة	نسبة التكرار في عود الأحداث للجريمة	
		2	متوسطة		
		3	منخفضة		
		0	معدومة		
مقابلة بعض ضباط شرطة إدارة الأحداث	1	1	موجود	مدى وجود الارتباط بين معدلات دور الأحداث ومراكز الإصلاح والتأهيل	اعادة تأهيل الأحداث
		0	غير موجود		
تقرير دراسة ابراهيم (2016)	1	1	مرتفعة	نسبة الأحداث المحتجزين الذين انتابهم التفكير بالانتحار	
		2	متوسطة		
		3	منخفضة		

الصحف المحلية ومواقع الاعلام الالكتروني	1	1	كبير	عدد الأحداث الفارين من دور الأحداث الذين تناولت إخبارهم وسائل الإعلام	
		2	متوسط		
		3	قليل		
تقرير متابعة خطة اعتماد دور الرعاية وضبط جودة خدماتها	0	4	كبير	عدد دور الأحداث المضبوط جودة خدماتها	
		3	متوسط		
		2	قليل		
		1	معدوم		
محاضر اجتماعات لجنة الخطة الوطنية لعدالة الأحداث	0	1	سبق اعدادها تحليل جذري	هل سبق أعداد خطة عدالة الأحداث تحليل جذري لمسببات الجنوح من منظور حقوق الطفل	التخطيط لقطاع عدالة الأحداث بنهج التحليل السببي من منظور حقوق الطفل ومؤشرات الأداء
		0	لم يسبق إعدادها تحليل جذري		
تقرير الخطة الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019	0	1	يوجد	مدى اشتمال خطة عدالة الأحداث على رؤية لها مؤشر أداء فعلي وآخر مستهدف	
		0	لا يوجد		
تقرير الخطة الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019	0	1	يوجد	مدى اشتمال خطة عدالة الأحداث على أهداف ذكية لها مؤشرات أداء فعلية وأخرى مستهدفة	
		0	لا يوجد		
مقابلة العاملين في قطاع عدالة الأحداث	0	1	يوجد	مدى وجود نظام مراقبة وتقييم الالكتروني لخطة عدالة الأحداث	
		0	لا يوجد		
قوانين الموازنة العامة للدولة للسنوات 2017- 2019		1	يوجد رصد	مدى رصد المؤسسات للمخصصات المالية في موازنتها السنوية بناء على دوره المتوقع في تنفيذ الخطة القطاعية لعدالة الأحداث	رصد المخصصات المالية بناء على دور المؤسسات في تنفيذ الخطة القطاعية
		0	لا يوجد رصد		
	21	46		22	المجموع

أما لإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الثالث، ومفاده: ما أداء مخرجات نظام عدالة الأحداث الأردني، مقاسا بمؤشراتها الكمية والنوعية؟ فقد أعد مؤشر أداء رئيس لكل مخرج باستناد إلى حصيلة نتائج مدخلاته وعملياته المشار إليها في الجدولين 1 و 2، وتمخض عن ذلك مصفوفة بمخرجات نظام عدالة الأحداث الأردني، يعبر عنها الجدول (3)، الذي يبين أن مستوى أداء مدخلات النظام محل الدراسة منخفض؛ لبلوغ متوسطه العام 37.93%. وهذه النتيجة، تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الثالث.

جدول رقم 03: أداء مخرجات نظام عدالة الأحداث الأردني

المخرج	مؤشر الاداء	مستويات قياس مؤشر الأداء ودرجاتها		الدرجة الفعلية لمدخل نظام عدالة الأحداث الأردني	مصادر التحقق من الدرجة الفعلية لمدخل نظام عدالة الأحداث الأردني
		الدرجة	المستوى		
طابع التشريع الوطني المعتمد للنظر في قضايا الأحداث	النمط السائد لتطبيق قانون الأحداث	1	جنائي	1	اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية
		2	اصلاحي		
مقدرة المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث على الامتثال لنهج التميز والشفافية	مقدرة المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث على الامتثال لنهج التميز والشفافية	3	قوية	1	اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية
		2	متوسطة		
		1	ضعيفة		
الأداء المؤسسي للجهات المعنية بعدالة الأحداث	مقدرة المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث على تحويل قضايا الأحداث خارج الاجراءات القضائية الرسمية	3	قوية	0	اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية
		2	متوسطة		
		1	ضعيفة		
		0	معدومة		
مقدرة المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث على تطبيق نهج العقوبات البديلة	مقدرة المؤسسات المعنية بعدالة الأحداث على تطبيق نهج العقوبات البديلة	3	قوية	1	اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية
		2	متوسطة		
		1	ضعيفة		
		0	معدومة		
الأداء الفردي لمقدمي الخدمات في مجال حقوق الأحداث	مستوى الأحداث الموقفين في نظارات المراكز الأمنية بموجب قرارات صادرة عن رؤساء هذه المراكز أو المدعين العامين	1	مرتفع	1	اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية
		2	منخفض		
مستوى قضايا الأحداث المعالجة بنهج التسوية من قبل ضباط شرطة الأحداث	مستوى قضايا الأحداث المعالجة بنهج التسوية من قبل ضباط شرطة الأحداث	2	مرتفع	1	اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية
		1	منخفض		

اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية	0	2	مرتفع	مستوى الأحداث المحالة قضاياهم خارج اجراءات التقاضي الرسمية من قبل ضباط شرطة الأحداث وقضاة الأحداث	
		1	منخفض		
		0	معدوم		
اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية	1	1	مرتفع	مستوى الأحداث المودعين في دور تأهيل الأحداث بموجب قرارات صادرة عن قضاة الأحداث	
		2	منخفض		
اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية	1	3	منخفضة	نسبة التغير في عدد الأحداث الموقفين في نظارات الأحداث	
		2	متذبذبة		
		1	مرتفعة		
اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية	3	3	منخفضة	نسبة التغير في عدد الأحداث الموقفين في دور تربية الأحداث	نسبة التغير في قضايا الأحداث المتهمين والمدانين بخرق القانون
		2	متذبذبة		
		1	مرتفعة		
اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية	1	3	منخفضة	نسبة التغير في عدد الأحداث المحكومين في دور تأهيل الأحداث	
		2	متذبذبة		
		1	مرتفعة		
اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية	0	1	بنهج التحليل السببي والرؤية	نمط التخطيط لقطاع عدالة الأحداث	طابع التخطيط لقطاع عدالة الأحداث
		0	غير نهج التحليل السببي والرؤية		
اداء مدخلات وعمليات النظام بحسب نتائج الدراسة الحالية	0	1	يوجد ارتباط	مدى الارتباط بين الخطة القطاعية لعدالة الأحداث وموازات المؤسسات المعنية	الموازات المربوبة بالخطط القطاعية
		0	لا يوجد ارتباط		
تقرير الدراسة الحالية	11	29		13	المجموع

ولإجابة الدراسة عن سؤالها الفرعي الرابع، القائل: ما رؤية نظام عدالة الأحداث الأردني ورسالته وأهدافه، المستمدة من نتائج تقييم أداء مدخلاته وعملياته ومخرجاته؟، فقد اقترحت أطارا استراتيجيا يضمن تطوير النظام مدار البحث في حال تبني الحكومة وشركائها من القطاعين الدولي والمجتمعي المدني المحلي لذلك الإطار وتنفيذه ومراقبته وتقييمه، ويعبر الجدول (4) عن محتوى ذلك الطار. وبذلك تكون الدراسة قد اجابت عن سؤالها الفرعي الرابع.

جدول رقم 04: الإطار الاستراتيجي المقترح لتطوير نظام عدالة الأحداث الأردني

مكونات الإطار الاستراتيجي ونصوصها	
المكون	النص
الرؤية	نظام عدالة للأحداث متميز في ادائه
مؤشر أداء الرؤية	عدد ملاحظات لجنة حقوق الطفل على التقارير الدورية للأردن في مجال عدالة الأحداث
الرسالة	تطوير مدخلات وعمليات ومخرجات نظام عدالة الأردني بنهج الأهداف والنتائج
مؤشر أداء الرسالة	العدد السنوي للمدخلات والعمليات والمخرجات الموجهة بنهج الأهداف والنتائج
الهدف العام	رفع معدل اداء نظام عدالة الأحداث الأردني، من 46.22% في عام 2019، إلى 92.44% بحلول عام 2030
مؤشر أداء الهدف العام	المعدل السنوي لأداء نظام عدالة الأحداث الأردني
الأهداف الخاصة	نسبة التغيير في اداء نظام عدالة الأحداث الأردني ما بين عامي 2019 و 2030 1. رفع معدل اداء مدخلات نظام عدالة الأحداث الأردني، من 54.83% في عام 2019، إلى 92% بحلول عام 2030. 2. رفع معدل اداء عمليات نظام عدالة الأحداث الأردني، من 45.65% في عام 2019، إلى 92% بحلول عام 2030. 3. رفع معدل اداء مخرجات نظام عدالة الأحداث الأردني، من 37.93% في عام 2019، إلى 92% بحلول عام 2030.
مؤشرات أداء الأهداف الخاصة	1: نسبة التغيير في اداء مدخلات نظام عدالة الأحداث الأردني ما بين عامي 2019 و 2030 2: نسبة التغيير في اداء عمليات نظام عدالة الأحداث الأردني ما بين عامي 2019 و 2030. 3: نسبة التغيير في اداء مخرجات نظام عدالة الأحداث الأردني ما بين عامي 2019 و 2030.
المخاطر المفترضة وطرق إدارتها	1: عدم إطلاع الحكومة الأردنية وشركائها على الإطار الاستراتيجي المقترح لتطوير نظام عدالة الأحداث، مما يتطلب نشر هذه الدراسة والتوعية بنتائجها. 2: تخوف الجهات المعنية من نهج الأهداف الذكية، الذي اقترحتة الدراسة الحالية؛ لكونه قد يعرض هذه الجهات للمساءلة، مما يتطلب أزلته من خلال تبصير الجهات مدار البحث بأن الجودة الشاملة مفروضة عليها بحكم مشاركتها بجوائز الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء والشفافية.

3: عدم وجود جهة وطنية لتولي قيادة قطاع عدالة الأحداث، مما يتطلب تشكيل لجنة وطنية أردنية عليا للتخطيط لقطاع عدالة الأحداث بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء أو عن الوزارة المختصة.

وبناء على اجابة الدراسة عن اسئلتها الفرعية الاربعة، فتكون قد اجابت عن سؤالها الرئيس، القائل: ما أداء نظام عدالة الأحداث الأردني والتخطيط له ؟، بقولها أن مستوى ادائه منخفض؛ لبلوغ معدله 46.22%، ويمكن رفعه إلى 92.44% في حال تبني الحكومة الأردنية وشركائها لإطاره الاستراتيجي المقترح من قبل الدراسة الحالية. وبالشق الأول من هذه التنجية، فتكون فرضية الدراسة الرئيسية صحيحة.

### سابعاً: مناقشة نتائج الدراسة:

بالرغم منأ النتائج، التي خلصت إليها هذه الدراسة، إلا أن يتعذر مناقشتها؛ لغياب سابقاتها، التي وصفت وحللت اداء نظام عدالة الأحداث الأردني وقدرت مستواه وخططت له بنهج المؤشرات المتعددة الجوانب، الذي اشير إليه صراحة في بند أهمية الدراسة، ومع هذا فإنها تتفق مع سابقاتها العامة المشار إليها في متن مقدمة الدراسة، وهي: الدراسة التحليلية لعدالة الأحداث(2018)، التي اجرتها منظمة الأمم المتحدة والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، وبينت نتائجها كثرة مواطن ضعف نظام عدالة الأحداث الأردن، مقارنة بقلة مواطن قوته الداخلية. دراسة الذنبيات(2018) بخصوص معدلات الفتيات المحتجزات، التي اظهرت نتائجها ضعف استجابة نظام عدالة الأحداث الأردني للنوع الاجتماعي وسوء مخرجات تطبيق قانون الأحداث النافذ، التي قادت إلى رفع معدلات الأحداث المحكومين. دراسة رطروط (2017) بشأن تقييم نظام عدالة الأحداث الأردني من منظور مرجعياته العالمية، وخلصت إلى ضعف امتثاله لأسس ومعايير نماذجه العالمية المثلى بالرغم من كثرة المشاريع التي نفذت في هذا المجال. دراسة الشنيكات(2017) بخصوص تقييم معدلات احتجاز الأحداث قبل نفاذ قانون الأحداث الجديد وبعده، وبينت نتائجها أن قانون الأحداث المبحوث خفض معدلات الأحداث الموقوفين في دور تربية الأحداث، ورفع من معدلات الأحداث المحكومين في دور تأهيل الأحداث ومن معدلات الأحداث الموقوفين في نظارات الأحداث بالمراكز الأمنية. دراسة الموسى(2013) بشأن العقوبات البديلة للأحداث، التي اظهرت نتائجها غياب السند القانوني للعقوبات البديلة في الأردن والاتجاهات السلبية نحوها. ودراسة رطروط(2011) بخصوص بيئة نظام عدالة الأحداث الأردني، التي كشفت عن كثرة مواطن ضعفه الداخلية وحاجته للتحسين.

### ثامناً: استنتاجات الدراسة:

أمكن للدراسة من خلال نتائجها، التوصل إلى استنتاجها، وهي:

1: نظام عدالة الأحداث الأردني، ضعيف.

2: نظام عدالة الأحداث الأردني بعيد جدا عن عالمه المثالي، الذي عبرت عنه لجنة حقوق الطفل في تعليقها رقم 10

لسنة 2007.

3: الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019 لا تقوى على معالجة ضعف نظام عدالة الأحداث الأردني، مما يتطلب مراجعتها وتطويرها من خلال استرشادها بنتائج واستنتاجات هذه الدراسة.

4: العائد على الاستثمار في قطاع عدالة الأحداث الأردني من خلال المشاريع، التي استهدفت تطويره، قليل جدا.

5: الضعف، الذي ينتاب نظام عدالة الأحداث الأردني، ممكن معالجته من خلال اطاره الاستراتيجي، الذي اقترحت هذه الدراسة، ويمكن تبنيه من قبل الحكومة الأردنية وشركائها.

#### تاسعا: توصيات الدراسة:

أمكن للدراسة من خلال نتائجها، استخلاصها لتوصياتها، وهي:

1: تبني الحكومة الأردنية وشركائها للإطار الاستراتيجي، الذي اقترحت هذه الدراسة، وإعداد أنشطة، وتنفيذه ومراقبة وتقييم أثره.

2: إجراء دراسات مماثلة على نظم عدالة الأحداث في الدول العربية.

3: تكرار نفس الدراسة بعد ثلاث سنوات؛ للتأكد من مدى تبني الحكومة الأردنية وشركائها للإطار الاستراتيجي، الذي اقترحت هذه الدراسة.

#### عاشرا: مقترحات الدراسة:

أمكن للدراسة من خلال توصياتها، استخلاصها لمقترحاتها، وهي:

1: تشكيل لجنة وطنية أردنية للتخطيط لقطاع عدالة الأحداث.

2: إعداد الإطار الوطني الأردني لسياسات عدالة الأحداث والعمل بموجبه.

3: إنشاء قاعدة بيانات وطنية أردنية لمؤشرات مدخلات وعمليات ومخرجات نظام عدالة الأحداث.

4: فتح حوار بين الأكاديميين الاجتماعيين والممارسين الميدانيين حول تشخيص قطاع عدالة الأحداث وتقييمه والتدخل به.

5: عقد دورة موضوعية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تحت عنوان عدالة الأحداث في الدول العربية.

#### قائمة المراجع:

- 1) الجريدة الرسمية، (1968): قانون الأحداث رقم 24 لسنة 1968.
- 2) الذنيبات، يسار(2019): دور شرطة الأحداث الأردنية في تسوية قضايا الأحداث قبل تعديل التشريعات المتعلقة بهم وبعدها، دراسات: العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 46، العدد4، الجامعة الأردنية.



- (3) رطروط، فواز، دبوان، عادل(2014): مدى تطبيق العدالة التصالحية على قضايا الأحداث والأطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون في بعض محافظات الجمهورية اليمنية، منشورات المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.
- (4) رطروط، فواز(2013): تقييم نظم عدالة الأحداث في الدول العربية: تحليل مقارن لوضع نظم عدالة الأطفال، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول حول عدالة الأحداث: عدالة من أجل الأطفال، 20-21/8/2013، فندق لاند
- (5) رطروط، فواز(2019): أترقانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014 في رفع معدلات تحويل قضايا الأحداث في إطار الإجراءات القضائية وخفض معدلات الأحداث المحتجزين وعلاقته بالتخطيط لقطاع عدالة الأحداث الأردني، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، العدد الخامس، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين، ص 123-146.
- (6) إبراهيم، روان (2016): مشروع الدمج الأسري والمجتمعات المحلية، عرض تقديمي (تقرير غير منشور).
- (7) الأمم المتحدة (2007): لجنة حقوق الطفل، التعليق رقم 10(2007): حقوق الطفل في قضاء الأحداث.
- (8) الأمم المتحدة (2002): حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلدين الأول والثاني، نيويورك وجنيف.
- (9) البداينة، ذياب (1999): واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي، الرياض، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- (10) الجريدة الرسمية(2014): قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014.
- (11) الذنبيات، يسار(2018): معدلات الأحداث الإناث الموقوفات والمحكومات في المراكز الأمنية ودور تربية وتأهيل الأحداث والتخطيط لها من منظور النوع الاجتماعي في الأردن، مجلة سر من رأى للدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث والخمسون، جامعة سامراء(العراق)، كلية التربية، ص 305-336.
- (12) الشنيكات، ختام سالم (2017): معدلات الأحداث المحتجزين في الأردن قبل نفاذ قانون الأحداث رقم 32 لسنة 2014 وبعده، مجلة تاريخ العلوم، العدد 6، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 76-103.
- (13) المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وزارة التنمية الاجتماعية، اليونيسف، المفوضية السامية للاجئين (2016): معايير اعتماد دور الرعاية وضبط جودة خدماتها.
- (14) المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2017)، الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث للسنوات 2017-2019.
- (15) المركز الوطني لحقوق الإنسان(2016)، التقرير الدوري السابع حول عدالة الأحداث في المملكة الأردنية الهاشمية: 2014-2015.
- (16) المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، اليونيسيف(2007): عدالة الأحداث (دليل تدريبي).
- (17) المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (2016): المواثيق الدولية وإدارة العدالة.
- (18) الموسى، محمد (2013): العقوبات البديلة في نظم عدالة الأحداث: دراسة حالة لكل من الأردن ومصر واليمن، منشورات المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.
- (19) اليونيسف، المجلس الوطني لشؤون الأسرة (2018): الدراسة التحليلية لعدالة الأحداث.
- (20) اليونيسف، وزارة التنمية الاجتماعية (2016): الاستراتيجية الوطنية للأطفال في أوضاع الشوارع بالأردن.

- 21) رطروط، فواز (2017): تقييم نظام عدالة الأحداث الأردني في ضوء أسس ومعايير نماذجه العالمية المثلى، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27 جوان، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص 223.
- 22) رطروط، فواز (2011): نظم عدالة الأحداث في كل من الأردن، الجزائر، مصر، المغرب، اليمن: واقع الحال وفرص التطور، منشورات المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي.
- 23) مركز الملك عبد الله الثاني للتميز (2013): كتيب جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية: الدورة السادسة 2012/2013.
- 24) مركز الملك عبد الله الثاني للتميز (2018): أداء الوزارات المشاركة في المرحلة السابعة لجائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.
- 25) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (2005): وضع الأطفال في العالم 2006 (المقصون والمحبوبون).
- 26) منظمة الصحة العالمية (2002): التقرير العالمي حول الصحة والعنف.
- 27) هيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل (2011): تقرير تقييمي حول وضع السجون المركزية والاحتياطية ومراكز التوقيف الخاصة بالأطفال والأحداث في بعض محافظات الجمهورية.
- 28) وزارة التنمية الاجتماعية (2007): التشريعات الاجتماعية.

## المجتمع المدني وأهميته في ظل جائحة كورونا

## Civil Society and its importance in light of the Corona pandemic

د.إبراهيم قاسمي / جامعة سيدي بلعباس/ الجزائر

Dr. Ibrahim Gacemi / University of Sidi Bel Abbes/ Algeria

د.معاش الطيب/ جامعة الأغواط/ الجزائر

Dr.Tayeb Maache / University of Laghouat/ Algeria

## ملخص الدراسة:

يعد مرض فيروس كورونا (كوفيد 19) من الأمراض التي أزلت العالم بأسره وهذا لسهولة انتشاره في المجتمعات، وإصابته لأعداد كبيرة من الأفراد بسبب طبيعته المعقدة والمتحورة والمعدية. وهذا ما أثر على المنظومة الاجتماعية والصحية والاقتصادية لدول العالم، وجعلها تتبنى إستراتيجية دفاعية لمواجهة والحد منه قدر المستطاع، وذلك بتسخير مجموعة من الآليات والإمكانات المادية والبشرية والعسكرية والأمنية والمدنية المتوفرة.

الجزائر كغيرها من دول العالم لم تستسلم لهذا الوباء بل كان لها استراتيجية لمواجهة، وبالرغم من تسخير كل إمكانات الدولة. إلا أنّ هذا لم يمنع من تدخلات وممارسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماته ليقف مع الدولة للحد من انتشار الوباء والتقليل منه، وهذا من خلال الدور التثقيفي والتوعوي للمجتمع وتبصيرهم بكيفية مواجهة الوباء، وتكثيف الحملات الوقائية، وجمع التبرعات ومساعدة الدولة في إعانة الطبقات الهشة، والفئات المتضررة، منذ ظهور الجائحة واستفحالها حتى يومنا هذا. لذا جاءت هذه المداخلة لتعرف بتنظيمات المجتمع المدني وأهميتها في الفعل التضامني في ظل جائحة كورونا. الكلمات المفتاحية: تنظيمات المجتمع المدني، كورونا (كوفيد 19).

## Abstract:

Corona Virus Disease (Covid 19) is one of the diseases that have plagued the entire world, and this is because of its easy spread in societies, And infecting large numbers of individuals because of its complex, mutated and contagious nature, and this affected the social, health and economic system of countries around the world, And make it adopt a defensive strategy to confront it and limit it as much as possible. by harnessing a set of available mechanisms and material, human, military, security and civil capabilities.

Algeria, like other countries of the world, did not succumb to this epidemic, but rather had a strategy to confront it. and despite harnessing all the capabilities of the state. However, this did not prevent the interventions and practices of civil society with its various organizations to stand with the state to limit and reduce the spread of the epidemic. This is through the educational and awareness-raising role of the community and enlightening them on how to confront the epidemic. intensifying preventive campaigns. collecting donations and assisting the state in subsidizing the vulnerable classes and the affected groups Therefore, this intervention came to introduce civil society organizations and their importance in the act of solidarity in light of the Corona pandemic.

**Keywords :** Civil Society Organizations, Corona (Covid 19).

## مقدمة:

مع انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 عبر العالم بمختلف دوله المتطورة والمتخلفة منها على حد السواء، ومن خلال موجاته المتعددة الخطيرة منها والأقل حرجا وكثرة الاهتمام الذي لقيه من طرف الدولة بمختلف مؤسساتها والمجتمع بمختلف أطيافه ومكوناته، كان لزاما على هذه المؤسسات التفكير في مواجهة هذا الوباء كل على قدر طاقته أو حتى بتظافر الجهود مجتمعة لأن الوضع يفرض نوعا من التعاون والتضامن الاجتماعي بشكل لم يكن متوقعا لا من حيث السرعة أو حتى توفير المادة الطبية التي أصبح المجتمع في أمس الحاجة إليها، مما يستدعي تلبية التعاون بين مختلف الفواعل الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ومن بين مؤسسات العمل الجماعي في المجتمع والتي يُلقى عليها واجب العمل في هذا هو المجتمع المدني الذي حقيقة تعتبر إحدى وظائفه هو العمل في هذه الظروف العصيبة والأوقات الحرجة، وهنا ظهرت الحاجة مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني وكذا المستوى المحلي لاحتواء المرض أو التقليل من تداعياته وذلك عبر إبراز الجانب التثقيفي والتوعوي لهذا المرض (الفيروس) وأخطاره، والعمل على تكثيف الحملات حول آليات الحماية والإجراءات التي يجب إتباعها للوقاية، هذا كخطوة أولية، ثم العمل على جمع التبرعات ومساعدة الدولة في إعانة الطبقات الهشة، وتنفيذ خطط ومشروعات تنموية تستوعب الفئات المتضررة ومن الأزمة، (ساحلي، 2020، ص 136) وهنا تظهر صورة التضامن الذي تكلم عنه دور كايم بشقيه الآلي والعضوي.

## أولا: تعريف المجتمع المدني

تتفق معظم التعريفات، ولو بصياغات مختلفة، على أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف". (إبراهيم، 1995، ص 5)

كما يعرفه توفيق بأنه "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة بين أعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح والجمعيات الأهلية. (توفيق، 2000، ص 20)

أما فيما يخص الأحزاب السياسية والتي كثيرا ما أقيمت من انتمائها تعريفيا في المجتمع المدني، فإن عملها ونشاطها في المجتمع ما دامت في المعارضة يعتبر عملا مرتبطا بالمجتمع المدني ما لم تصل إلى السلطة، ومن الأمثلة على ذلك حزب الخضر في ألمانيا الذي أخذ على عاتقه حماية البيئة كفلسفة متبناة من طرفه.

إن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاء في وطن، ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ورموزهم... وهذا المعنى يطلق اسم (مدني) على التنظيمات والبُنى وبالتالي على التضامانات النابعة عنها، التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية. (غليون، 1992، ص 736)

أما الحقوقي هيثم مناع فيعرفه بأنه "الحيز أو المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، وهي كل منظمة لم تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها، ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموماً. (مناع، 2000، ص 433)

وفي محاولة لتقديم تعريف شامل لهذا المصطلح قامت المكتبة البريطانية بتلخيص ما اعتبرته أهم التعريفات التي قدمها الباحثون والمتخصصون في هذا المجال. وكان تلخيصها كالآتي: "أتفق الجميع على أن المجتمع المدني هو: المشاركة التطوعية للمواطنين العاديين وهي لا تشمل أي عمل تفرضه الدولة..ماذا يعني هذا أن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات والمؤسسات الأهلية التطوعية التي يؤسسها المواطنون والتي يمكن أن تأخذ أشكالاً وأحجاماً متعددة. وهي تتكون من كل النُشطاء العاملين في الدولة والذين يعبرون عن نظرتهم وآرائهم في بناء المجتمع وكيف يجب أن يكون... وهو أيضاً يشمل كل المنظمات، والمؤسسات، والاتحادات، والنقابات، وكل قوى الشعب العاملة الموجودة في المجتمع ما عدا الحكومة. وعلى العموم فقد اتفقت وجهات نظر غالبية المفكرين والباحثين على اعتبار التظاهرات الأساسية للمجتمع المدني هي: النوادي الاجتماعية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات الشعبية، والجماعات المهنية، والاتحادات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة الحرة المستقلة، والمنظمات الدينية". (قنديل، ص 99-100)

#### 1. دعائم المجتمع المدني:

أما دعائم المجتمع المدني" فقد حددها الباحث سعد الدين إبراهيم في ثلاثة دعائم وهي: (إبراهيم، ص 13-14)

1-1 - الفعل الإرادي الحر: المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة للأفراد، ولذلك فهو يختلف عن الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي، دون تقبل مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

1-2 -التنظيم الجماعي: المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشرط التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم، أو ينظمون إليه فيما بعد، وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد ولكن يبقى أن هناك تنظيماً وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموماً، فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنتظمة من المجتمع العام، فالمجتمع المدني هو مجتمع عضويات فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم في أحزاب وأندية أو نقابات أو اتحادات أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين Marginals أو المستضعفين Powerless في أي مجتمع معاص.

1-3 - أخلاقي سلوكي: وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع

المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

## 2. وظائف المجتمع المدني:

- وبخصوص وظائف المجتمع المدني: يمكن القول أن المجتمع المدني منبره الشارع وصوته الاحتجاجات والتظاهرات، وقد اتخذت أشكال الاحتجاج والمشاركة التي ابتكرتها جمعيات المجتمع المدني أساليب متنوعة ويمكن استعراض هذه الأساليب حسب الأنماط التالية: (هرموش، ص 29-31)

أ- المساهمة في عملية اتخاذ القرار تمثل في ضغط مباشر للجمعيات بمفردها أو مدعومة بهيئات أخرى سياسية أو غيرها على الحكومة من أجل انتزاع مطلب أو تأكيده وهذا ما حدث في الجزائر حين باشرت جميع منظمات المجتمع المدني في قبول مشروع المصالح الوطنية والعمل على ترسيخه، هذا كأسلوب من جهة، أما الأسلوب الثاني فيتم من خلال تنظيم استشارات موسعة ومأسسة شملت هيئات المجتمع المدني ومجموعات الضغط على اختلاف أنواعها. ونشير في هذا الصدد إلى الحوار الوطني.

ب- مراقبة مدى احترام السلطات للقوانين: ويتمثل ذلك في دور هيئات المجتمع المدني في مراقبة الدولة في جميع الأنشطة ولعل من بينها العملية الانتخابية وهذا بالرغم من حداثة التجربة.

ج- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.

د- تحقيق الديمقراطية فهو يوفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطور وليست التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجمهورية والتأييد الشعبي.

هـ - التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعر بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، أضف إلى ذلك مشاركته في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالترشح، والتصويت.

و- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس تلك الحاجات، الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم، تأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الجماعات درعاً وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني.

ز- الوساطة والتوفيق: أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال قنوات الاتصال و نقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، حيث تتولى مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصلها إلى الحكومة، فلو تصور غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن مصالح الأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك وقد تأتي سياستها بشكل متحيز للبعض دون البعض الآخر بما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين.

ح- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: مع مطلع الثمانينات من القرن العشرين، شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، وخصوصاً في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، فقد بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في نفس الوقت عن الاستمرار في أداء نفس أدوارها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله. وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يملؤه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض هذا المجتمع للانحيار خصوصاً عندما يتواجد شعور عدم الرضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاته، هذه الفئات التي قد تشعر بتخلي الحكومة عنها. وإلى جانب الأزمات الاقتصادية والمالية هناك حالة أخرى يمكن أن تختفي فيها الدولة وتعجز عن أداء وظائفها اتجاه المجتمع تحت تأثير الغزو والاحتلال الأجنبي أو الحرب الأهلية.

ط- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: حيث تمتد مؤسسات المجتمع المدني يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

ي- التنمية المستدامة: حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف جوانبها.

إذن من خلال تحليل لمفهوم المجتمع المدني، يمكن استخلاص أنه بالرغم من اختلاف وتعدد التعاريف حول هذا المفهوم إلا أنها تتفق جميعها على أن للمجتمع المدني خصائص عامة ومشتركة، كما أن له وظائف وأهداف تتمثل أساساً في تلبية احتياجات المواطن وتحقيق التنمية، من هنا يمكن اعتبار المجتمع المدني فاعل اجتماعي، وعليه سنتطرق في هذا البحث للفعل الجمعي الذي يعتبر أحد أعمدة المجتمع المدني، وكذلك من خلال الاستعانة بمقاربة الفعل.

ثانيا - تعريف فايروس كورونا - كوفيد 19: فيروس كورونا من الفيروسات التي تصيب جهاز التنفسي للإنسان، ويعد هذا الفيروس سبباً في مرض كوفيد 19 المكتشف مؤخراً، وتظهر أعراض هذا المرض حسب المنظمة العالمية للصحة في الحى والإرهاق والسعال الجاف، إضافة إلى أعراض أخرى كاحتقان الأنف أو الرشح أو ألم الحلق أو الإسهال، وينتقل هذا المرض بالعدوى عن طريق القطرات (الرداذ المتطاير نتيجة التنفس أو العطس) الصغيرة التي تنتثر من الأنف أو الفم من الشخص المصاب بالعطس، أو بتساقط هذه القطرات على الأشياء أو الأسطح المحيطة بالشخص". (منظمة الصحة العالمية، 2021)

بالرغم من إنتاج أول لقاح وهو الكلوروكين ثم ظهرت بعده لقاحات وهي:

1- لقاح معهد جماليا الروسي.

2- لقاح أسترازينيكا-أكسفورد.

3- لقاح فايزر-بيونتك.

4- لقاح مودرنا.

5- لقاح شركة نوفافاكس.

6- لقاح شركة جونسون آند جونسون.

7- لقاح شركة سينوفارم.

وبالرغم من إنتاج هذه اللقاحات من قبل مخابر كبرى الدول إلا أن هناك مخاوف من حدوث أعراض جانبية نتيجة استعمالها.

ولا تزال الأبحاث والمخابر إلى يومنا مستمرة في تطوير هذه اللقاحات والتصدي لهذا الوباء والتقليل منه يكون بالدرجة الأولى يكمن في الوقاية من خلال الالتزام بالتباعد الجسدي واستعمال المعقمات والكمامات وإجراءات الحجر الصحي.

ثالثا - المجتمع المدني وأهميته في ظل جائحة كورونا:

1- مساهمة منظمات المجتمع في إرساء الأمن الصحي: حسب منظمة الصحة العالمية، يتم تعريف الأمن الصحي على أنه الأنشطة المطلوبة، سواء الاستباقية أو التفاعلية، لتقليل خطورة وتأثير الأحداث الحادة التي تعرض صحة الناس للخطر عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية. لقدت أدت عوامل كثيرة مثل، التزايد في النمو السكاني والتحضّر السريع والتدهور البيئي وإساءة استخدام مضادات الميكروبات وغيرها إلى خلل في التوازن لبيئة الميكروبات الحية وتسببها في ظهور وتفشي أوبئة وجوائح جديدة مثل جائحة فيروس كوفيد 19 - المستجد، بمعدلات غير مسبوقه أدت إلى تدهور في صحة الناس وتسببت في آثار اجتماعية واقتصادية". (ملكاوي، ص 22)

من خلال هذا التعريف يمكننا القول بأن تعزيز الوعي الصحي وإرساء قواعده ونشر الثقافة الصحية كانت من أولويات المجتمع المدني وما تضمنه من جمعيات خيرية في الجزائر، وكذلك حوكمة السياسية الصحية في ظل جائحة كورونا إضافة إلى ممارسة الرقابة الصحية وكذلك المبادرات المشتركة، وهو ما يؤدي إلى نشر ثقافة صحية وتوعوية اتجاه الأمراض وخصوصا في وقتنا الراهن من خلال مجابهة والتصدي لجائحة كورونا، حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام بدور مهم خصوصا من خلال التطوع والوساطة الاجتماعية من خلال اقتناء كمامات ومعقمات ومضادات



من قبل مؤسسات ورجال الأعمال ومؤسسات التكوين المهني وأصحاب الخير وتوزيعها في أماكن العمومية والطرق، من جهة أخرى تنظيم الطوابير، والقيام بحملات التبرع على مستوى الولايات المتضررة من الوباء، بالإضافة إلى الحملات التحسيسية على المستوى فضاء التواصل الاجتماعي.

لقد أدت الحركة الجمعوية في الجزائر دوراً أساسياً في عمليات التحسيس بخطر وباء كورونا، بالإضافة إلى انخراطها في حملات التطهير والتعقيم والتي شملت كل البلديات، وكذا توزيع مواد غذائية للعائلات التي تضرر دخلها، وأطلقت معظمها حملات للتبرع بالأموال عبر صفحاتها على الفايسبوك لتقديمها على شكل إعانات للفقراء والمحتاجين إلى غاية القضاء على هذا الفيروس. (ساحلي، ص 137)

وفي نفس السياق وتجسيدا للدور الفاعل لمنظمات المجتمع في صنع وتنفيذ السياسات الصحية في الجزائر، وفي إطار مواجهة مرض كورونا فقد أطلقت العديد من منظمات المجتمع المدني مبادرات مواقع التواصل الاجتماعي من أجل بعث روح التطوع والتضامن، وذلك لمساعدة السلطات والهيئات المختصة للتصدي لهذا الجائحة، عبر دعوة الأطباء لتقديم الخدمة المدنية ضمن خطط تنفيذ تدابير محتملة يضعها المسؤولون لمواجهة هذا الوضع، واعتبار ذلك ترقية حقيقة للفعل التطوعي وترقية قيم المواطنة". (كيم وكواشي، ص 707)

ويمكن توضيح الدور الهام لتنظيمات المجتمع المدني في صناعة وتنفيذ السياسة الصحية من خلال التكامل والاندماج العضوي والوظيفي-بل والأخلاقي والتطوعي - في الأدوار والإمكانيات بين المؤسسات الرسمية للدولة ومؤسسات المجتمع المدني. حيث لاحظنا بعض الجمعيات النسوية تقوم بمبادرات تطوعية كثيرة كالمساهمة في صناعة الكمادات وهناك جمعيات قامت بصناعة معقمات، وهي بصراحة مؤشرات تدل على أهمية المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ العمل التطوعي والأمن الصحي.

كذلك نجد من بين صور التضامن من طرف بعض المؤسسات العمومية للدولة في العاصمة هو قيام شركة سوناطراك وسونلغاز وبريد الجزائر وسيال ونفطال ومؤسسات التأمين بتدعيم تنظيمات المجتمع المدني، واتخاذ العديد من الإجراءات الإستثنائية لمرافقة المواطنين في مكافحة الوباء، كما تجندت مؤسسات عمومية أخرى على غرار مؤسسات " جيتاكس " و"اغروديف" و" ديفاندوس" لمضاعفة إنتاجها والسهل على كل متطلبات المواطنين وضمان توفرها في السوق. (ساحلي، ص 151)

ولعل جائحة كورونا بينت وأكدت مرة أخرى على ضرورة دعم تنظيمات المجتمع المدني التي هي بمثابة رأس المال المعول عليه في الأزمات. وضرورة استثمار وتثمين جهوده بدل الإقصاء والتهميش والاستغلال السياسي والمناسباتي، وهنا ينبغي على الجهات الرسمية والوصية إعادة النظر في علاقاتها مع هذا الشريك.

2- دور المجتمع المدني في الرقابة الصحية وتعزيز الأمن الصحي: من خلال ما تم تقديمه يمكن القول والحكم على تنظيمات المجتمع المدني أنها فاعل في تحسين الخدمة الصحية ولا يتأتى هذا إلا من خلال إخضاع الحكومات وصانعي القرار للمساءلة والتقويم والترشيد في المجال الصحي وحثهم وتحفيزهم على التطوع وتقديم خدمات صحية، فمن جهة أخرى تعبر عن صوت المواطن من خلال إبلاغ مقدمي الخدمات نحو التبرع حول احتياجات المواطنين الصحية، بهدف

أن تكون هذه الخدمات الصحية المقدمة تستجيب لمتطلبات المواطنين. أما على المستوى العملي والتنفيذي في الجزائر " فإن ترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة وحكم القانون تعد إستراتيجية من إستراتيجية مكافحة الفساد، وترسيخ مبادئ الحوكمة عبر تنظيمات المجتمع المدني في القطاع الصحي، وعليه فإن الالتزام بالحوكمة وقاية من الفساد في هذا القطاع، وتنص القوانين الجزائرية وأبرزها قانون الفساد 01/06 على آليات عديدة تساهم من خلالها منظمات المجتمع المدني في الحد من الفساد في القطاع الصحي عبر دعم وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات، وكذلك ضمان حصول الناس على المعلومات، إضافة إلى القيام بحملات إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد". (بريش، ص 260)

إن مشاركة منظمات المجتمع المدني في الجزائر والآليات التي تعتمد عليها للمساءلة الاجتماعية في قطاع الصحة تركز عموماً على مستوى تقديم الأداء، وبدرجة أقل في رصيد تمويل بالأدوية وأسعارها، ويمكن للمجتمع المدني بمختلف تنظيماته المشاركة في المجالس الصحية المحلية وتلك المجالس المنعقدة في المستشفيات، ومراقبة ممارسات الأطباء والممرضين والفاعلين في القطاع من أجل ضمان الجودة ووصول المرضى إلى هذه الخدمات.

ويمكن كذلك لمنظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات المهنية في القطاع الصحي أن تلعب دوراً مهماً في التشهير والإبلاغ بالاختلالات التي تظهر في النظام الصحي بما فيها سوء المعاملة، ورصد أسعار الأدوية، وتعزيز الشفافية في عمليات الصحة كعمليات الشراء الكبيرة التي تقوم بها المستشفيات من العقاقير أو اللوازم الطبية.

إذن من بالرغم ارتفاع الحالات وبلوغ ذروة انتشار الفيروس في الجزائر إلا أن هذا لم يمنع من تدخلات المجتمع المدني وممارساته ونشاطاته وخرجاته الميدانية والتي هي بمثابة إثبات الوجود، فقد شاهدنا معظم الجمعيات في كل ولايات الوطن تقر بإطلاق مبادرات لشراء أجهزة الكشف المبكر عن الفيروس PCCR وملحقاته للتشخيص المبكر والكشف السريع عن الحالات المصابة بالوباء، من جهة أخرى فقد قامت هذه الجمعيات والتنظيمات بالمطالبة باقتناء أجهزة تنفس للحد من العجز المسجل على مستوى الولايات. فالمجتمع المدني يثبت أنه شريك وطرف لا غنى عنه في إرساء الأمن الصحي في ظل الجائحة مع مختلف المستشفيات والهيئات الخاصة بهذا القطاع.

3- المجتمع المدني آلية لتجسيد الرعاية الصحية" في ظل انتشار الجائحة: يعتبر المجتمع المدني فاعلاً في إرساء وتجسيد الرعاية الصحية، وبالرجوع إلى تعريف الذي وضعته منظمة الصحة العالمية بخصوص الرعاية الصحية نجده يستند إلى ثلاثة عناصر وهي:

- أ - تلبية احتياجات الناس الصحية من خلال رعاية شاملة إرشادية ووقائية وعلاجية وتأهيلية طويلة فترة حياتهم.
- ب- التعامل بمنهجية مع المحددات الأوسع للصحة) تشمل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك خصائص وسلوكيات الناس) من خلال سياسات وإجراءات عامة مستندة إلى أدلة في جميع القطاعات.
- ج- تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من تحسين صحتهم على النحو الأمثل، كمدافعين عن سياسات تعزز وتحمي الصحة والرفاهية، وكمشاركين في تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية، وكمقدمين للرعاية لذاتهم وللآخرين.

وفي ميدان النقل أعلنت مؤسسات عمومية، على غرار مؤسسة النقل الحضري والشبه حضري لولاية الجزائر، على ضمان توفير النقل طيلة أيام الأسبوع وبصفة مجانية لكل الأطباء ومستخدمي قطاع الصحة من وإلى المستشفيات، وهذا لتسهيل تنقلهم وعملهم في فترة تفشي الوباء. كما بادرت هيئات عمومية أخرى، كمجمع نقل البضائع واللوجستيك (لوجيترانس) على تقديم هبة لفائدة مستشفى بوفاريك بالبلدية تتمثل في مجموعة من العتاد والتجهيزات الطبية لدعم مستخدمي قطاع الصحة، من جهتهم، تضامن متعاملوا الهاتف النقال كذلك لمرافقة السلطات العمومية والمواطنين في مكافحة الوباء كالمعامل جيزي Djizy الذي خصص هبة تقدر بـ 42 مليون دينار جزائري لاقتناء عتاد وتجهيزات طبية توجه للمؤسسات الاستشفائية لولاية البلدية، في حين أعلن المتعامل "موبيليس" عن تعويض عروض اتصالات وإنترنت مجانية لمرافقة سكان البلدية في فترة الحجر الصحي. (ساحلي، ص151، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية)

### قائمة المراجع:

- 1 إبراهيم، حسن توفيق، (2000)، التطور الديمقراطي في الوطن العربي -قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر، مؤسسة الأهرام.
- 2 إبراهيم، سعد الدين، (1995)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- 3 بربش، عبد المنعم، (2012)، تفعيل المجتمع المدني للحد من الفساد في القطاع الصحي من منظور الحكامة، مجلة معارف
- 4 ساحلي، مبروك، (2020)، دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد-19)، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 04.
- 5 غليون، برهان، (1992)، بناء المجتمع المدني العربي-دور العوامل الداخلية والخارجية-، ورقة مقدمة إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
- 6 قنديل، أماني، (1999)، تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، دولة الكويت.
- 7 كيم، سمير، وكواشي، وهيبة، (2021)، دور المجتمع المدني في الحوكمة الصحية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد: 06، العدد: 01، جانفي.
- 8 ملكاوي، حنان عيسى، (2020)، تداعيات جائحة كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، نشرة الإسكوا العلمية، العدد الثاني، يونيو.
- 9 مناع، هيثم، (2000)، الإمعان في حقوق الإنسان -موسوعة علمية مختصرة-، الطبعة الأولى، دمشق، دار الأهل للطباعة والنشر.
- 10 منظمة الصحة العالمية: فيروس كورونا كوفيد 19: أسئلة وأجوبة، تاريخ الإطلاع: 27/04/2021، موقع منظمة الصحة العالمية: [who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a](http://who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a)
- 11 هرموش، منى، (2009-2010)، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، قسم العلوم السياسية.

## البرامج المقدمة من طرف وزارة التضامن الجزائرية لرعاية وحماية الاشخاص المسنين Programs provided by the Algerian Ministry of Solidarity for the care and protection of elderly persons

ط.د.هوام بشرى/ جامعة سيدي بلعباس / الجزائر

PhD. Haouam Bochra/ University of Sidi Bel Abbes / Algeria

### ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة البرامج والاجراءات التي تقدمها الدولة الجزائرية من خلال وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لرعاية وحماية الاشخاص المسنين الذين يعتبرون من الفئات الهشة والذين يحتاجون الى رعاية خاصة، وقد شكلت فئة المسنين اهتمام دول العالم ككل فسعت إلى تقديم برامج وخدمات بغية حماية ورعاية هذه الفئة من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي الذي هو إحدى معايير التقدم للدول.

الكلمات المفتاحية: المسن، وزارة التضامن الجزائرية، مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، الحماية الاجتماعية، الضمان الاجتماعي، الرعاية الاجتماعية

### Abstract:

This research aims to know the programs and procedures provided by the Algerian state through the Ministry of National Solidarity, Family and Women's Issues for the care and protection of elderly people who are considered vulnerable groups and who need special care. This category is in order to achieve social security, which is one of the criteria for progress for countries

**Keywords:** The Elderly, Algerian Ministry of Solidarity, Directorate of Social Activity and Solidarity, Social Protection, Social Security, Social Welfare

### مقدمة:

يمر الإنسان خلال حياته بعدة مراحل عمرية مختلفة تبدأ بالضعف ثم القوة يليها العجز، وقد اختلف العلماء في تقسيم المراحل العمرية للإنسان حيث يرى (دودج) أن الإنسان يمر بثمانية مراحل هي: الطفولة، البلوغ الجنسي، بلوغ الأشد، وسط الرشد، انعطاف الشباب، بداية الشيخوخة، الشيخوخة، الشيخوخة المتأخرة.

أما أبو حطب فقسمها الى ثلاثة مراحل: مرحلة الضعف الأول: تبدأ من تكوين الجنين إلى سن الرشد يليها مرحلة القوة وتشمل بلوغ الأشد واكمال الرشد واخرها مرحلة الضعف الثانية: تشمل الشيخوخة وأرذل العمر (شريبه: 2019، صص 28-29)

إن رحلة حياة الانسان توصله الى مرحلة تدني القدرات وظهور عدة مشاكل منها: (الصحية – السكن – العمل – المورد المالي – العلاقات الشخصية) (الأشول: 2009، ص. 670) وذلك راجع الى تقدم العمر.

سعت عدة دول الى حماية هذه الفئة الهشة (الضعيفة من المجتمع) إيماناً منها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في حماية الفئة الضعيفة من المجتمع مهما كان نوعها خاصة الفئة العاجزة – المسنين – وذلك باعتبارهم رعاياها ونظير ما قدموه في فترة قوتهم في تطوير المجتمع ورفقيه وبهذا اتخذت إجراءات وبرامج مادية ومعنوية لصالحهم.

وتعد الجزائر من الدول التي اهتمت وسعت لرعاية وتأمين هذه الفئة -المسنين- نظرا لاتجاه المجتمع الى الشيخوخة بحلول سنة 2050 بنسبة 50%، أما سنة 2030 تسجيل 20% من الجزائريين في مرحلة الشيخوخة (بوريش:2021، ص 4)

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: ماهي البرامج والاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من خلال وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لرعاية وحماية الاشخاص المسنين؟  
أهداف الدراسة:

✓ تسليط الضوء على أحد الفئات الهشة في المجتمع الجزائري (الاشخاص المسنين) والتعرف على الحقوق المكفولة للمسنين من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالجزائر.

✓ التعرف على البرامج المقدمة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لحماية ورعاية الأشخاص المسنين بالجزائر.

أهمية الدراسة:

✓ تناول أحد الفئات الضعيفة في المجتمع (المسنين) والتي تحتاج الى رعاية واهتمام تتناسب مع متطلبات هذه المرحلة.

مصطلحات الدراسة:

1/تعريف المسن:

الشخص الذي أصبح غير قادر بصورة طبيعية على القيام بالأعمال اليومية نظرا لتقدمه في السن (بوسواليم، وعياش: 2018، ص 4)

كما يعرفه عبد الفتاح عثمان وآخرون على أنه:

✓ كل شخص تجاوز سن الخامسة والستين من عمره

✓ من تقاعد من العمل للشيخوخة

✓ من تدهورت حالته الصحية والعقلية العامة (عبد الرزاق، ص 6)

1/أ-التعريف الاجرائي للمسن:

هو كل شخص كان عمره 65 سنة أو أكثر، ويحتاج الى رعاية خاصة نظرا لتقدمه في السن.

2/تعريف وزارة التضامن الجزائرية:

تعرف باسم وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: هي الادارة المركزية تحت سلطة الوزير، تضم:

1-2 /المفتشية العامة التي تهتم بمراقبة تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به في القطاع وضبط سير الهياكل والمؤسسات الموضوعية تحت وصاية الوزارة كما تضم تسعة مديريات تعرف ب2/2-الهياكل وهي كالتالي:

2-2أ-المديرية العامة لحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم: تكفل الأشخاص المعوقين وترقيتهم تضم (مديرية الوقاية وادماج الأشخاص المعوقين، مديرية التربية والتعليم المتخصصين، مديرية البرامج الاجتماعية للأشخاص المعوقين)

2-2-ب-المديرية العامة للأسرة وقضايا المرأة والتلاحم الاجتماعي: تضمن (مديرية حماية الأسرة وترقيتها، مديرية قضايا المرأة، مديرية حماية الأشخاص المسنين، مديرية حماية وترقية الطفولة والمراهقة وبرامج التضامن تجاه الشباب 2-2-ج-مديرية تصور أنشطة التكفل المؤسساتي ومتابعتها وتحليلها وتطويرها والموارد البيداغوجية: تضم (المديرية الفرعية لمتابعة أنشطة التكفل المؤسساتي للطفولة والمراهقة والموارد البيداغوجية وتقييمها، المديرية الفرعية لمتابعة وتقييم أنشطة التكفل المؤسساتي بالأشخاص المعوقين، المديرية الفرعية لمتابعة وتقييم أنشطة التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين-المحرومين في وضع صعب - دون روابط).

2-2-د-مديرية برامج الإدماج والتنمية الاجتماعية:(المديرية الفرعية لبرامج التنمية التضامنية، المديرية الفرعية للتنمية الاجتماعية وترقية أجهزة الإدماج الاجتماعي، المديرية الفرعية للمساعدات الاجتماعية للفئات المحرومة) 2-2-هـ-مديرية الدراسات والتخطيط وأنظمة الاعلام: (المديرية الفرعية للتخطيط والاحصاء، المديرية الفرعية للدراسات المديرية الفرعية للاتصال وأنظمة الاعلام).

2-2-و- مديرية مديرية التنظيم والتعاون والتوثيق : ( المديرية الفرعية للتنظيم والمنازعات، المديرية الفرعية للتعاون ، المديرية الفرعية للتوثيق والأرشيف).

2-2-س- مديرية الحركة الجمعوية والعمل الانساني:(المديرية الفرعية لترقية الحركة الجمعوية، المديرية الفرعية لبرامج الاستعمال الاجتماعي ، المديرية الفرعية للعمل الانساني).

2-2-م- مديرية المستخدمين والتكوين : ( المديرية الفرعية للمستخدمين ، المديرية الفرعية للتكوين القاعدي وتحسين المستوى وتجديد المعلومات).

2-2-ط-مديرية المالية والوسائل:(المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة، المديرية الفرعية للأموال والوسائل العامة، المديرية الفرعية لمراقبة التسيير) (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة).

### 2/أ-التعريف الاجرائي لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

هي جزء من التكوين الحكومي للدولة لها تنظيمها الاداري الخاص تضم عدة هيكل ومؤسسات تحت وصايتها كما تضم مفتشية عامة تسعى الى حماية ورعاية الفئات الهشة من المجتمع 3/تعريف مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن:

تهتم بتطوير وتنفيذ جميع التدابير التي من شأنها تأطير النشاطات المرتبطة بالنشاط الاجتماعي والتضامن للدولة وضمان متابعتها ومراقبتها (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة)

### 3/أ-التعريف الاجرائي لمديرية النشاط الاجتماعي والتضامن:

هي إحدى المؤسسات التي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، تتكفل مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية بتنفيذ النشاطات المرتبطة بالتضامن والنشاط الاجتماعي للدولة.

### 4/تعريف الحماية الاجتماعية:

مجموعة من الأليات والتدابير التي تحمي الفرد وتأهله للحصول على احتياجاته الأساسية، وكذا ضمان الحد الأدنى من المستوى المعيشي

#### 4/أ-تعريف الحماية الاجتماعية إجرائيا:

هي مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أفرادها وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية وبالتالي صن كرامتهم

#### 5/تعريف الضمان الاجتماعي:

هو نظام قانوني ووسيلة الزامية تستخدمها الدولة لتحقيق الأمان الاجتماعي لرعاياها (مواطنيها) لمواجهة المخاطر الاجتماعية ويتم تحديدها من خلال القانون (بلجيلاي، ولحول: دت،، ص ص 2-3)

#### 5/أ-تعريف الضمان الاجتماعي إجرائيا:

مجموعة الاجراءات والتدابير القانونية المتخذة من طرف الدولة التي تهدف الى تحقيق الأمان الاجتماعي

#### 6/تعريف الرعاية الاجتماعية:

تشير في مفهومها العام الى نشاط المؤسسات سواءا كانت ذات طابع حكومي أو غير حكومي وتهدف الى المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وتحسين الأحوال الاجتماعية للأفراد والجماعات والمجتمعات وتضمن تدخل مختلف المهنيين: (الاطباء - الممرضين - لقانونيين - المعلمين-المهندسين -الأخصائيين الاجتماعيين) (سبيكر، ومطر : 2017، ص 13)

#### 6/أ تعريف الرعاية الاجتماعية إجرائيا:

هي المساهمات والنشاطات التي تقوم بها الدولة سواءا عن طريق مؤسسات حكومية أو غير حكومية من أجل تقديم مساعدات اجتماعية لتحسين الاحوال الاجتماعية لأفرادها.

#### أولاً: مسؤولية الدولة في رعاية الأشخاص المسنين

لقد اهتمت العالم بموضوع المسنين وسعى الى توضيح مسؤولية رعاية الاشخاص المسنين وذلك من خلال هيئات ومنظمات دولية وملتقيات ومؤتمرات بغية توفير الحماية للأشخاص المسنين:

تقرير الأمم المتحدة على ضرورة توفير الحماية للمسنين وذلك من خلال عدة جوانب (العلاج-الرفاهية ...)

ويتم ذلك من خلال التعاون بين الدولة والمجتمع وأسر المسنين والمسن في حد ذاته

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 (بالقاهرة): على ضرورة تعزيز نوعية الحياة للمسنين ، ووضع نظم

الرعاية الصحية ، الضمان الاجتماعي من طرف الدولة

- مؤتمر الذي عقده قادة الدول بكوبنهاجن في مجال التنمية الاجتماعية 1990على: بذل الدول مساعي خاصة

لحماية المسنين، تحسين مكانتهم الاجتماعية ، ضمان الوصول الى الخدمات الأساسية الاجتماعية (عبد

الرزاق ، ص ص6-7) .

يؤكد

#### ثانياً: أهداف رعاية الأشخاص المسنين

تكمل أهداف رعاية الأشخاص المسنين في عدة نقاط نذكر منها:

✓ حماية حقوق الأشخاص المسنين باعتبارهم جزء من المجتمع

- ✓ تعزيز الاندماج الاسري والاجتماعي
- ✓ صون كرامة الشخص المسن
- ✓ الحفاظ على القيم والأخلاق في المجتمع
- ✓ تعزيز مفهوم المساعدة الاجتماعية والانسانية
- ✓ الخدمات التي قدمها الشخص المسن خلال فترة قوته في خدمة مجتمعه
- ✓ الأشخاص المسنين قضية عالمية لا يمكن غض البصر عنها

ثالثا: التشريعات الجزائرية لحماية ورعاية الأشخاص المسنين من طرفوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لرعاية وحماية الأشخاص المسنين

\* القانون رقم10-12 المؤرخ في 29ديسمبر سنة2010 المتعلق بحماية الأشخاص المسنين والمادة رقم 04 من القانون المستحدثة لبطاقة المسن

- المرسوم التنفيذي رقم 13-139 المؤرخ في 29 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 10 أبريل 2013 الذي يحدد شروط وكيفيات منح بطاقة الشخص المسن

- قرار مؤرخ في 18 محرم 1438 الموافق لـ 20 أكتوبر سنة 2016 يحدد الخصائص التقنية لبطاقة الشخص المسن

- المرسوم التنفيذي رقم 16-294 المؤرخ في 9 صفر 1438 الموافق لـ 9 نوفمبر 2016 الذي يحدد تدابير الاعانة والتكفل الخاص بالأشخاص المسنين بالمنزل من خلال المادة 21 و23

- القرار المؤرخ في 18 محرم 1438 الموافق لـ 20 أكتوبر 2016 يتضمن النظام الداخلي النموذجي لمكتب الوساطة العائلية والاجتماعية

إن التشريعات والنصوص التي سنتها وتسنها الدولة تعمل على ضمان أمن واستقرار الدولة في جميع المجالات، وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما بالفئات الضعيفة من المجتمع حيث سعت الى التكفل والحماية والرعاية بالمسنين من خلال تشريعاتها ونصوصها حيث يعتبر القانون الإطار الذي يؤمن حياة كريمة ومستقر لهذه الفئة

رابعا: البرامج والخدمات المقدمة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لرعاية وحماية الاشخاص المسنين بالجزائر

سعت الدولة الجزائرية الى حماية ورعاية الأشخاص المسنين من خلال تطبيق عدة اجراءات هي:



## 1/ بطاقة الشخص المسن:

تهدف هذه البطاقة الى تقديم امتيازات للأشخاص المسنين من خلال مانص عليه القانون 10-12 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 وتتمثل في:

- ✓ مجانية العلاج على مستوى المؤسسات الصحية العمومية (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة)
- ✓ تقديم الأولوية في (المؤسسات والأماكن التي تضمن خدمة عمومية – في المقاعد الأولى للنقل العمومي ...)

## 1-أ- دور بطاقة المسن بالنسبة للشخص المسن:

- ✓ تسهيل دخول الشخص المسن للأماكن العمومية
- ✓ ضمان الأولوية
- ✓ تبسيط الاجراءات الادارية للخدمات العمومية المقدمة للشخص المسن

## 1-ب- طرق الاستفادة من بطاقة المسن:

تسلم بطاقة الشخص المسن مجاناً من طرف مديرية النشاط الاجتماعية والتضامن للولاية وذلك بعد ايداع ملف لدى مصالح النشاط الاجتماعي التابعة لمكان الإقامة بعد الحصول على وصل إيداع.

## 2/ دور الأشخاص المسنين:

توفر وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة عدد من المؤسسات المتخصصة للأشخاص المسنين تتمثل في 37 داراً للأشخاص المسنين موزعة عبر 30 ولاية.

## 2-أ- تعريف المؤسسات المتخصصة للأشخاص المسنين:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية

## 2-ب- المهام الموكلة للمؤسسات المتخصصة للأشخاص المسنين

- ✓ استقبال الأشخاص المسنين: \* البالغون من العمر 65 سنة فما فوق
- \* المحرومين

\* بدون روابط أسرية

\* المتواجدون في وضع صعب

\* المسنون ذوي دخل كاف (ملزمون بدفع مساهمة مالية لتغطية مصاريف الخدمات المقدمة لهم في إطار التكفل على مستوى المؤسسة)

- ✓ ضمان تكفل اجتماعي نفسي ملائم

- ✓ ضمان الايواء والاطعام والسليم والمتوان
- ✓ تشجيع العلاقات مع الأسر ومحيط المؤسسة (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة)، إعادة الادماج العائلي للأشخاص المسنين الذين هم في وضعية اهمال من خلال اقتراح نشاطات مشجعة على ذلك
- ✓ دعم رفاهيتهم من خلال المشاركة في تنظيم النشاطات الهادفة الى ذلك بالاتصال مع مؤسسات عمومية والحركة الجمعوية.
- ✓ الاهتمامات بالنشاطات المساعدة على رفاهية الأشخاص المسنين المكتفل بهم خاصة النشاطات الدينية والثقافية والرياضية والترفيهية.

## 2-ج-كيفيات الوضع في المؤسسات المتخصصة للأشخاص المسنين:

- ✓ تقديم طلب الوضع بالمؤسسة لدى مصالح النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية مع التقيد بالملف الاداري المطلوب للوضع بدور الأشخاص المسنين
- ✓ القيام بتحقيق إجتماعي للشخص المعني بالطلب
- ✓ قبول طلب الشخص المسن بعد نتائج التحقيق الاجتماعي

## 3/ الاستقبال النهاري للأشخاص المسنين:

تسعي الى استقبال الأشخاص المسنين من النهار الى المساء (من الساعة 7.00 صباحا الى 19.00 مساء)

## 3-أ-أهداف هياكل الاستقبال النهاري:

- ✓ دعم إبقاء الشخص المسن في وسطه العائلي
- ✓ التخفيف من العبئ على الأسرة المتكلفة بالشخص المسن
- ✓ تقديم الدعم النفسي للأشخاص المسنين المستقبليين
- ✓ المساعدة على الحفاظ أو الابقاء على استقلاليتهم الهادفة لدعم رفاهية الأشخاص المسنين المستقبليين
- ✓ توفير العلاج والخدمات الملائمة بالتعاون مع القطاعات المعنية
- ✓ تطوير النشاطات الدينية والثقافية والرياضية ... للأشخاص المسنين المستقبليين
- ✓ التكفل بمشاكل الأشخاص المسنين المستقبليين
- ✓ الابقاء على الروابط الاجتماعية ومحاربة العزلة والوحدة والفراغ (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة)

## 3-ب-الإجراءات المتخذة للاستقبال النهاري:

- ✓ استقبال الأشخاص المسنين: -البالغون 65 سنة فما فوق

- ✓ الذين يعيشون بالمنزل وحدهم
- ✓ الذين يحتاجون مساعدة ومرافقة اجتماعية ونفسية في الوسط العائلي
- ✓ لا يعانون من أمراض مستعصية ومعدية
- ✓ الذين يمرون بوضع صعب (ذو دخل كافي)
- ✓ بدون روابط أسرية (ذو دخل كافي)
- ✓ الموضوعين لدى عائلات الاستقبال

#### 4/ تراتيب الوساطة العائلية والتكفل بالشخص المسن بالمنزل:

##### 4-أ- أهداف مكتب الوساطة العائلية:

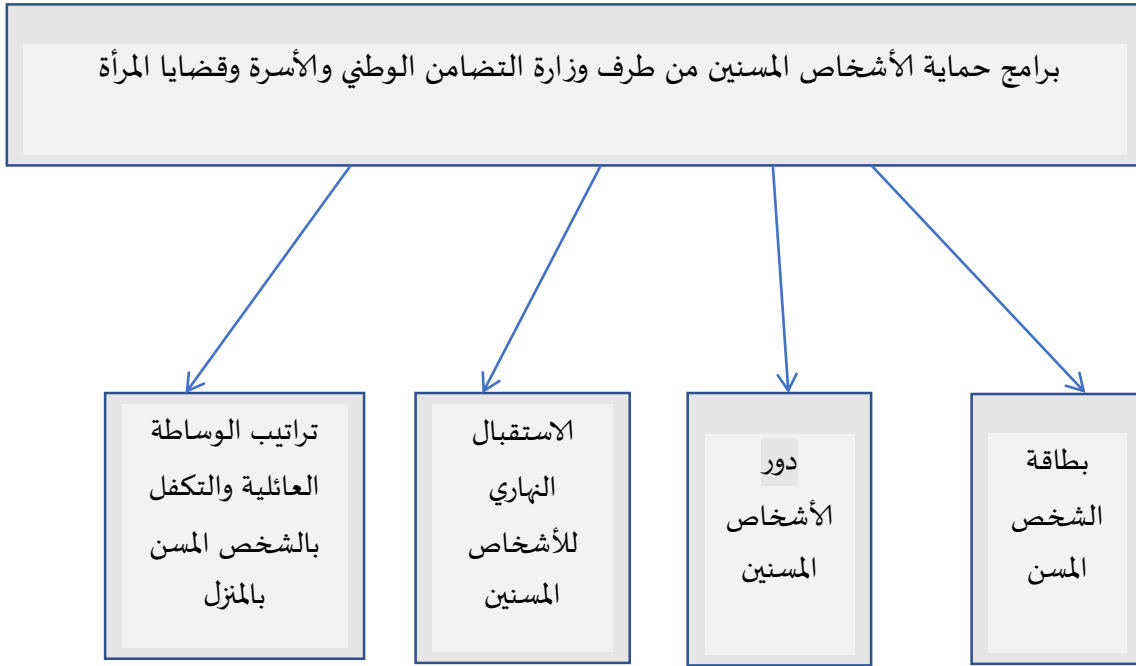
- ✓ ضمان المرافقة الاجتماعية للأطراف في حالة النزاع قصد تحقيق الوساطة
- ✓ تقديم اقتراحات لتسوية النزاع
- ✓ متابعة وتقييم عملية الوساطة العائلية والاجتماعية
- ✓ ابقاء الشخص المسن في وسطه العائلي
- ✓ القيام بالتحقيقات الاجتماعية ذات العلاقة بموضوع الوساطة
- ✓ اعلام الأشخاص المعنيين بعملية الوساطة العائلية والاجتماعية ونتائجها

##### 4-ب-الهدف من تدابير الاعانة والتكفل بالشخص المسن بالمنزل:

- ✓ حماية الأشخاص المسنين
- ✓ الحفاظ على كرامتهم
- ✓ ابقائهم في وسطهم الأسري أو في المنزل
- ✓ تكفل شامل بالأشخاص المسنين خاصة المتواجدين في وضعية تبعية المحرومين
- ✓ تقديم المساعدة في منزل والدعم النفسي والاجتماعي
- ✓ مرافقة الشخص المسن حسب لحالة البدنية والنفسية (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة)

##### 4-ج- الاحتياجات التي توفرها تدابير الاعانة والتكفل بالشخص المسن بالمنزل:

- ✓ العلاجات الصحية
  - ✓ المساعدة في الأعمال المنزلية
  - ✓ المرافقة الاجتماعية والنفسية والادارية (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة)
- من خلال ماتم عرضه فان الدولة الجزائرية اعتمدت على أربعة اجراءات تمثل برامج حماية ورعاية الأشخاص المسنين متمثلة في:



#### خاتمة:

سعت الدولة الجزائرية من خلال وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لحماية ورعاية الأشخاص المسنين من خلال برامج حماية الأشخاص المسنين وكذا من خلال تشريعاتها ونصوصها التي تأمن وتضمن حقوق الأشخاص المسنين وتصون كرامتهم، وذلك من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع وكذا تحقيق العدالة بين مواطنها.

#### قائمة المراجع:

- (1) الأشول، عادل عز الدين (2008): علم نفس النمو من الجنين إلى الشيخوخة، مكتبة الأنجلو المصرية
- (2) بلجيلالي، محمد، ولحول، كمال (دت): رعاية الأشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 15
- (3) بواسواليم، أحمد، وعياشي، صباح (2018): التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين في الجزائر- دار المسنين صالح باي بسطيف نموذجاً، مجلة الأسرة المجتمع، المجلد 06، العدد 01
- (4) بوريش، محمد (2021): دور الخدمة الاجتماعية في رعاية المسنين دراسة ميدانية بدار العجزة لولاية تموشنت (الجزائر)، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 05
- (5) سبيكر، بول ترجمة مطر، حازم (2017): مبادئ الرعاية الاجتماعية مقدمة للتفكير في دولة الرعاية (مطر حازم، مترجم)، المركز الديمقراطي العربي- ألمانيا -، برلين
- (6) شريبه، بشرى أيوب (2018): علم نفس النمو الرشد والشيخوخة، منشورات جامعة تشرين، كلية التربية
- (7) عبد الرزاق، أمنية صلاح زكي (دت): أبعاد التكيف المأمول للمسنين في إطار الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري.

- (8) النحيف، مجدي حسين السيد، وعزب، حامد سالم جمعة (2018): رؤية مستقبلية لمنظومة النشر بجامعة الطائف، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، العدد10، الجمعية العربية للحضارة والفنون الإسلامية.
- (9) وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: تنظيم الادارة المركزية <https://msnfcf.gov.dz/organ/?page=1>
- (10) وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: حماية الأشخاص المسنين <https://msnfcf.gov.dz/organ/?page=10>
- (11) وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: مهام مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية وتنظيمها الاداري <https://msnfcf.gov.dz/organ/?page=6>

## الشعبية التراثية الشائعة-stigma مَسْرَد مصطلحات الوصمة الاجتماعية-

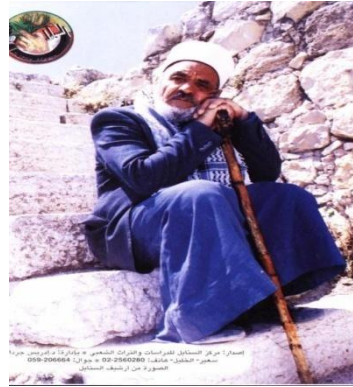
حول كبار السن وذوي الإعاقة -البصرية والسمعية والحركية والنطقية والعقلية-

### Glossary of popular traditional stigma terms About the elderly and people with disabilities- visual, auditory, motor, speech and mental -

د.ادريس محمد صقر جرادات/ مشرف تربية خاصة وتعليم جامع مديرية تربية شمال الخليل

مدير مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي

Dr.Edris Muhammad Saqr Jaradat/Supervisor of special education and Inclusive education



#### ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى جمع مسرد المصطلحات التراثية الشعبية الشائعة حول كبار السن وذوي الإعاقة، والتعرف على واقع تأثير المصطلحات التراثية الشعبية في حياة الناس من أجل التوصل إلى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تفعيل العلاقة بين المؤسسات الدينية ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات ذوي الإعاقة والبرامج العاملة من جهة، وبين كبار السن من جهة ثانية، لتغيير النظرة الاجتماعية تجاههم.

وتحديداً يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

ما المصطلحات التراثية الشائعة حول كبار السن وذوي الإعاقة في المجتمع المحلي؟ وما هي المصطلحات التي تخص كل إعاقة بشكل مستقل؟ وما النسبة المئوية للمصطلحات التراثية التي تصف كبار السن وذوي الإعاقة بصفات ايجابية أو سلبية؟ وما هي الأوصاف التي تخص كل إعاقة بشكل مستقل؟

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب رصد القوائم، بأخذ الإجابات من المشاركين ورصدها - master list - وأداة المقابلة بجمع المصطلحات من المعلمين المشاركين في ورشة عمل دمج ذوي الإعاقة في الأنشطة والفعاليات المدرسية وورشة المرشدين التربويين في مديرية تربية شمال الخليل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1-تدني ثقافة الإعاقة وكبار السن في الوسط الشعبي.

- 2-نسبة الاتجاهات السلبية عالية جدا تجاه كبار السن وذوي الإعاقة بسيادة المصطلحات ذات الدلالة السلبية –الوصمة الاجتماعية- وهي مخالفة لتعاليم الدين الحنيف وأهداف مؤسسات حقوق الإنسان.
- 3-سيادة المصطلحات تبعا لسيادة اللهجة الدارجة والنظرة الاجتماعية تجاه كبار السن وذوي الإعاقة.
- بناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يأتي:
- 1-تكثيف حملات الدعم والمناصرة لكبار السن وذوي الإعاقة من منظور ديني أو حقوقي أو إنساني.
- 2-تفعيل برامج الدعم والتأهيل النفسي والاجتماعي تجاه كبار السن وذوي الإعاقة.
- 3-العمل على نشر الوعي بكبار السن وذوي الإعاقة لأن مصير كل واحد فينا أن يكبر ويلقى من المعاملة في الوسط الشعبي ما يتم التعامل به مع هذه الفئات الآن.
- 4-العمل على إقرار قانون الضمان الاجتماعي لرعاية المسنين والمرضى وذوي الإعاقة.

### Abstract:

The study aimed to collect a glossary of popular heritage terms about the elderly and people with disabilities, and to identify the reality of the impact of popular heritage terms on people's lives in order to arrive at a set of measures that would activate the relationship between religious institutions, human rights institutions, institutions of people with disabilities and operating programs on the one hand. And among the elderly on the other hand, to change the social perception towards them. Specifically, the study problem can be crystallized in the following questions :

What are the common heritage terminology about the elderly and people with disabilities in the local community? What are the terms that pertain to each disability independently ? What is the percentage of traditional terms that describe the elderly and people with disabilities with positive or negative characteristics? What are the characteristics that pertain to each disability independently ?

The study followed the descriptive approach using the method of monitoring lists, by taking answers from the participants and monitoring them - the master list - and the interview tool by collecting terms from the teachers participating in the workshop for integrating people with disabilities in school activities and events and the educational counselors workshop in the Directorate of Education in North Hebron.

The study reached a set of results, the most important of which are:

- 1- The low culture of disability and the elderly in the public sphere.
- 2 - The percentage of negative trends is very high towards the elderly and people with disabilities due to the prevalence of terminology with negative connotations - social stigma - which is contrary to the teachings of the true religion and the goals of human rights institutions.
- 3- Predominance of terminology according to the prevalence of the vernacular dialect and the social outlook towards the elderly and people with disabilities.

Based on the previous results, the study recommends the following:

- 1- Intensifying support and advocacy campaigns for the elderly and people with disabilities from a religious, human rights, or humanitarian perspective.
- 2- Activating psychological and social support and rehabilitation programs towards the elderly and people with disabilities.
- 3- Working to spread awareness of the elderly and people with disabilities, because the fate of each of us is to grow up and receive from the treatment in the popular community what is being dealt with with these groups now.

4- Work to pass the Social Security Law for the care of the elderly, sick and people with disabilities.



مقدمة:

يعاني المسنون وذوو الإعاقة في المجتمعات العربية بشكل عام، وفي المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، من التهميش والإهمال وضعف الرعاية والانتباه. وسادت مصطلحات شائعة على لسان عامة الناس توصم كبار السن وذوي الإعاقة بمفردات ومصطلحات وسمات ونعوت سلبية وسينة بالرغم من الأحاديث النبوية والآيات القرآنية التي تحث الجميع على حسن معاملتهم، ومنها قصة عبد الله بن أبي مكتوم التي نزل في شأنها قوله تعالى: "عبس وتولى أن جاءه الأعمى وما يدرىك لعله يزكى، أو يذكر فتنتفعه الذكرى"، سورة عبس آية 4-1.

وما يكون للفرد من نقص أو كمال إنما هو بمشيئة الله سبحانه لقوله تعالى: "هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء لا إله إلا هو العزيز الحكيم" سورة آل عمران، آية 6 "

كما حث الدين الإسلامي الحنيف على عدم السخرية أو الاستهزاء من الآخرين لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون" سورة الحجرات آية 11، كما وجه الدين الإسلامي الحنيف دعوته إلى عدم النفور من ذوي الاحتياجات الخاصة-الإعاقة-لقوله تعالى: "ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج". سورة النور آية 61.

ودعا رسول البشرية محمد صلى الله عليه وسلم إلى مساعدة الضعفاء والمحتاجين حيث قال: "أبغوني في ضعفاتكم فإنما تنصرون وترزقون بضعفاتكم". وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال: "أبغوني": بهمزة قطع مفتوحة، وفي بعض النسخ بهمزة وصل مكسورة: أي أطلبوا رضائي (" في ضعفاتكم" (أي: فقرائكم بالإحسان إليهم من أغنيائكم بالمساعدة لديهم) (" فإنما ترزقون ") أي: رزقا حسيا أو معنويا (- أو تنصرون -) أي: على الأعداء الظاهرة والباطنة، وأول للتنوع، ويؤيده رواية الواو، ويحتمل أن تكون أو للشك من الراوي (" بضعفاتكم"). أي: ببركة وجودهم وإحسانهم، إذ منهم الأقطاب والأوتاد، وهم نظام البلاد والعباد. قال ابن الملك: يعني اطلبوا إلى حفظ حقوقهم وجبر قلوبهم، فإني معهم بالصورة في بعض الأوقات وبالقلب في جميعها لا أعلم من شرفهم وعظيم منزلتهم عند الله، فمن أكرمهم فقد أكرمني، ومن آذاهم فقد آذاني. ويؤيده الحديث القدسي: " من عادى لي وليا فقد بارزني بالحرب. " قال الطيبي رحمه الله: قوله: أبغوني بهمزة القطع



والوصل يقال: بغى يبغى بغاء إذا طلب، وهذا نهي عن مخالطة الأغنياء وتعليم منه انتهى. ويؤيده حدي " اتقوا مجالسة الموتى " قيل: ومن الموتى ؟ قال: " الأغنياء. " وفي مختصر النهاية: ابغني كذا بهمزة الوصل أي: اطلبه لي وبهمزة القطع أعني على الطلب، وفي القاموس: بغيته طلبته، وأبغاه الشيء طلبه له كبغاه إياه كرماءه أو أعانه على طلبه. (رواه أبو داود وكذا الترمذي والنسائي.) وقال الترمذي حسن صحيح نقله ميرك عن التصحيح، وفي الجامع بلفظ: " ابغوني الضعفاء فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم. " رواه أحمد والثلاثة والحاكم وابن حبان عنه - مقتبس من موقع [http://www.islamweb.net/newlibrary/display\\_book.php?flag=1&bk\\_no=79&ID=10433](http://www.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?flag=1&bk_no=79&ID=10433).

كما نصت المنظمات الإنسانية ومؤسسات حقوق الإنسان على ضرورة رعاية المسنين وذوي الإعاقة وتقديم الخدمات لهم والعمل على تلبية احتياجاتهم. وبالرغم من سن المجلس التشريعي الفلسطيني قانون المعاقين في سنة 2004م، ودور مؤسسات الإعاقة والجمعيات الخيرية والبرامج العاملة في نشر التوعية والاهتمام بذوي الإعاقة، وعلى الرغم من تبني وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، على مستوى السياسات العامة، دمج ذوي الإعاقة في المدرسة الحكومية وتطبيق مبدأى حق التعليم للجميع وتكافؤ الفرص منذ العام 1996م، وتعيينها مرشدي تعليم جامع ومعلمات تربية خاصة في كل مديرية لمتابعة تطبيق السياسة العامة في المدارس العامة والخاصة بكل مديرية وعمل المواءمات البيئية لتسهيل دخول الطلبة ذوي الإعاقة إلى المدرسة واستخدام المرافق المدرسية أسوة ببقية الطلاب، وعلى الرغم من أن عمل مرشدي التعليم الجامع صعب وقاسي، لأنهم يعملون عكس التيار القوي وضد موروثه معتقدات شعبية ووصمات اجتماعية لذوي الإعاقة، فإن جهودهم تحقق نجاحات في مجال التوعية المجتمعة وفي ارتفاع نسبة دمج ذوي الإعاقة في المدارس والعمل على حصر أعدادهم كل سنة وتقديم الخدمات التعليمية من كتب بريل وأدوات مساعدة ووسائل تعليمية تتلاءم مع طبيعة كل إعاقة؛ أقول على الرغم من كل هذه الجهود لا تزال تسود مفردات ومصطلحات توصم كبار السن وذوي الإعاقة بالسلبية وتناجز الألقاب .

### مشكلة الدراسة:

اكتسب الباحث خبرات من الحياة الاجتماعية والبحثية، من خلال عمله مرشدا للتعليم الجامع والتربية الخاصة في مديرية التربية والتعليم في الخليل وشمال الخليل، وكذلك من تحريره لمجلة السنابل التراثية، ومن إدارة مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي في سعين، ومن علاقات وثيقة مع مؤسسات المجتمع المحلي والمراكز البحثية والملاحظات والمقدمات والتغذية الراجعة؛ الأمر الذي مهد له السبيل لمتابعة سير عمل هذه الدراسة وسماعه مصطلحات ومفردات من خلال زيارته للمدارس واختلاطه في المجتمع المحلي ومن خلال الندوات وورش العمل ولقاءات الأهالي التوعوية حول التعليم الجامع والتربية الخاصة، فلاحظ:

- 1- إشاعة جو من التذمر والشكوى لدى ذوي الإعاقة من كثرة السمات والمفردات التي يوصمون بها--stigma .
- 2- عدم وجود مراكز أو مؤسسات متخصصة لدراسة تأثير المصطلحات الشعبية الشائعة حول ذوي الإعاقة.

3-نسبة انتشار الإعاقة في المجتمع الفلسطيني بلغت حسب مسح جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام 2011م 2,9% ذكور و2,5% إناث والمجموع الكلي 2,7% من مجموع أفراد عينة الدراسة والبالغة 15,572 أسرة.

4-نسبة الأفراد ذوي الإعاقة وعمرهم يتراوح بين 65-74 سنة 16,8% من مجموع أفراد عينة الدراسة ونسبة الأفراد ذوي الإعاقة وعمرهم 75 سنة وما فوق 32% من مجموع أفراد عينة الدراسة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: دليل مسح الأفراد ذوي الإعاقة كانون أول 2011م صفحة 17-45.

#### أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما المصطلحات التراثية الشائعة حول كبار السن وذوي الإعاقة في المجتمع المحلي والتي تخص كل إعاقة بشكل مستقل؟

السؤال الثاني: ما النسبة المئوية للمصطلحات التراثية التي تصف كبار السن وذوي الإعاقة بالاجابية والسلبية والتي تخص كل أعاقه بشكل مستقل؟

السؤال الثالث: ما المقترحات والإجراءات التوعوية لزيادة الاهتمام بالمسنين وذوي الإعاقة؟

#### أهمية الدراسة:

1-تعد هذه الدراسة من البحوث والدراسات القليلة التي تتناول هذا الموضوع، فهي دراسة بكر على حد علم الباحث.

2-يُرجى أن تعطي هذه الدراسة إضافة علمية إلى المكتبة المحلية التي تفتقر إلى مثل هذا النوع من الدراسات.

3-استفادة المعنيين من هذه الدراسة وتطبيقاتها.

#### حدود الدراسة:

تحدد الدراسة، مع إمكانية تعميم نتائجها، في ضوء المحددات التالية:

1-الحدود الموضوعية: وتتضمن نشاطات الباحث في جمع المصطلحات التي يسمعها حول المسنين وذوي الإعاقة.

2-الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على المعلمين المشاركين في ورشة عمل دمج ذوي الإعاقة في الأنشطة والفعاليات المدرسية التي عقدها قسم الأنشطة – مشرف الكشافة في مديرية تربية شمال الخليل وكان الباحث مدرباً فيها بتاريخ 2011/12/11م.

3-الحدود الزمنية: تتناول الدراسة المصطلحات التراثية الشائعة حول المسنين وذوي الإعاقة في اللهجة المحكية بتاريخ 2011/12/11م.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- جمع مسرد المصطلحات التراثية الشعبية الشائعة حول كبار السن وذوي الإعاقة.
- 3- التعرف على واقع تأثير المصطلحات التراثية الشعبية في حياة الناس.
- 4- التوصل إلى مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تفعيل العلاقة بين المؤسسات الدينية ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات ذوي الإعاقة والبرامج العاملة.



## مصطلحات الدراسة:

**الليجة:** مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة وتكون جزء من البيئة الأوسع وهي اللغة. أنظر: (الملاح، الدباس، والديك، 2009، ص.35)

## مسرد: قائمة بالمصطلحات

**كبار السن:** الفترة الزمنية المقدرة أو المحسوبة بين تاريخ الميلاد وتاريخ مقابلة الشخص والتي تزيد عن 60 عاما وما فوق.

**الإعاقة:** الشخص الذي يعاني من صعوبة بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأجل، وكذلك الحواجز والمواقف والبيئات، التي تحول دون مشاركته مشاركة فعالة في مجتمعه على قدم المساواة مع الآخرين. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: دليل مسح الأفراد ذوي الإعاقة كانون أول، 2011، ص.38)

أما تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للمعاق هو: "أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه بصورة كلية أو جزئية ضرورات حياته الفردية أو الاجتماعية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمية أو العقلية".

أنظر: "المعاقون الفلسطينيون ضمن دائرة استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي المركز الفلسطيني لحقوق الانسان 2000/9/29م-2003/8/15م صفحة 5.

حسب قانون المعاق الفلسطيني لسنة 1999م هو الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين". أنظر: "نفس المرجع السابق صفحة 5.

تعرف منظمة الصحة العالمية الإعاقة بـ"الضرر الذي يصيب الفرد نتيجة حالة القصور أو العجز ويحد أو يحول دون قيام الفرد الطبيعي بالنسبة لعمره وجنسه في إطار عوامل اجتماعية وثقافية يعيشها الفرد". أنظر بهاء الدين السعدي: حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، كانون أول 2006م-تقرير رقم 46-صفحة 16.

الأسرة المعيشية: "فرد أو جماعة يعيشون في نفس الوحدة السكنية ويتناولون الطعام معا ويشتركون في توفير احتياجاتهم المعيشية وقد تربطهم علاقة قرابة ليشكلوا عائلة أو لا تربطهم هذه العلاقة"-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: دليل مسح الأفراد ذوي الإعاقة كانون أول 2011م صفحة 37.

#### منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب master list وأداة المقابلة بجمع المصطلحات من المعلمين المشاركين في ورشة عمل دمج ذوي الإعاقة في الأنشطة والفعاليات المدرسية بتاريخ 2011/12/11م، وورشة عمل المرشدين التربويين-دور المرشد التربوي في التعامل مع ذوي الاعاقة، مركز التدريب التربوي -مديرية تربية شمال الخليل بتاريخ 2012/4/23م.



## عرض النتائج ومناقشتها:

للإجابة عن أسئلة الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

جدول رقم 01: المصطلحات الشائعة حول كبار السن-المسن والمسننة

الرقم	المصطلح	الجذر	الدلالة-ملاحظات
1	الدرويش	دروش	من أصحاب الطرق الصوفية
2	المعمر	عمر	كبير السن يزيد على المائة
3	كبير العيلة	كبر	وجيه عشيرته
4	دهري	دهر	خبير بتجارب الزمن
5	عجوز	عجز	الشيخ الهرم
6	مسن	سنن	كبير السن تجاوز الثمانين من العمر
7	ختيار	ختر	كبير السن
8	حج	حجج	من ادى فريضة الحج لبيت الله الحرام في مكة في موسم الحج.
9	هرمان	هرم	بدت عليه ملامح الشيخوخة
10	هرش	هرش	كبير السن ومترهل الجسم.
11	مهركلة	هركل	لا يرتب ملابسه
12	مبهلة	برهل	مستعارة من أفرهول السيارة
13	على حفة قبرها	حفّ-حفف	على وشك الموت
14	خايبة	خاب	فشل في حياته
15	مشننة	شنن	مجفف-أخذ فيه الزمن
16	منيبة	ناب-نوب	لها أنياب طويلة
17	شيخة	شاخ	ابيض شعرها بالشيب
18	مقرنة	قرن	عمرها مائة سنة
19	مؤلفة	ألف	كناية عن الأفعى
20	مهرولة	هرول	لا تمسك بولها
21	كاته	كت-كتت	شديدة التعب

لا ترتب الكلام	خرف	مخرقة- مخرفته	22
لا تهتم بالنظام	كركب	كركوية	23
كثيرة الكلام	برم	برامة	24
لا تمسك البول والغائط	هرهر	مههرة	25
من السوء	عجز	عجوزة السو	26
نخر الدود الشجر	سوس	مسوسة	27
كَبُر-اللحم لا يستوي في الطبخ على النار	هرش	مهرشة	28
من الكهنوت	كهن	كهي	29
عدم القدرة على القيام بعمل الشيء	عجز	معجزة	30
من ورقة التوت	توت	متوتة	31
من التين	متن	متينة	23
خرف-يخلط في الكلام	خرفن	مخرفنة	33
الضعف المفاجيء	همط	هامطة	34
الضعف المفاجيء	همظ	هامظة	35
كراكيب غير مرتبة	كركب	مكرربة	36
مسبة وشتيمة	كرنب	كرنيبة الشيب	37
تعرف كل شيء	قحف	مقحفة	38
ابيض شعرها	شاب	شايبة	39
كلمة يراد بها التدليل	تات	تيتة	40
لا توزن الكلام	ضاع	مضبيعة	41
تعبة	سوى	مستوية	42
زاد العمر عن السبعين	عمر	معمرة	43
خادمة البيت	قعا-قعو	قعوة البيت	44
انكر العمل	جحف	مجحفة	45
من الحكمة وتدبير الامر	دهى-دهي	داهية	46

47	اللعينة	لعن	كناية عن عمل فعل السوء
48	الطاقة	طق- طقق	كلامها يثير الغضب
49	خزيرة الشيب	خززر	تعبير عن اللؤم
50	رامية الحبات	رمى	لا يوجد في فمها اسنان
51	رغاية	رغى	كثرة الكلام
52	ملعونة التو	لعن	تعبير عن اللؤم
43	مستوية	سوى	غير قادرة على القيام بوظائفها الجسمية
54	كاته الغبن	كتت	تعبة
55	تتيانة	تتي-	غير قادرة على القيام بوظائفها الجسمية
56	ام اتويس	تيس	التصرف بشكل مسيء
57	مسرسرة	سرسر	تخفي الغرض عن الاخرين
58	دهري	دهر	الحكمة واكتساب التجربة
59	تسعيني	تسعن	عمره يزيد على التسعين عاما
60	الشمطا	شمط	كناية عن فعل السوء
61	ملعونة الحرسى	لعن	تعبير عن اللؤم
62	محرفشة	حرفش	كناية عن عمل السوء
63	ام اسنان مقلعة	سنن	قلعت كل أسنانها
64	طراقة وركها	طرق	لا تملك شيئا
65	مترتحة	ترتح	متمسكة بالحياة
66	مهوجس	هجس	لا يرتب الكلام
67	مهلوس	هلوس-هلوس	يخلط الواقع بالخيال

جدول يبين النسبة المئوية للسمات الايجابية والسلبية تجاه كبار السن

النسبة المئوية للسمات السلبية	النسبة المئوية للسمات الايجابية	المجموع الكلي	عدد السمات السلبية	عدد السمات الايجابية
%90	%10	67	60	7

يلاحظ من الجدول ان النظرة الاجتماعية لكبار السن سلبية وأن النظرة الايجابية بدافع ديني.

جدول رقم 02: مسرد المصطلحات الشائعة في المجتمع المحلي حول الإعاقة البصرية

الرقم	المصطلح الشائع	الجذر الثلاثي	الدلالة-ملاحظات
1	أعمى	عمى	فقدان البصر
2	أعور	عور	فقد عين واحدة
3	أعور الدير	عور	فقد عين واحدة-كناية عن الراهب يسكن الدير
4	أعور الكلب	عور	فقد عين واحدة
5	أحول	حول	انحراف النظر الى الداخل أو الى الخارج
6	اشول	شول	انحراف النظر
7	أعمش	عمش	ضعيف النظر
8	أفقس	فقس	عيون صغيرة الحجم
9	ابو عيون طقش	طقش	عيون صغيرة الحجم
10	أبرص-الابيض	برص	شديد بياض العيون
11	الأثقل	ثقل	يرفع عينه للأعلى
12	رمش	رمش	يكثر من الترميش
13	الضرير	ضر-ضرر	الكفيف الكلي
14	العاجز	عجز	عدم القدرة على القيام بالمهمة
15	بهقش	هقش	ضعيف النظر
16	مطمس	طمس	شديد بياض العيون



17	مزغلل	زغل	لا يرى بوضوح
18	ابو عيون ميجرات	بجر	عيونه باتجاه الخارج
19	جاحظ	جحظ	بروز العينين
20	جوكر	جكر	خلل في النظر
21	أبو عيون غايطة	غوطة	عيونه باتجاه الداخل
22	الحاسود	حسد	كناية عن ايقاع الاذى بالآخرين-
23	عرضه يكسر الطور	عرض	ارتباط مشاهدته بحدوث عمل سيء
24	مطفي	طفى	لا يرى
25	ابو عميش	عمش	مشكلة في النظر
26	عرمش	عمش	كثرة الترميش
27	بحورة	بجر	يفتح عينيه بشدة
28	لخنند الاعمى	نسبة الى حيوان خلد الارض	سمة العمى
29	الأشعل	شعل	شديد بياض العيون
30	هقوشه	هقش	يبحث عن الشيء بصعوبة

جدول يبين النسبة المئوية للسمات الايجابية والسلبية تجاه ذوي الاعاقة البصرية

عدد السمات الايجابية	عدد السمات السلبية	المجموع الكلي	النسبة المئوية للسمات السلبية	النسبة المئوية للسمات الايجابية
صفر	30	30	100%	صفر

يلاحظ من الجدول النظرة السلبية لذوي الإعاقة البصرية

جدول رقم 03: مسرد المصطلحات الشائعة في المجتمع المحلي حول الإعاقة السمعية

الرقم	المصطلح الشائع	الجذر	الدلالة-ملاحظات
1	اصم	صم-صمم	لا يسمع
2	أطرش	طرش	لا يسمع
3	اخرس	خرس	لا يتكلم
4	بأبأ	بأبأ	لا يلفظ الكلام بشكل سليم
5	اطرم	طرم	ضعف سمع شديد
6	أبوذان	ذان	تشوه في صيوان الاذن
7	صرم	صرم	تشوهات صيوان الأذن
8	أقطش	قطش	قطع في صيوان الاذن
9	أصرص	صرص	انكماش في صيوان الأذان
10	أخرم	خرم	تشوهات في صيوان الأذن
11	بسمعش	سمع	لا يسمع
12	مصرم	صرم	تشوهات في صيوان الأذن
13	ادور	دور	لا يتابع الحديث
14	مصمغ	صمغ	سيلان الأذن
15	اسطل	سطل	لا يتابع الحديث
16	ابو الذنين	أذن	تشوهات في صيوان الأذن

جدول يبين النسبة المئوية للسمات الايجابية والسلبية تجاه ذوي الاعاقة السمعية

عدد السمات الايجابية	عدد السمات السلبية	المجموع الكلي	النسبة المئوية للسمات الايجابية	النسبة المئوية للسمات السلبية
صفر	16	16	صفر	100%

يلاحظ من الجدول النظرة السلبية لذوي الاعاقة السمعية

جدول رقم 04: مسرد المصطلحات الشائعة في المجتمع المحلي حول الإعاقة النطقية

الرقم	المصطلح الشائع	الجذر	
1	تأتأ	تأتأ	لا يحسن نطق حرف التاء
2	تكتك	تكتك	لا يلفظ الكلام جيدا
3	اقرط	قرط	لا يلفظ الكلام بصورة سليمة
4	أبكم	بكم	لا يلفظ الكلام
5	اشرم-	شرم	شفة ارنبية
6	إلغث	لغث	لا يحسن نطق الاصوات
7	بأبأ	بأبأ	لا يجيد نطق حرف الباء
8	افطس	فطس	تشوهات الأنف
9	شرم	شرم	شفة ارنبية
10	أخنف	خنف	مخرج الكلام غير سليم
11	أحنف	حنف	مخرج الكلام غير سليم
12	أخنب	خنب	مخرج الكلام غير سليم
13	اثرم	ثرم	لا يجيد نطق حرف السين
14	ابو خنة	خن-خنن	مخرج الكلام غير سليم
15	أبو خنانة	خنن	مخرج الكلام غير سليم
16	ابو لسان معلق	علق	ربط اللسان
17	ابو لسان مربوط	ربط	ربط اللسان
18	نص لسان	لسن	ربط اللسان
19	أدرد	درد	كلمة فصيحة
20	انصيص	نص-نصص	مخرج الكلام غير سليم
21	مخنن	خنن	مخرج الكلام غير سليم
22	بزم	بزم	كثرة الكلام

تشوهات الفم	جلق	جلق نيعة	23
كثير الحكي	برم	برام	24
خروج هواء قوي مع لفظ الكلام	خنفر	خنفر	25
خروج هواء مع لفظ الكلام	خمخم	خمخم	26
لا يلفظ الكلام جيدا	لهج	لهلوج	27
شفة كبيرة منتفخة	جلع	أبو جلعة	28
شفة كبيرة منتفخة	برطم	برطم	29
له فم كبير	نوع	فاتح نيعة	30

جدول يبين النسبة المئوية للسمات الايجابية والسلبية تجاه ذوي الاعاقة النطقية

النسبة المئوية للسمات السلبية	النسبة المئوية للسمات الايجابية	المجموع الكلي	عدد السمات السلبية	عدد السمات الايجابية
100%	صفر	30	30	صفر

يلاحظ من الجدول النظرة السلبية لذوي الاعاقة النطقية

جدول رقم 05: مسرد المصطلحات الشائعة في المجتمع المحلي حول الإعاقة الحركية

الرقم	المصطلح الشائع	الجذر	الدلالة-ملاحظات
1	أعرج	عرج	اضطراب في حركة القدمين
2	مكرسج	كرسج	لا يستطيع المشي
3	أبتر	بتر	مبتورة يده
4	أقطل	قطل	بتر كفة اليد
5	افصح	فصح	تشوهات العمود الفقري
6	مشلول	شل-شلل	لا يستطيع الحركة
7	عطيلة	عطل	خلل في إحدى الاطراف
8	العاطل	عطل	عدم القدرة بالعمل
9	العاجز	عجز	عدم القدرة بالعمل
10	ازوك	زاك-زوك	تشوهات في المشي

خلل في حركة الرجل	غز-غزز	ابو غزة	11
تشوهات في الحنك	كزلك	ابو كزلك	12
تقوس في الظهر-نتوء بارز	حدب	أحدب	13
نتوء في الظهر-محدودب	حدب	ابو حدبة	14
تشوهات القوام	فصح	افصح	15
يستخدم اليد اليسرى	زدل	ابو زدله	16
اعوجاج في القامة	لوق	إلوق	17
	كسيح	الكسيح	18
فلات فوت	فكح	افكح	19
ميلان الكتف	كتع	أكتع	20
قصير القامة	جدع	اجدع	21
خلل في القدمين	فصع	افصع	22
خلل في العمود الفقري	فصح	افصح	23
	شاه	مشوه	24
	كسر	مكَسَر	25
اضطراب حركي	فتل	ابو فتلة	26
لا يستطيع الوقوف	قرطل	مقرطل	27
لا يستطيع الوقوف	قرطم	مقرطم	28
قصير القامة	دعر	ادعر	29
قصير القامة	قزم	القزم	30
قصير القامة	نص-نصص	نص الدنيا	31
له أصبع زائد	أحد عشر	احدعشري	32

جدول يبين النسبة المئوية للسمات الايجابية والسلبية تجاه ذوي الاعاقة الحركية

النسبة المئوية للسمات السلبية	النسبة المئوية للسمات الايجابية	المجموع الكلي	عدد السمات السلبية	عدد السمات الايجابية
%100	صفر	23	32	صفر

يلاحظ من الجدول السابق النظرة السلبية لذوي الاعاقة الحركية

جدول رقم 06: مسرد المصطلحات الشائعة في المجتمع المحلي حول بقاء التعلم والإعاقة العقلية

الرقم	المصطلح الشائع	الجزر	الدلالة-ملاحظات
1	متخلف	خلف	عدم القدرة على مجازاة الأقران
2	أهبل	هبل	التصرف بسلوك غير سوي
3	مجنون	جن-جنن	التصرف بسلوك خارج عن المألوف
4	مهوي	هوى	سلوك غير مناسب للموقف
5	اسوح	ساح	الشروذ في الذهن
6	مفيز	فاز	كلمة دخيلة من اللغة الانجليزية تتعلق بالكهرباء
7	مخلص	خلص	لا يتصرف بحكمة
8	ضاربه فيوزاته	ضرب	كلمة دخيلة من اللغة الانجليزية تتعلق بالكهرباء
9	ضارب شورت	ضرب	سلوك غير سليم
10	متيس	تاس-توس	التصرف بعناد
11	متمسح	مسح	التصرف بعناد
12	مبلط	بلط	التصرف بعناد
13	اهتل	هتل	سلوك غير مناسب للموقف
14	خرفان	خرف	يخلط الكلام
15	مخرف	خرف	يخلط الكلام
16	درويش	دروش	التصرف بعفوية

التصرف بعفوية	روش	اروش	17
سلوك غير سوي	خلل	مخلول	18
التصرف بعناد	خلع	خالع	19
التصرف بعناد	مسح	ماسح	20
لا يتصرف بخبرة	ظوى	ظاوي	21
لا يتصرف بخبرة	برك	على البركة	22
لا يتصرف بخبرة	برك	المبروك	23
لا يتصرف بخبرة	ذهذه	مذهذه	24
يتصرف بعفوية	سطل	مسطول	25
يتصرف بعفوية	هتل	أهتل	26
يتصرف بعفوية	رقل	أرقل	27
يتصرف بعفوية بدون تفكير	هتر	اهتر	28
التصرف بعناد	دلدوم	دلوم	29
التصرف بعناد	شطب	شطب	30
التصرف بعناد	لخم	لخمه	31
التصرف بعناد	لطح	لطحه	32
التصرف بعناد	لوح	ملوح	33

جدول يبين النسبة المئوية للسمات الايجابية والسلبية تجاه ذوي الاعاقة العقلية

النسبة المئوية للسمات السلبية	النسبة المئوية للسمات الايجابية	المجموع الكلي	عدد السمات السلبية	عدد السمات الايجابية
100%	صفر	33	33	صفر

يلاحظ من الجدول النظرة السلبية لذوي الاعاقة العقلية وبطء التعلم وذوي صعوبة التعلم

أما المصطلحات التي تطلق على التعديل البيئي لممر الكرسي المتحرك لذوي الإعاقة الحركية Ramb

الرقم	المصطلح	الجذر
1	الشاحط	شحط
2	سحسيله	سَحَل
3	دَبه	دبب
4	طيحه	طوح
5	دَحله	دحل
6	هويده	هود

يلاحظ من الجدول السابق عدة استخدامات لممر الكرسي المتحرك حسب اللهجة الدارجة وجميعها تدل على الممر الموازي الذي يستخدمه الشخص المعاق حركيا للكرسي المتحرك.

#### النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تدني ثقافة الإعاقة وكبار السن في الوسط الشعبي.
- ✓ نسبة الاتجاهات السلبية عالية جدا تجاه كبار السن وذوي الإعاقة بسيادة المصطلحات ذات الدلالة السلبية – الوصمة الاجتماعية-وهي مخالفة لتعاليم الدين الحنيف ومرتكزات مؤسسات حقوق الإنسان.
- ✓ سيادة المصطلحات تبعا لسيادة اللهجة الدارجة والنظرة الاجتماعية تجاه كبار السن وذوي الإعاقة.

بناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يأتي:

- ✓ تكثيف حملات الدعم والمناصرة لكبار السن وذوي الإعاقة من منظور ديني وحقوق إنساني.
- ✓ تفعيل برامج الدعم والتأهيل النفسي والاجتماعي تجاه كبار السن وذوي الإعاقة.
- ✓ العمل على نشر الوعي بكبار السن وذوي الإعاقة لأن مصير كل واحد منا أن يكبر ويلقى من المعاملة في الوسط الشعبي ما يتم التعامل به مع المسنين الآن.
- ✓ العمل على إقرار قانون الضمان الاجتماعي لرعاية المسنين والمرضى وذوي الإعاقة.

#### المصادر والمراجع:

##### القرآن الكريم

- (1) بهاء الدين السعدي: حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، كانون أول 2006م-تقرير رقم 46-.



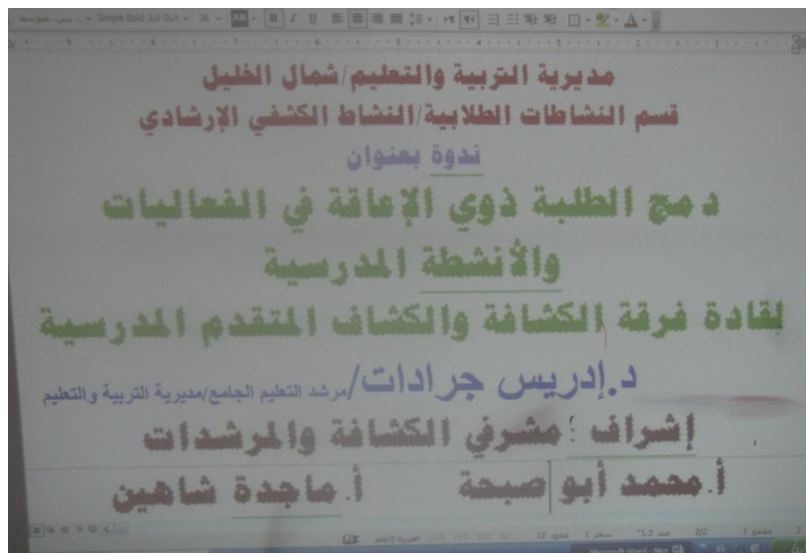
- (2) الملاح، ياسر، الدباس، صادق، والديك، محمد ساري. (2009). اللغة العربية: نصوص ومهارات لغوية. نبيت لحم: دن.
- (3) المعاقون الفلسطينيون ضمن دائرة استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان 2000/9/29م-2003/8/15م.
- (4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: دليل مسح الأفراد ذوي الإعاقة كانون أول 2011م.
- (5) الشيخ رمزي العملة: نشرة المعاق في الإسلام، 2010م.
- (6) مواقع شبكة الانترنت:
- . [http://www.islamweb.net/newlibrary/display\\_book.php?flag=1&bk\\_no=79&ID=10433](http://www.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?flag=1&bk_no=79&ID=10433)
- (7) ورشات العمل التي يعقدها الباحث للمعلمين مسؤولي لجان التعليم الجامع في المدارس وللمرشدين التربويين في مديرية تربية شمال الخليل للعام الدراسي 2011/2010م والعام الدراسي 2012/2011م والعام الدراسي 2013/2012م.

#### الملاحق:

#### ملحق رقم 01:

\*مذكرة داخلية-من قسم النشاطات التربوية مديرية التربية والتعليم/شمال الخليل بتاريخ 2011/10/23م، وتم تنفيذ النشاط بتاريخ 2011/12/11م من قبل مرشد التعليم الجامع د.ادريس جرادات لقادة الفرق الكشفية والكشاف المتقدم في مدارس شمال الخليل.

#### ملحق صورة الندوة



## دور الخدمة الاجتماعية في حماية مجهولي النسب من الانحراف

### The role of social service in protecting unknown parentage from delinquency

ط.د. يمينة لبيدي / جامعة باجي مختار – عنابة/ الجزائر

PhD.Yamina Labidi/ University of Badji Mokhtar – Annaba/Algeria

د. منير بن دريدي / جامعة سوق أهراس/ الجزائر

Dr. Mounir BenDridi/ University of Souk Ahras/ Algeria

#### ملخص الدراسة:

بالرغم من التطور الكبير الذي وصلت إليه المجتمعات الإنسانية بما فيها المجتمعات العربية في مجال رعاية كافة الفئات الاجتماعية وحمايتها من مختلف مظاهر الانحراف، إلا أن "مجهولي النسب" لا يزالون يعانون شتى أنواع الظلم والتنمر والاستبعاد الاجتماعي داخل مجتمعاتهم والتي من شأنها أن تدفع بهم إلى الانحراف كرد فعل لما يتعرضون له. وإن كانت الخدمة الاجتماعية تهدف لتنمية المجتمع من خلال مجهودات موجهة لمنع الاضرار الاجتماعية وتحقيق المنفعة، فما هو دور الخدمة الاجتماعية في حماية "مجهولي النسب" من الانحراف ومساعدتهم في الاندماج الاجتماعي وتحقيق ذواتهم في المجتمع؟

الكلمات المفتاحية: الدور، الخدمة الاجتماعية، مجهولي النسب، الانحراف، المجتمع.

#### Abstract:

Despite the great development that human societies, including the Arabs, have reached in the field of caring for all social groups and protecting them from various manifestations of deviation, those of unknown parentage still suffer from various types of injustice, bullying and social exclusion, which would push them to deviation in response to what they are exposed to. for him.

Given that social service aims to develop society through directed efforts to prevent social harms and achieve benefit. what is the role of social service in protecting people of unknown parentage from delinquency and helping them with social integration and self-realization in society?

**Key words:** role. Social Service, unknown parentage, Deviation, the society.

#### مقدمة:

شهدت ظاهرة الانحراف انتشارا واسعا في المجتمعات الانسانية نتيجة لعدة عوامل مترابطة فيما بينها، وتبرز هذه الظاهرة في جملة السلوكيات والتصرفات التي تنتهك القواعد والمعايير السوية في المجتمع وتضربه وبالفرد المنحرف ذاته.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات في حول الجريمة والانحراف انها ناتجة عن تظافر جملة من العوامل المتفاعلة فيما بينها مشكلة دافعا قويا للانحراف بعض الأفراد والفئات الاجتماعية أكثر من غيرها، وباعتبار مجهولي النسب يولدون في ظروف مجهولة غالبا وينشؤون بعيدا عن أسرهم الحقيقية والأكثر تعرضا للاضطهاد والتنمر في المجتمع، فإنهم يتوجهون للانحراف نتيجة تفاقم العوامل المسببة لذلك. ولذلك عملت الجهات المعنية في مختلف المجتمعات على إيجاد طرق وأساليب للاهتمام بهذه الفئة وتقديم الرعاية اللازمة لها ولتنشئتهم تنشئة سوية تتوافق مع قواعد

ومعايير المجتمع، ومن جهة أخرى لتحقيق اندماجهم في المجتمع وتقوية شخصيتهم ليكونوا أفراد فاعلين ومتفاعلين في المجتمع بعيدا عن التنمر. حيث تم استحداث ما يسمى بالخدمة الاجتماعية التي تتميز بكونها جهود عملية منظمة تهدف لعلاج مشكلات من مختلف الفئات الاجتماعية ولتقديم الرعاية اللازمة لهم ولتحقيق اندماجهم في المجتمع.

### أولاً: مفاهيم الورقة البحثية

01/ الدور: يعرفه "الجوهري" بأنه ذلك الجانب الذي يؤديه نسق اجتماعي فرعي كتنظيم معين أو نظام داخل النسق الاجتماعي الأكبر، أي وظيفته أو مساهمته الإيجابية من خلال ما يقدمه من خدمات في النسق الاجتماعي الأكبر داخل المجتمع. (الجوهري، 1998)

ومفهوم الدور يتضمن إشارة إلى التوقعات الاجتماعية الراسخة التي يوجه الفرد نفسه إليها، ويمكن النظر إلى الدور على أنه مجموعة من الأفكار المشتركة والمنظمة التي ترشد وتوجه سلوك الأفراد في المجتمع. (سكوت، 2009) وهو في هذا البحث عبارة عن السلوك المتوقع من مهنة وخدمات الخدمة الاجتماعية لمجھولي النسب والتي تعود بنتائج إيجابية عليهم كأفراد وعلى المجتمع ككل.

02/ الخدمة الاجتماعية: باعتبارها تهدف الخدمة الاجتماعية لإحداث تغييرات على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع ككل، يمكن تعريفها هنا بأنها المجهودات والإجراءات الفنية التي يمارسها الأخصائي الاجتماعي مع فريق العمل في مؤسسات ومراكز رعاية مجھولي النسب، لحل مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم للوصول بهم على الرفاهية الاجتماعية وحمايتهم من الانحراف.

وتتم الخدمة الاجتماعية لمجھولي النسب بواسطة أخصائيين اجتماعيين يعملون على تقديم برامج الإرشاد والتوجيه، الرعاية والتأهيل لهذه الفئة من المجتمع.

ولقد عرفها بسنو 1998 بأنها توفير الخدمات المتخصصة لمساعدة الأفراد كأفراد أو جماعات على مواجهة الصعاب النفسية والاجتماعية، الحالية أو المستقبلية، والتي تعرقل أو يحتمل ان تعرقل مساهمهم الكامل أو الفعال في المجتمع. (القطاني، د.س)

03/ مجھولي النسب: هم الذين يولدون وهم مجھولو الوالدين أو الأطفال غير الشرعيين الذين يكون أحد الوالدين معروف، وغالبا ما تكون الأم معروفة وأب مجھولا، ويكون هذا الطفل ناتجا عن علاقة خارج إطار الزواج مما يجعل إمكانية وجود النسب غير واردة، ويدخل أيضا في إطار هذا التعريف الأطفال مجھولو النسب نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية أو نتيجة الاعتداءات الجنسية داخل الأسرة أو خارجها. (طالب، 2017)

كما يطلق عليهم أيضا الأطفال غير الشرعيين والذين يكون أحد الوالدين غير معروف وغالبا ما تكون الأم معروفة وأب مجھولا وكلا الوالدين غير معروف، ويولد مجھولي النسب ثمرة علاقة خارج إطار الزواج أو نتيجة للاعتداءات الجنسية أو زنا المحارم والحروب والكوارث الطبيعية، مما يجعل إمكانية وجود النسب غير واردة. (كمال، 2013) ومجھولي النسب هم فئة من الأفراد يتواجدون في المجتمع بسبب غياب الوازع الديني والتأثر بثقافة الغرب، غياب التربية الجنسية السوية وامتهان الدعارة، إضافة إلى التهرب من المسؤولية.

04/ الانحراف: هو سلوك غير مقبول يتخطى القواعد السوية التي يرسمها المجتمع لأفراده، وذلك لكونه يتعارض أو يخرج عن القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية المتعارف عليها في نسق اجتماعي معين أو جماعة اجتماعية معينة في المجتمع. (سالم، علي، وسالم، 2015)

والانحراف كسلوك غير مرغوب فيه اجتماعيا ناتج عن تفاعل جملة من العوامل الداخلية (التكوين العضوي، الجنس، السن، الامكانيات الذهنية، الأمراض...) والعوامل الخارجية (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية...) ومجهولي النسب من أكثر الفئات الاجتماعية التي تتجه للانحراف في المجتمع وذلك نتيجة لغياب الرادع والقودة (الأب والأم) من جهة، وكثرة التعرض للظلم والتنمر والاستبعاد الاجتماعي في المجتمع.

#### ثانيا: أسباب تواجد مجهولي النسب في المجتمع

- هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة مجهولي النسب في المجتمع الجزائري، نذكر منها:
- \_ غياب الوازع الديني: فغياب التنشئة الاجتماعية للأفراد منذ الطفولة على اتباع القيم الدينية الفاضلة شكل لديهم فراغا روحيا وانحلالا اخلاقيا، الأمر الذي أدى بهم إلى اللامبالاة واستباحة الزنا وكافة الممارسات اللاأخلاقية.
- \_ التأثر بثقافة الغرب: يلجأ الشباب في المجتمعات العربية إلى تقليد الغرب في طرائق لباسهم وسلوكهم، الأمر الذي يؤدي بهم في بعض الأحيان إقامة علاقات خارج إطار الزواج في سبيل التعارف أو اثبات الحب.
- \_ غياب التربية الجنسية السوية: في ظل التنشئة الاجتماعية للأفراد على ثقافة العيب داخل الأسرة، يظهر لنا في المجتمع أفراد غير أسوياء يلجؤون للقيام بتجارب عاطفية وعلاقات غير سوية.
- \_ انتشار المخدرات والمسكرات: فهي مذهبة للعقل ومفسدة للأخلاق، لما لها من تأثير سلبي على الفرد، فهي تدفعه بلا وعي إلى ارتكاب الفاحشة.
- \_ التهرب من المسؤولية: في ظل سوء الظروف المعيشية والخوف من العار في المجتمع يتهرب الأفراد من مسؤولية تكوين الأسرة وتربية الأبناء المولودين لهم خارج إطار الزواج.
- بالإضافة إلى الغنا الفاحش وسوء التسيير لرغبات الأفراد والانتقام...

#### ثالثا: مشكلات مجهولي النسب

- يواجه مجهولي النسب العديد المشكلات التي قد تسبب في انحرافهم عن السلوك الاجتماعي السوي، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:
- \_ المشاكل الصحية: وتتمثل في معظم الأعراض والآثار السلبية التي تصيب جسم الفرد وتمنعه من العيش بشكل طبيعي كباقي الأفراد الأصحاء في المجتمع. هي تستلزم التدخل الطبي العاجل لعلاج الحالة المرضية من خلال تقديم الخدمات الصحية المناسبة لها.
- وتشمل بعض الأمراض الوراثية التي يصعب التعرف عليها بسبب جهل التاريخ الصحي لعائلة الفرد مجهول النسب، الاصابات والعاهات بسبب الحوادث أو التعرض للعنف، الأمراض الموسمية، الأمراض المعدية، التسمم الغذائي وفقدان الشهية...

\_ المشكلات الاجتماعية: وهي مجموعة من المفارقات ما بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية فهي تمثل اضطراباً وتعطيلاً لسير الأمور بطريقة مرغوبة، كما أنها تتصل بالمسائل ذات الصلة الجمعية حيث تحول دون قيام عدد من أفراد المجتمع بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه الذي يتماشى مع المستوى المألوف للجماعة وعادة ما تكون ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع. (أبو النصر، 2017) والمشكلات الاجتماعية عموماً تحول دون انطلاق تنمية المجتمع وتطويره.

والمشكلات الاجتماعية لمجهولي النسب تظهر في جملة من الاحتياجات غير المشبعة وتشمل صعوبة التكيف والاندماج الاجتماعي في المجتمع، التعرض للتنمر والاستهزاء من قبل أفراد المجتمع، الرفض الاجتماعي والاستبعاد، الفشل الدراسي، التعرض للعنف بكل أنواعه... الخ. مما يعيق تنمية هذه الفئة الاجتماعية وبالتالي تحول دون تنمية المجتمع ككل.

\_ المشكلات النفسية: إن الحالة النفسية لمجهولي النسب تتأثر إيجاباً وسلباً بما يحيط بهم من عوامل مؤثرة طيلة مراحل حياتهم كصحتهم البدنية وعلاقاتهم الاجتماعية مع غيرهم، ونتيجة لما يتعرضون له من ضغوط نفسية قوية نتيجة الأحداث والمواقف التي تعترضهم وفي ظل غياب الجو الأسري الكفيف بالتخفيف من حدة هذه الضغوط فهم يواجهون العديد من المشكلات النفسية، متمثلة فيما يلي: القلق وما يصاحبه من أعراض الاكتئاب، والرهاب الاجتماعي نتيجة للشعور بعد الحاجة إليه، ضعف الشخصية بسبب الانتقادات الموجهة لهم، التأتأة الناتجة غالباً عن خوفهم من الاستهزاء بنسبهم والتنمر على وضعهم...

ويمكن ان نلاحظ أن أغلب مشكلات مجهولي النسب خاصة منها المشكلات الاجتماعية ناتجة عن التصرفات الغير واعية واللاإنسانية للأفراد المحيطين بهم في المجتمع.

#### رابعاً: العوامل المسببة في انحراف مجهولي النسب

تتعدد البناءات الاجتماعية وتتعدد القيم والمعايير الضابطة للسلوك في المجتمع، وتتنوع التراكيب النفسية والمؤثرات الخارجية مما يتسبب في ظهور مشكلة الانحراف. باعتبار انحراف مجهولي النسب ظاهرة اجتماعية فإنها تحدث نتيجة لعدة عوامل، يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

#### 1/ عوامل اجتماعية: متمثلة في

\_ غياب الوالدين وعدم معرفة الهوية الحقيقية: تعتبر الأسرة البيئة الأولى للفرد في أي مجتمع، "فهي أول وسط اجتماعي يندمج فيه الفرد وعلى أساسه تتكون شخصيته ومواقفه تجاه المجتمع". (سالم، علي، و سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، 2015)

إلا أنه في حال كان الفرد مجهول النسب فإنه يفتقد الرعاية والتوجيه اللازمين لتحقيق الأمن والاشباع العاطفي لديه، مما يتسبب في تعرضه للكثير من الخبرات والتجارب القاسية بعيداً عن الأسرة وهذا ما يجعله ينمو نمواً غير سليم ينتج عنه توجهه للانحراف كالسرقة والعنف...

\_ انعدام القدوة الصالحة: إن وجود القدوة أو النموذج التربوي السوي من أفضل الطرق لتسهيل عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمعات المختلفة، والفرد دائماً يميل لاختيار القدوة من نفس البيئة التي يعيش فيها وعادة ما

يكون الأب والأم هما من أفضل النماذج التي يقتدي بهما الأبناء في تصرفاتهم واختياراتهم المختلفة في الحياة، ومجهولي النسب يتعرضون لنماذج تربوية مختلفة في حياتهم مما يجعلهم يواجهون صعوبة كبيرة في ايجاد القدوة الصالحة التي من المفترض أن يتعلموا منها القيم الأخلاقية المقبولة في المجتمع، تلك القيم التي تنمي في أنفسهم ضميراً قوياً رادعاً يرفض كل ما يتعارض مع قيم ومعايير المجتمع.

\_ الاختلاط برفقاء السوء: بما أنه من الطبيعة البشرية لأي فرد من أفراد المجتمع العيش ضمن جماعة اجتماعية، فإن مجهولي النسب في غالب الأحيان يجدون أنفسهم معرضين للانحراف عند خروجهم من مؤسسات الايواء، ذلك أنهم يقابلون بالرفض من قبل غالبية أفراد الجماعات الاجتماعية السوية في المجتمع الأمر الذي يدفع بهم للاختلاط برفقاء السوء كون جماعة المنحرفين في المجتمع هي الوحيدة التي تقبل بوجودهم ضمنها وتمنحهم العضوية والمكانة.

2/ عوامل اقتصادية: وتعتبر عناصر أساسية لها أثارها على سير حياة الفرد والمجتمع ككل، نذكر منها:

\_ تدني المستوى المعيشي: يعيش مجهولي النسب في ظل ظروف معيشية صعبة "تولد حالات اجتماعية وفردية تساعد على الانحراف وخاصة في المدن حيث أن المنتجات الاستهلاكية معروضة في زوايا الشوارع وتمثل مغريات لها الأثر المباشر في الاضطرار بهذه الفئة إلى العمل في أتفه الحرف والخدمات، وبذلك يتعرض عدد كبير منهم للاستغلال من طرف المهريين المحترفين الذين يستدرجهم إلى أماكن تعاطي الرذيلة والمخدرات". (حومر، 2006)

وبالتالي فإن اجتماع كل هذه الظروف مع غياب الأسر الحاضنة لمجهولي النسب تجعلهم أفراد قابليين للتوجه إلى الانحراف أكثر من غيرهم.

\_ انعدام مصدر الرزق بعد مغادرة المؤسسة الحاضنة: فنجد أن غياب فرص الحصول على المال الكافي لتسديد الحاجيات المعيشية لمجهولي النسب بالطرق والأساليب الشرعية والمقبولة اجتماعياً نتيجة الرفض الاجتماعي الموجه لهم، قد ساهم في توجيههم إلى انتهاج أساليب وطرق غير مقبولة اجتماعياً لتسديد حاجياتهم كالسرقة والغش والنصب... الخ، وهذه تعتبر سلوكيات انحرافية يعاقب عليها القانون ولا يقبلها النظام الاجتماعي في المجتمع.

3/ عوامل ثقافية:

\_ القيم والمعايير السائدة في المجتمع: تعتبر القيم والمعايير المألوفة في البيئة الثقافية التي يعيش فيها مجهولي النسب من أبرز أسباب انحرافهم، ويبرز ذلك في أنواع السلوك والمعاملة والآراء والمعتقدات التي تطبع أفراد المجتمع بوع من التمييز الموجه تجاه مجهولي النسب على أنهم أفراد غير موثوق فيهم وأنهم أفراد ذوي طباع سيئة ويحملون ميول انحرافية موروثية، لذلك يجب الحذر منهم والابتعاد قدر الامكان عن المعاملة معهم.

\_ سوء المعاملة من المدرسين في المؤسسات التعليمية: تأتي المدرسة بعد الأسرة من حيث التربية والتنشئة، فالتلميذ يتأثر في الغالب بالجو الاجتماعي الذي يعيشه في المدرسة، لذا فهي عامل له أثر كبير في تكوين شخصية الفرد التكوينية العلمي والتربوي السليم، وتقرير اتجاهاته وسلوكه في حياته المقبلة وعلاقته بالمجتمع. (سالم، علي، و سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة، 2015)

ويعتبر ما ينشأ من تمييز ضد مجهولي النسب من قبل المدرسين والعمال والزملاء من أبرز العوامل المسببة في صعوبة التكيف وبالتالي توجيههم للانحراف، ذلك أن البيئة المدرسية هنا خلقت نوع من عدم الاتزان والتوافق لدى

هؤلاء مما شكل لديهم مشاعر العزلة والرفض الاجتماعي التي تدفعهم غالبا إلى مخالطة عصابات الشوارع والانضمام لها فهي تحتضنهم وتمنحهم الثقة من خلال ما يميزها من علاقات وثيقة وولاء لأفرادها.

\_ تأثير وسائل الاعلام: الواقع انه حتى الآن ليس من السهل التعرف على حقيقة تأثير وسائل الإعلام على انتشار الجريمة والانحراف كما يقول "تشارلزرايت" أنه من الصعب أن تجد رثيا واحدا يحدد تأثير وسائل الاعلام في مثل هذه القضايا، بال العكس نجد كثيرا من الآراء والاختلافات. (حومر س.، 2006)

إلا أن بعض وسائل الاعلام تبث رسائل ضمنية للجمهور كثيرا ما تساهم في انتشار المشاعر السلبية التي تدعم حب الانتقام والكره والعنف... الخ، ونظرا لما تتعرض له فئة مجهولي النسب من ظلم في المجتمع فإن هذه الرسائل الاعلامية تكون بمثابة تحفيز وتشجيع لهم للانتقام من المجتمع بطرق وأساليب غير مقبولة اجتماعية ويعاقب عليها القانون.

4/ عوامل نفسية: اثبت العديد من البحوث والدراسات أن كثيرا من حالات توجه الافراد للانحراف والجريمة تعود دوافع نفسية تشكلت لدى الفرد أثناء تواجده في المجتمع، ونذكر منها:

\_ الشعور بالتهميش: الذي ينتج يدل على عدم شعور مجهولي النسب بالاندماج الاجتماعي في المجتمع مما يولد لديهم نوعا من القلق الذي يظهر في شكل أفعال شاذة وعدوانية، ذلك "أن الشعور بالقلق وعجز الفرد عن مواجهة الحياة قد يدفعه إلى القيام ببعض الأفعال المنحرفة والشاذة وربما الاجرامية في بعض مظاهرها". (النيرب، 2008)

\_ الشعور بالظلم في المجتمع نتيجة للتنمر والاستهزاء: عادة ما يتم تنشئة مجهولي النسب في المؤسسات الحاضنة على جملة من الأسس والمبادئ سوية غالبا ما تقتصر على بث مشاعر إيجابية في شخصياتهم على أنهم أفراد طبيعيين وأن وجودهم في المجتمع أمر طبيعي، إلا أنهم أثناء خروجهم للمجتمع يصطدمون بالواقع الاجتماعي المليء بمشاعر الاستهزاء والتنمر الموجهة لهم، هذا ما يجعلهم يشعرون بالظلم في المجتمع وأنهم ضحايا لعلاقة آباء غير مسؤولين ومجتمع غير متفهم لوضعهم، مما يولد لديهم مشاعر سلبية تظهر غالبا في شكل ردود أفعال عنيفة متمثلة في السلوكات والأفعال المنحرفة.

\_ تنامي الحقد والكراهية الناتج عن الحرمان: باعتبار أن "الشهوات والميول الغريزية المكبوتة تنطلق من قيودها لتلتبس الاشباع عن طريق السلوك المنحرف" (زرارقة، 2005). فإن حياة مجهولي النسب بعيدا عن أسرة كفيلة باحتضانهم وتقديم الرعاية والاهتمام اللازمين لهم خاصة في ظل غياب الوالدين لما لهما من أثر كبير في تشكيل شخصية الفرد، فتساؤل الطفل عن سبب غياب الوالدين وعدم وجود إجابة مقنعة وكفيلة بإشباع فضوله يولد لديه الكثير من المشاعر السلبية التي تبقى دفيئة الكبت، لتظهر في مراحل الحياة المقبلة في شكل اضطرابات سلوكية عدوانية وعنيفة للتنفيس عن مشاعر الحرمان من اهتمام الوالدين ورعايتهما.

#### خامسا: الخدمة الاجتماعية لمجهولي النسب

تعتمد الخدمة الاجتماعية عن طريق أخصائين لمساعدة مجهولي النسب من أجل حمايتهم من كافة أشكال الانحراف في المجتمع على مبادئ أساسية، تتمثل في:

- ✓ تركيز الجهود على مجهولي النسب وتزويدهم بكافة أنواع الدعم المعنوي والمهني الكفيل بجعلهم أفراد ناجحين في حياتهم واعدادهم ليكون أفراد فاعلين في المجتمع.
- ✓ السعي لتحويل مؤسسات إقامة مجهولي النسب من أماكن للكبت والحرمان والعزل عن المجتمع إلى مؤسسات اجتماعية ذات أهداف تربوية علاجية تنتج أفراد أسوياء.
- فالخدمة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في حماية مجهولي النسب من الانحراف عن طريق عن طريق أخصائيين يهتمون بتنشئتهم كأفراد صالحين في المجتمع وحمايتهم من الانحراف، وتستهدف المجتمع ككل لتوعيته بضرورة وأهمية حماية هذه الفئة من كافة أشكال الظلم والتمييز الاجتماعي التي من شأنها أن تؤدي بهم إلى الانحراف.
- كما أنها تقدم مجموعة من البرامج المختلفة التي تهدف لحل مشكلات مجهولي النسب وتحقيق التكيف الاجتماعي لهم، وهي:
- \_ البرامج الصحية: إن الوضع الصحي لمجهولي النسب يعد واحد من المشكلات التي تؤثر سلباً على حياته كفرد وعنصر في المجتمع فالمرض يمنعه من أداء أدواره الاجتماعية، كما أنه يجعله يشعر بالوحدة في ظل غياب الأسرة البيولوجية أو الحاضنة. ولذلك تسعى الخدمة الاجتماعية لتقديم خدمات العلاج ضمن برامجها الصحية من خلال ما يلي:
- ✓ الفحوصات الطبية: من خلالها يتم التعرف على الأعراض الموجودة لدى المريض وبالتالي معرفة نوع المرض وأسبابه وتشخيص العلاج المناسب له.
- ✓ التدليك: وهو إجراء طبي إضافي خاصة لبعض الحالات المرضية مما يساهم في علاجها من الشد العضلي وألم المفاصل وتقويم العظام... الخ.
- ✓ الإرشاد الطبي: حيث يسعى المختص إلى تقديم النصائح الطبية اللازمة لكل حالة مرضية، لضمان سير العلاج بالطريقة المناسبة واللازمة للمشكلة الصحي.
- \_ البرامج النفسية: إن شعور مجهولي النسب بعدم وجود الأسرة يخلق لديه شعوراً بعدم الاكتراث، مما يؤدي إلى العديد من الاضطرابات الناتجة عن الشعور بالضيق النفسي نتيجة اصطدامه بالبيئة الاجتماعية - المؤسسة المدرسية - لإثبات وجوده، وتظهر معالمها في التمرد على القواعد الموجودة بالمؤسسة واللجوء للجريمة والانحراف كالسرقة وتعاطي المخدرات والسلوكيات اللاأخلاقية للانتقام من الذات ومن المجتمع في محاولة منه لإثبات الذات. (كمال، الاطفال مجهولي النسب بين الاستبعاد الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، مارس 2013)
- والخدمة الاجتماعية تقدم برامج نفسية الهدف منها تحقيق الراحة النفسية لمجهول النسب وتخفيف أثر الصدمة عليه؛ نذكر منها:
- ✓ الجلسات السرية: حيث تتيح للفرد "مجهول النسب" التعبير بكل حرية عن مشاعره وما يعترضه من مشاكل في الحياة اليومية.
- ✓ التفريغ النفسي: يتيح لمجهول النسب التخلص من مشاعر النقص وعدم الثقة والشعور بالذنب، واستبدالها بمساعر إيجابية كتقبل الذات والشعور بالأمان والثقة.



- ✓ التنفس الصحي والاسترخاء: يعمل الاخصائي من خلال هذه التمارين على مساعدة الفرد "مجهول النسب" على التخلص من الطاقة السلبية المتراكمة في جسمه، واستبدالها بطاقة إيجابية تساعد على تجاوز صعوبات الحياة.
- \_ البرامج الاجتماعية: تتضمن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها مجهولي النسب العديد من المتغيرات الاجتماعية التي يجب فهمها وادراكها، إلا أن بعض العادات والتقاليد والقيم الموجودة في المجتمع قد تشكل حاجزا بينهم وبين باقي أفراد المجتمع مما يخلق لديهم الكثير من المشكلات. والخدمة الاجتماعية تقدم جملة برامج العلاجية، منها:
- ✓ التنشئة الاجتماعية: تتمثل في تنمية قدرتهم على التفكير وقدرتهم على تحمل المسؤولية وقدرتهم على التعاون والأخذ والعطاء، وكل ذلك لأجل مساعدتهم على التكيف والتوافق مع مجتمعهم. (الأشقر، 2009)
- ✓ الضمان الاجتماعي: وهو حق من حقوق أي فرد من أفراد المجتمعات الانسانية، وجوهلي النسب بحاجة للضمان الاجتماعي نظرا لما يتعرضون له من صعوبات في حياتهم اليومية.
- ✓ تحقيق القبول الاجتماعي: وذلك من خلال تعليمهم مهارات التواصل والاتصال مع بيئتهم الاجتماعية وأساليب الاقناع التي تساعد على الاندماج في المجتمع وإقامة علاقات اجتماعية صحية.
- \_ البرامج الترويحية: وتشمل
- ✓ التسوق: وهنا يمنح العميل (مجهول النسب) فرصة لمعرفة الاسعار في الاسواق وكيفية التفاوض مع التجار، بالإضافة تنظيم الأولويات أثناء اختيار السلع والمنتجات حسب ضرورتها بالنسبة له... إلخ.
- ✓ الرحلات: وهي فرصة للترويح عن النفس من خلال زيارة المناطق السياحية، اللعب الجماعي مما يكسبهم روح الجماعة...
- ✓ مشروعات الخدمة العامة: وتشمل البستنة وحملات تنظيف الساحات العامة وبعض التظاهرات الثقافية التي تتيح لهم فرص المشاركة بأعمال تشمل الأشغال اليدوية والحرف الصناعية الصغيرة، وذلك بهدف تشجيعهم على اتقان الصناعة الحرفية وازهار مواهبهم وقدراتهم في مختلف المجالات.
- ✓ الأنشطة الرياضية: والهدف منها الحفاظ على اللياقة البدنية وصحة الجسم، كما أن الفردية منها تعلمه الاعتماد على النفس، أما الرياضات الجماعية فهي تساعد في تنمية روح الجماعة.
- وتسعى الخدمة الاجتماعية لمجهولي النسب لحمايتهم من الانحراف وتحقيق اندماجهم في المجتمع، وذلك من خلال عملية التأهيل باعتبارها "عملية منظمة ومستمرة تهدف إلى اىصال الفرد "مجهول النسب" إلى أعلى درجة ممكنة من مختلف النواحي التي يريد الوصول إليها وفقا لحالته وقدراته وما يمتلكه من مواهب، حتى يصل إلى مرحلة الاندماج النهائي في المجتمع"، وتتضمن عملية التأهيل ما يلي: (السروجي وأبو العاطي، 2009)
- \_ التأهيل الطبي: وهو "عملية طبية تلازم كل جوانب التأهيل؛ لتزويد الفرد (مجهول النسب) بأي متطلبات صحية قد يحتاجها في تقوية أجزاء بدنه لتجعل حياته طبيعية بقدر الإمكان". حيث تتم عملية التأهيل الطبي من خلال تهيئة برامج علاجية ينفذها متخصصون، الهدف منها الحفاظ على صحة الأفراد (مجهولي النسب) ووقايتهم من الأمراض والحوادث التي قد تمس سلامة أجسامهم، مما ينعكس كل أنماط سلوكهم الأخرى بالإيجاب.

\_ التأهيل النفسي: وهو تلك الخدمات التي يقدمها أخصائيون نفسانيون بهدف مساعدة مجهولي النسب في مقاومة الشعور بالنقص نتيجة لنظرة بعض أفراد المجتمع إليهم على أنهم عبء وعالة على المجتمع الذي يعيشون فيه.

\_ التأهيل المهني: وتكمن أهميته في كونه يشكل طوق نجاة لمجهولي النسب من التسول والسرقه وغيرها من مظاهر الانحراف. حيث يتم تعليمهم الاعتماد على النفس في كسب الرزق مما يساعدهم في اختيار وظائف ومهن تتفق مع ميول وقدرات كل منهم وبالتالي تحقق لهم مكانة اجتماعية.

ويضيف "الرفاعي" ما يلي: (رفاعي، 2013)

\_ التأهيل البيئي: من خلال توفير السكن المناسب أولاً لتحقيق الاستقرار لهم في مكان خاص في بداية مراحل حياتهم وذلك بمؤسسات الإيواء، ثم تعليمهم كيفية السعي للعمل وكسب الرزق اللازم لتوفير السكن المناسب لهم بعد انتهاء فترة الحضانه والخروج للمجتمع.

\_ التأهيل المعرفي: من خلال تصحيح أفكارهم ومعلوماتهم المرتبطة بتواجدهم بعيداً عن عائلاتهم البيولوجية كغيرهم من أفراد المجتمع.

\_ التأهيل الوجداني: حيث يتم تحفيز المشاعر والأحاسيس الايجابية لدى مجهولي النسب لتقوية شخصيتهم، من أجل مساعدتهم على مواجهة اعتقاد النبذ والرفض الموجه لهم في الوسط المجتمعي الذي يعيشون فيه.

\_ التأهيل السلوكي التكيفي المجتمعي: من خلال تعديل السلوكات السلبية "التسول، الاتكالية على الغير، التشرذم، وتحويلها إلى سلوكات ايجابية تتوافق مع المجتمع الذي يعيشون فيه، وتمكينهم من التعرف على قدراتهم واطهارها من خلال المشاركة في الحياة الاجتماعية.

كما يتم تأهيلهم أيضاً للزواج وتكوين أسر خاصة بهم وتربية أبنائهم.

**خاتمة:**

نخلص من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن الخدمة الاجتماعية هي عمل اجتماعي له قواعد وقيم معينة تسعى لتحقيق أهداف وغايات تفيد في تنمية المجتمع، فمن أهدافها وغاياتها تقديم العديد من الخدمات والمساعدات التي من شأنها أن تساهم في تكوين شخصية مجهولي النسب اندماجهم في المجتمع، وتعينهم على نبذ السلوكات المنحرفة التي تخالف القواعد والمعايير السوية للمجتمع، ونظراً لأهمية الخدمة الاجتماعية في هذا المجال وعظيم فوائدها، نوصي بما يلي:

✓ السعي لضم مجهولي النسب على أسر كافلة في مرحلة الطفولة، لمساعدتهم على التكيف بسرعة مع المجتمع، وتحسين نموهم الجسدي والعقلي والانفعالي.

✓ وضع برامج الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الحاضنة لمجهولي النسب من أجل دعمهم والعمل على تكوينهم ليكونوا أفراد فاعلين في المجتمع ومندمجين فيه.

✓ دعم دور الأخصائي في مجال الخدمة الاجتماعية ومساندته أثناء سعيه لتقديم الرعاية والتأهيل والتوجيه والارشاد لمجهولي النسب.

✓ التأكيد على دور الخدمة الاجتماعية في حل العديد من مشكلات مجهولي النسب والتخفيف من حدة معاناتهم.

✓ العمل على تحسين تكوين الأخصائيين في مجال الخدمة الاجتماعية، وذلك لضمان قدرة هؤلاء وجوده خدماتهم في مجال مجهولي النسب من الانحراف.

✓ الحرص على اختيار الأخصائيين في مجال الخدمة الاجتماعية المقدمة لمجهولي النسب من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية العالية.

✓ الاهتمام بإعداد وتدريب الأخصائيين في مجال الخدمة الاجتماعية لمجهولي النسب على طرق تكوين علاقات جيدة مع العميل (مجهول النسب)، وتفهم المشاعر وتقديم الرعاية اللازمة لهم.

✓ العمل على تغيير نظرة المجتمع لمجهولي النسب عن طريق الإعلام وإعداد الندوات والمحاضرات بهذا الخصوص باعتبارهم أفراد لا ذنب لهم.

#### قائمة المراجع:

- 1) جون سكوت. (2009). علم الاجتماع المفاهيم الأساسية. (محمد عثمان، المترجمون) بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- 2) سارة طالب. (2017). واقع التكفل النفسي والاجتماعي للأطفال مجهولي النسب في الجزائر-مركز الطفولة المسعفة الأغواط- أنموذجا. مجلة تطور العلوم الاجتماعية. المجلد 10، العدد 01، صفحة 68.
- 3) سماح سالم سالم، بهاء رزقي علي، و محمد سالم سالم. (2015). الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 4) سماح سالم سالم، بهاء رزقي علي، و محمد سالم سالم. (2015). الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف والجريمة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 5) سماح سالم سالم، بهاء رزقي علي، و محمد سالم سالم. (2015). الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 6) سمية حومر. (2006). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث -دراسة ميدانية اجريت بمركزي الأحداث بمدينتي قسنطينة وعين مليلة. أطروحة ماجستير في علم الاجتماع الحضري منشورة، 40. الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- 7) سومية حومر. (2006). أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث -دراسة ميدانية اجريت بمركزي قسنطينة وعين مليلة. أطروحة ماجستير في علم الاجتماع الحضري منشورة، 54. الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- 8) طلعت مصطفى السروجي، و ماهر أبو العاطي. (2009). ميادين الخدمة الاجتماعية. مصر: الشبكة العربية المتحدة للتسويق والواردات.

- (9) \_ عادل محمود رفاعي. (2013). الخدمة الاجتماعية في مجال تأهيل ورعاية أطفال الشوارع. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- (10) عبد الله محمد النيرب. (2008). رسالة ماجستير في الارشاد النفسي منشورة. العوامل النفسية والاجتماعية المسؤولة عن العنف المدرسي في المرحلة الاعدادية كما يدركها المعلمون والتلاميذ في قطاع غزة، 32. فلسطين: الجامعة الاسلامية بغزة.
- (11) عبد الهادي الجوهري. (1998). قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- (12) فيروز زاراقة. (2005). أطروحة دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التنمية منشورة. الأسرة وعلاقتها بغيراف الحدث المراهق -دراسة نظرية ميدانية على عينة من الأحداث تلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف، 82. الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- (13) كامل كمال. (2013). الأطفال مجهولي النسب بين الاستبعاد والاندماج الاجتماع. مصر: المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية.
- (14) كامل كمال. (مارس 2013). الاطفال مجهولي النسب بين الاستبعاد الاجتماعي والاندماج الاجتماعي. المؤتمر السنوي الخامس عشر قضايا الطفولة ومستقبل مصر (صفحة 16). المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- (15) مدحت محمد أبو النصر. (2017). الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- (16) مريم صالح عبد الله الأشقر. (2009). دور الأخصائي الاجتماعي في العمل مع ذوي الإعاقة. تأليف محمد بن مسفر القرني، الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الطبية (صفحة 55). قطر: مجلة العلوم الاجتماعية.
- (17) مسفر يحيى القطاني. (د.س). دليل الخدمة الاجتماعية الطبية في المجال النفسي. تأليف محمد بن مسفر القرني، الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي في المؤسسات الطبية (صفحة 230). مجلة العلوم الاجتماعية.

## مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها

### disabilities persons problems and the social service role to limit them

أ.م.د. سكينه أحمد محمد هاشم/ جامعة صنعاء، صنعاء/ الجمهورية اليمنية

Sukaina Ahmed Muhammad Hashem/ Sana'a University, Sana'a/ Republic of Yemen

#### ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة المشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن الوظيفة الأساسية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق المؤسسات والجمعيات الخاصة بهم ومساعدته على تحقيق أهدافها في التخفيف من المشكلات التي تواجههم في الحياة الاجتماعية من خلال الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي، وتأتي أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي تقوم بها الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة.

تمثل الهدف الرئيس في الدراسة هو التعرف على مستوى دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال (الاجتماعي، والتعليمي، والصحي)، وكذا التعرف على طبيعة المشكلات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة في رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد انطلقت الدراسة من تساؤلين رئيسيين هما:

الأول: ما دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة؟

الثاني: ما طبيعة الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة في رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في التخفيف من مشكلاتهم؟

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا الدراسة، وأداة الدراسة الاستبانة للأشخاص ذوي الإعاقة والأخصائي الاجتماعي، وتم اعتماد التحليل للنتائج بواسطة برنامج spss.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة تتمثل في الخدمات التي تقدمها المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعايتهم وتأهيلهم في المستوى (المتوسط) من وجهة نظر المعاقين.
  - أن الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة في المستوى (المتوسط) من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
  - وعلى ضوء النتائج خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها:
  - تعزيز وتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين لرفع مستوى الخدمات التي تقدمها.
  - رفع مستوى التنسيق والتعاون بين المؤسسات والجمعيات الأهلية والحكومية من خلال خارطة مقدمي الخدمات للمعاقين.
  - رفع وعي المعاقين بحقوقهم المنصوصة والعمل على التأييد والمناصرة لتطبيقها في المجتمع من خلال صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
  - عمل توصيف وظيفي لمهام الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات في مجال المعاقين لتحقيق الجودة في الممارسة المهنية.
- الكلمات المفتاحية: المشكلات، الأشخاص ذوي الإعاقة، دور، الخدمة الاجتماعية

**Abstract:**

The study addresses the problems of persons with disabilities and the role of social service in reducing them, the problem of the study was that the basic function of the social service in the care and rehabilitation of persons with disabilities through their institutions and associations and help them achieve their goals in alleviating the problems they face in social life through the professional roles of the social worker, and the importance of the study is to clarify the role played by the social service in alleviating the problems of persons with disabilities .

The main objective of the study was to identify the level of the role of social service in alleviating the problems of persons with disabilities in the field (social, educational and health), as well as to identify the nature of the problems facing the social worker in institutions and associations working in the care and rehabilitation of persons with disabilities. The study was based on two main questions:

- What is the role of social service in alleviating the problems of persons with disabilities?
- What are the difficulties faced by the social worker in institutions and associations working in the care and rehabilitation of persons with disabilities in alleviating their problems?

The descriptive analytical approach was used in this study, the questionnaire tool for persons with disabilities and the social worker, and the analysis of the results was adopted by spss.

As a social worker, the analysis of the results was adopted by spss .

Among the most important findings of the study are :

- The role of the social service in alleviating the problems of persons with disabilities is the services provided by institutions and associations working in the field of care and rehabilitation at the (average) level from the point of view of the disabled .
- The difficulties faced by the social worker and his or her work in alleviating the problems of persons with disabilities during practice at the (average) level from the point of view of social workers.

In the light of the results, the study came up with several recommendations, the most important of which are :

- Strengthening and activating the role of social workers in institutions and associations working in the field of care and rehabilitation of the disabled to raise the level of services they provide.
- Raising the level of coordination and cooperation between institutions and Ngos and government through the map of service providers for the disabled .
- Raising the awareness of the disabled about their prescribed rights and working to support and advocate for their application in society through the Fund for the Care and Rehabilitation of the Disabled .
- Job descriptions of the functions of the social worker in institutions and associations in the field of the disabled to achieve quality in professional practice.

**Keywords:** problems, disabilities persons, role of social service

## المبحث الأول:

### الإطار العام للدراسة:

#### مقدمة:

منذ أن وجدت الإعاقة تباينت نظرة الجماعات الإنسانية نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، فمنذ أقدم العصور كانت تتسم بالاضطهاد والازدراء والإهمال في بعض الأمم، وبالإحسان والعطف لدى أمم أخرى، وتشهد الأمة الإسلامية اهتمام ورعاية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ويشهد الوقت الحالي اهتماماً ملحوظاً برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى العالمي وأصبحت الرعاية الاجتماعية من أهم البرامج التي تأخذ مكان الصدارة في العالم المتقدم والنامي بهدف التخطيط الواعي لإحداث التغيير المقصود لإيجاد التوافق بين أداء الإنسان لأدواره وظائفه الاجتماعية وبين بيئته التي يعيش فيها وليدرك الإنسان المعاق أنه يمتلك قدرات وطاقات هائلة إذا ما تم تدريبه وتوجيهه وتأهيله ليصبح لا يختلف عن غيره من الأسوياء.

فالحياة الطبيعية للأشخاص ذوي الإعاقة حق لهم فالمؤسسات والجمعيات تقوم بعملية التأهيل والتدريب وتحقيق المتطلبات الضرورية لعملية التخفيف من المشكلات التي تواجههم وتسهيل الحياة الاجتماعية بأبسط المقومات الضرورية.

في ضوء الاهتمام العالمي والمحلي برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ظهرت العديد من الاتجاهات المعاصرة لتقديم الرعاية المتكاملة لهم، لذلك جاءت بداية فكرة اعداد هذا البحث وذلك لتوضيح دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من المشكلات التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة.

#### مشكلة الدراسة:

إن الإنسان المعاق مثل أي إنسان آخر له صفاته ومواهبه ومهاراته التي يتميز بها عن غيره كما إن له شخصية المتفردة ولذلك استحق الرعاية والاهتمام به وتأهيله التي تعتبر هي من حقوق الإنسان المشروعة.

وفي السنوات الأخيرة بدأت توجه الجهود نحو تأهيل ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة نتيجة التطورات في الفكر الإنساني وتكافؤ الفرص والمساواة وحقوق ذوي الإعاقة ليتمكنوا من العيش في سعادة وفق إمكانياتهم وقدراتهم.

حيث أن الوظيفة الأساسية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة عن طريق المؤسسات الخاصة بهم ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم في التخفيف من المشكلات التي تواجههم في الحياة الاجتماعية، وبصفة عامة تشير الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية المهتمة بالمعاقين بوجود حوالي 900 مليون شخص يعانون من الإعاقة بأنواعها ودرجاتها المختلفة وهذا العدد يشكل نسبة تبلغ حوالي 15% من عدد سكان العالم يقع حوالي 80 % منهم في بلدان العالم الثالث والبلدان النامية وهناك ما يزيد عن 10% من الأطفال في سن المدرسة (القرشي، 2012)

وقد بلغ عدد المعاقين في الجمهورية اليمنية (379.924) معاقاً بنسبة (1.9%) من إجمالي السكان حسب التعداد للسكان والمساكن للعام (2004) وبالمقارنة بنتائج تعداد (1994) التي أظهرت أن عدد السكان المعاقين (78.41) أي بنسبة (5.0%) من إجمالي السكان الذين يعانون من إعاقة واحدة على الأقل وهذا يشير إلى ارتفاع النسبة بشكل مخيف وذلك قد يعزي إلى عدة عوامل أحدها عدم دقة وشمولية الإحصائيات في عام (1994) وتمثل الإعاقة الحركية (32.5%) من إجمالي المعاقين ذوي الإعاقة في الجمهورية اليمنية لعام (2004).

وعدد الأطفال المعاقين حركياً في اليمن بلغ (11328) طفلاً وطفلة بنسبة (0.06%) من إجمالي السكان وبلغ عدد المعاقين حركياً في أمانة العاصمة (767) طفلاً وطفلة حسب تعداد (2004) وبنسبة (6.88%) من إجمالي الأطفال المعاقين في اليمن وفي الفئة العمرية (6-15) ، وأظهرت دراسة أخرى لعام (2009) أن أغلب حالات الإعاقة الحركية كانت في الفئة العمرية (15-18) سنة بنسبة (35.3) يلها الفئة (7-10) سنة بنسبة (33.2%) ومعظم الحالات كانت في صنعاء بنسبة (59.4%) تليها إب وكانت أغلب حالات الإعاقة الحركية بسبب الشلل الدماغي بنسبة (16.0%) يلها الأغلام والحوادث بنسبة (13.8%) يلي ذلك إتهاب السحايا (الحصى الشوكية) بنسبة (13.4%) والفيلة الحانية بنسبة (8.0%) وهناك أسباب أخرى بمعدل (28.0%) ومن هنا كان اهتمام هذه الدراسة بدور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات المختلفة في الحياة الاجتماعية والتعرف على الدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسات للمساهمة في تقديم الخدمات لتخفيف من مشكلاتهم. (عمر، 2017)

ولذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

- ✓ ما دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- ✓ ما الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة في رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للتخفيف من مشكلاتهم؟

أهمية الدراسة:

- ✓ توضيح الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ✓ إثراء الخدمة الاجتماعية ومجال رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة بالدور الذي تلعبه في المؤسسات وما الصعوبات التي تواجهها في تحقيق أهدافها.
- ✓ توضيح الدور الذي تلعبه الخدمة الاجتماعية في رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة من خلال مؤسسات المجتمع الخاصة بهم والمساهمة في تطبيق حقوق ذوي الإعاقة.

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على المشكلات الاجتماعية والتعليمية والصحية التي يعاني منها الأشخاص ذوي الإعاقة ودور الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها.



✓ التعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة في رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وما طبيعة المشكلات والصعوبات التي تواجه المعاقين فيها من وجهة نظرهم.

✓ التعرف على طبيعة المشكلات والصعوبات التي تواجه الأخصائي في المؤسسات العاملة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأخصائي الاجتماعي.

#### تساؤلات الدراسة:

✓ ما الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية للتخفيف من المشكلات الاجتماعية والتعليمية والصحية للأشخاص ذوي الإعاقة)

✓ ما دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة في رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وما طبيعة المشكلات والصعوبات التي تواجه المعاقين فيها من وجهة نظرهم؟

✓ ما طبيعة المشكلات والصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات العاملة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر الأخصائي الاجتماعي؟

#### مفاهيم البحث:

الدور: يعرف بأنه مجموع العلاقات الاجتماعية والمعايير السلوكية التي ترتبط بمكانة ما وبأنه مجموعة التوقعات التي يتوقعها مجموعة من الناس من الشخص المني. (عمر، 2017)

كما يعرف الدور على أنه السلوك المتوقع ممن يشغل مكانه أو مركزاً معيناً وذلك من خلال مجموعة من الحقوق والواجبات للشخص في موقف معين وما يقوم به من أعمال، وما يقوم به الآخرون في الموقف ومشاعر الآخرين وأحاسيسهم والتفاعل الذي يتم بين الشخص والآخريين. (ساسي هادف، 2014، ص.32)

المشكلة: هي مواقف معينة تستوجب التصحيح أو ظروف معينة لها تأثيرها على الناس بحيث يخشى المجتمع على تبيد كيانه ونظمه منها، وتتولد نتيجة لعدم إشباع الحاجات. (عمر، 2017، ص.32)

وتعرف أيضاً على أنها صعوبة يواجهها الفرد في موقف حياته الحالي في علاقاته مع شخص أو أشخاص آخرين أو في أداء مهمة أو أكثر من مهام حياته اليومية وهذه الصعوبة تزعجه أو تؤذيه بطريقة ما وتسبب له إضطراباً عاطفياً، لذا يسعى للتخلص منها أو التخفيف من حدتها. عيد، هراطة، عبد الأمير، 2017، ص.62)

المشكلة الاجتماعية: هو ما ينجم عن الإعاقة من مشكلات ترتبط بالبيئة المحيطة بالمعاق سواء كان ذلك مرتبطاً بالأسرة، أو الأصدقاء أو المجتمع. (العموش، العليمان، 2008، ص.10)

التعريف الاجرائي: هو خلل في الأداء الاجتماعي أو موقف غير مرغوب فيه ينتج عنه تعاسه أو شقاء خاص أو عام يتطلب بالتالي إجراء فردي أو جماعي لمواجهته.

المشكلة التعليمية: هو غياب التشريع التربوي الذي ينص على تعليم المعاق وتأهيله أكاديمياً ضمن البرامج التربوية العادية لفئات المعاقين وخاصة ذوي الإعاقة الطبيعية. (سالم، بابا، ونبل، دت: ص.8)

التعريف الإجرائي: هي موقف معقد تعجز فيه قدرات الشخص المعاق عن التصدي لها بفعالية مناسبة بما يعوق أداءه الاجتماعي ويحد من تفوقه الدراسي.

المشكلة الصحية: تتمثل في الضعف في أداء الحواس لوظائفها كالضعف في البصر أو السمع أو النطق أو الإصابات والأورام، التشوهات الخلفية والجلدية وأمراض القلب والفشل الكلوي وغير ذلك مما يسبب سوء التوافق النفسي والاجتماعي حيث يتدنى مفهومه عن نفسه. (سالم، بابا، ونبيل، دت: ص.9)

التعريف الاجرائي: إنها حالة أو موقف غير مرغوب فيه أو عقبة تسد الطريق أمام قدرات الشخص المعاق مما ينتج عنها صعوبات كثيرة في أداء وظائفهم.

مؤسسات ورعاية وتأهيل ذوي الإعاقة: هو تنظيم ينشأ بصورة قصدية، له هيكل وقوانين معينة يعمل كل أعضائه بشكل فعال لتحقيق الأهداف المخطط لها، ويتم توظيف الأيدي العاملة وفق طرق علمية بعيداً عن الاعتبارات الشخصية. (ساسي هادف، 2014: ص.9)

وتعرف أيضاً: بأنها الجهود الحكومية والأهلية والدولية المنظمة الهادفة لإستثمار طاقات الفرد المعاق إلى أقصاها، سواء كانت طاقاته القادرة أو طاقاته القاصرة. (عبدة، 2003: ص.1)

الخدمة الاجتماعية: هي عبارة عن خدمات مهنية، أو عمليات ومجهودات منظمة ذات صبغة علاجية ووقائية وإنسانية تؤدي إلى الناس وتهدف إلى مساعدتهم كأفراد أو جماعات في الوصول إلى حياة كريمة تسودها علاقات طيبة، ومستويات اجتماعية تتماشى مع رغباتهم وإمكاناتهم، وتتفق مع أمانى المجتمع الذي يعيشون فيه. (ناصر 2004: ص.318)

الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المعاقين: هي أحد المجالات التي يتعاون فيها الأخصائي الاجتماعي مع فريق من المتخصصين في مؤسسات تأهيلية متخصصة لتحقيق أهدافها في توفير رعاية متكاملة للمعاقين بما يساهم في تدعيم الوجود الاجتماعي لهم وتكيفهم مع بيئتهم. (أبو المعاطي، 2000: ص.253)

الأشخاص ذوي الاعاقة: هم الأشخاص الذين يتعدون عن مستوى الشخص السوي بشكل واضح سواء في قدراتهم العقلية أو التعليمية أو الاجتماعية أو الانفعالية أو الجسمية مما يترتب على ذلك حاجتهم إلى اي نوع من خدمات الرعاية لتمكينهم لتحقيق اقصى ما تسمح به قدراتهم. (أبو النصر، 2005: ص.23)

كما يعرف بأنه كل شخص يعاني من إعاقة حسية أو جسمية أو عقلية أو نفسية أو اجتماعية تحد من قدرته على القيام بأدواره في العمل والحياه بالشكل الطبيعي والمستقل بحيث يترتب على ذلك حاجته إلى نوع من الخدمات والرعاية وعمليات تأهيله خاصة لتمكنه من تحقيق اقصى ما تسمح به قدراته.

## المبحث الثاني:

### الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة تراثاً نظرياً يمكن الإنطلاق منه للوصول إلى نتائج جديدة تخدم البحث في المجتمعات المختلفة وسوف تقوم الباحثات بعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد متغيراته من القديم إلى الحديث وذلك على النحو التالي: دراسات تناولت دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة:

#### 1. دراسة فتحية عبد الله منقوش (2000) بعنوان:

" مفهوم الذات لدى المعاقين حركياً في اليمن وعلاقته بسمات شخصيتهم "جامعه صنعاء رسالة ماجستير. هدفت الدراسة إلى: الكشف عن العلاقة بين مفهوم الذات لشخصيات المعاقين حركياً في اليمن. وذلك بإتباع مقياس مفهوم الذات لدى المعاقين حركياً واستبيان ايزنك للشخصية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

أن استبيان ايزنك للشخصية يتضمن في صورته العربية والتي تضمنت 90 سؤالاً أظهر التقييم المبدئي للاستبيان بعد عرضه على لجنة المحكمين أن سؤالاً واحداً اعتبره المحكمون انه غير مناسب للمعاقين في البيئة اليمنية تم حذفه من الاستبيان كما أظهرت آراء المحكمين والمعاقين الذين تمت مقابلتهم أن بعض الأسئلة تحتاج إلى تعديل أو حذف كما تم حذف مجال القبول الاجتماعي من الاستبيان لأنه سيؤدي إلى حذف أعداد من عينة المعاقين حركياً مما سيؤدي إلى التأثير على نتائج البحث.

أظهرت مؤشرات الصدق التمييزي بأن الاستبيان بصورته المعدلة يمتلك صدقاً جيداً وأنه يعطي درجة عالية من الاستقرار. (منقوش، 2000)

#### 2. دراسة عبد المنعم رزق أحمد أبورجلية (2004) بعنوان:

"التوافق النفسي والاجتماعي للمكفوفين اليمنيين في محافظة صنعاء" دراسة ميدانية:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التوافق النفسي والاجتماعي لدى المكفوفين اليمنيين في أمانة العاصمة / صنعاء وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع البحث المكون من (300) مكفوف ومكفوفة بواقع (210) ذكور و(90) إناث من مجتمع المكفوفين في صنعاء وقد صمم الباحث مقياساً لغرض استخدامه في الحصول على بيانات يتم خلالها تحديد التوافق النفسي والاجتماعي للمكفوفين في البيئة اليمنية وقد شملت حدود الدراسة على بحث عينة المكفوفين من الذكور والإناث في أمانة العاصمة / صنعاء من الذين كانت إعاقاتهم البصرية منذ الولادة ممن تنحصر أعمارهم بين (15-30) سنة.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق النفسي والاجتماعي لدى المكفوفين عنه لدى المبصرين وأن العادات والسلوكيات تتباين بين شدة التأثير وأخرى قليلة التأثير ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوافق النفسي والاجتماعي تبعاً للنوع البشري للمكفوفين. (أبورجيلة، 2004)

### 3. دراسة صادق عبدة سيف المخلافي (2005) بعنوان:

"فاعلية برنامج إرشادي في تنمية بعض المهارات الشخصية والاجتماعية لدى عينة من الأطفال الصم في الجمهورية اليمنية"

هدفت الدراسة إلى بناء مقياس للمهارات الشخصية والاجتماعية وتصميم برنامج إرشادي وقياس فعاليته في تنميتها مع التحقق من استمرار فعاليتها. اتبع الباحث في بحثه على المنهج التجريبي واستخدم مقياس المهارات الشخصية والاجتماعية من إعدادة الشخصي واختبار الذكاء المصنوع لأحمد زكي صالح المعاد تقنيته من قبل الباحث (2004) واستمارة المستوى الاقتصادي والاجتماعي من إعداد مركز ذوي الإعاقة بتعز ووزعت على عينة قوامها (20) تلميذ وتلميذة من الصم من بين (47) تلميذاً وتلميذة تم اختيارهم من مجمع صينه التريوي في مدينه تعز.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: فعالية البرنامج الإرشادي في تنمية بعض المهارات الشخصية والاجتماعية والتأكيد على وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعة التجريبية والضابطة وعدم وجود فروق بين الذكور والإناث في اكتساب هذه المهارات. (المخلافي، 2005)

### 4. دراسة فتحه عبد الله منقوش (2005):

"أثر البرنامج التأهيلي للمعوقين حركياً في مفهوم الذات واليأس لديهم " جامع صناعاء، لنيل درجة الدكتوراه. هدفت الدراسة إلى: تصميم وإعداد وتطبيق برنامج تأهيلي رياضي يتضمن نشاطاً ثقافياً إرشادياً للمعاقين حركياً والتعرف على تأثير البرنامج التأهيلي الرياضي المعد في البحث في كلاً من مفهوم (الذات واليأس) لدى فئة من المعاقين حركياً المصابين بشلل الأطفال.

وقد استخدمت الباحثة العينة القصدية والمكونة من (12) معاقاً و(18) معاقاً حركياً من جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً ومن جمعية التحدي لرعاية المعاقات أمانة العاصمة صنعاء وتم توزيع العينة إلى مجموعتين متكافئتين تتكون كل مجموعة من (6) و(9) معاق ومعاق على التوالي إحداهما تجريبية تخضع للبرنامج التأهيلي والأخرى ضابطة لا تخضع للبرنامج التأهيلي.

وتوصلت إلى نتائج أهمها:

✓ أن ممارسه الأنشطة الرياضية في وقت الفراغ تؤدي إلى تحقيق بسيط في مفهوم الذات لدى المعاقين وتعمل على إدخال الفرح والسرور في نفوس المعاقين.

✓ الرياضة تشد المعاقين عند المناقشة مع الآخرين في أوقات فراغهم.

✓ يوجد ترحيب من قبل المعاقين الذكور لعملية المشاركة مع غير المعاقين من أفراد المجتمع. (منقوش، 2005)

#### 5.دراسة سبأ ناصر الكميم (2006) بعنوان:

"دراسة لبعض سمات الشخصية لدى الكفيف في مصر"

وهدفت: الدراسة إلى توضيح سمات شخصية الكفيف التي من شأنها مساعدة المتخصصين في مجال تربية ورعاية المكفوفين.

وذلك بإتباع المنهج الوصفي الإرتباطي واستخدمت الباحثة بناء على أهداف الدراسة مقياس وصف الشخصية ومقياس ايزنك ويلسون كأداتين من أدوات الدراسة وقد وزعت على عينة قوامها (120) فردا من المراهقين المكفوفين والذين تراوحت أعمارهم بين (16-19) وقد تم مراعاة التجانس بين أفراد العينة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث الإكفاء في سمات الشخصية السوية وغير السوية وكما شملت تلك الفروق الذكور الإكفاء والذكور المبصرين ما يعني ان الإكفاء لديهم لا واقعية والسبب يعود إلى أساليب تنشئة المعاق بصريا مما يعني محدودية قدرة المعاق بصريا على إقامة العلاقات الاجتماعية. (الكميم،2006)

#### 6.دراسة رنا محمد صبحي عوادة (2007) بعنوان:

" دمج المعاقين حركياً في المجتمع المحلي بيئياً واجتماعياً (دراسة حالة في محافظة نابلس)" جامعة النجاح الوطنية، لنيل درجة الماجستير.

هدفت الدراسة إلى: التعرف على الظروف التي يعيشها المعاقون الفلسطينيون في الواقع البيئي للمعاق حركياً، وأيضاً التعرف على واقع المؤسسات العاملة في تأهيل المعاقين نحو دمج المعاقين فيزيائياً واجتماعياً. وذلك بإتباع المنهج الوصفي الميداني باستخدام الاستمارة عبر المقابلات وكانت عينة الدراسة مكونة من: أولاً: المعاقين من الفئة العمرية (15 إلى 35) ويقدر حجم العينة (185) نسبة (64,9) ذكور و (35,1) إناث.ثانياً: مسؤولي المؤسسات الفلسطينية (الحكومية واهلية) حجم العينة (26) وتم اختيارها بطريقة عشوائية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المعاقين المتعلمين يكونوا على وعي أكثر وإدراك أوسع لفهم ذواتهم وهذا يساعد على تكيفهم الاجتماعي والنفسي.

- تقل فرصة الإدماج عند المعاقين الذين يتلقون تأهيلهم فترة طفولتهم في مؤسسات داخلية وبيتعدون عن اسرهم.

- عدم تطبيق التشريعات على أرض الواقع على جميع المستويات العمرانية والاجتماعية والتي كفلت حق المعاقين بالرعاية والتأهيل ليصل المعاق إلى الاندماج في أنشطة المجتمع المختلفة.

- ان المعاقين في جامعة نابلس لم يصلوا لمرحلة الدمج الاجتماعي الكامل وأيضاً ضعف في وسائل الاعلام الذي يوجه المعاقين نحو الرعاية الصحية والتأهيل والعلاج الطبيعي. (عوادة، 2007)

#### 7. دراسة لعلام عبد النور (2009) بعنوان:

" دور سياسات الرعاية الاجتماعية في تأهيل ودمج المعاق حركياً " دراسة ميدانية بمدينة سطيف. جامعة منتوري (قسنطينة)، لنيل درجة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى: الوقوف على مدى فعالية سياسات الرعاية المعاقين حركياً في تحقيق التأهيل والدمج اللازم لهم في بيئة اجتماعية حضرية.

وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الباحث للاستمارات والاستبيانات وتم اختيار أفراد هذه العينة بطريقة عشوائية وحجم عينة العينة (140) معاق بنسبة تقديرها (4,58) وتم أخذ (7) اسر طبقت معهم المقابلة في مدينة سطيف.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: -تؤدي خدمات الرعاية الاجتماعية إلى التقليل من درجة الإعاقة.

- يساعد الوسط الحضري على تسهيل عملية الدمج الاجتماعي للمعاقين حركياً.

- بعد معرفة واقع سياسات الرعاية الاجتماعية بأنها سيئة وغير كافية مقارنة بعدد وحجم المعاقين في المدينة الجزائرية وأيضا ان المعاق يعاني من التهميش والعزلة. (عبد النور، 2009)

#### 8. دراسة عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي (2012) بعنوان:

"تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعاقين في ضوء خبرات بعض الدول "جامعة الفيوم، لنيل درجة الماجستير

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في مجال تأهيل المعاقين والجهود التي تقوم بها مع المعاقين حركياً في كل من (مصر العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان).

وقد تم إتباع المنهج المقارن بشقية الوصفي والتفسيري واستخدمت الاستبيان في محافظات الفيوم والقليوبية والمنيا من خلال الجمعيات العاملة بمجال تأهيل المعاقين حركياً بمصر وكان عدد أفراد العينة (52) وتم التحليل المقارن بين أوجه التشابه والاختلاف فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية ودورها في تأهيل المعاقين حركياً بين الثلاث الدول وتشمل العوامل (التاريخية، الجغرافية، الاقتصادية، السياسية).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تتميز الولايات المتحدة الأمريكية في إنها تدعو إلى تدعيم وتعزيز برامج التأهيل الشامل والمجاني ويوجد تشابه بين أمريكا واليابان في إنهما تشجعان البحوث التي تهدف إلى منع حدوث الإعاقة الحركية وتحسين خدمات التأهيل والتطوير المستمر للقوانين والتشريعات المتعلقة بمنظمات تأهيل المعاقين وبالرغم من تشابه أهداف المنظمات في مصر ولكن هذا التشابه لا يتجاوز الإطار النظري فالواقع الميداني في مصر يؤكد على عدم تفعيل الأهداف الخاصة بالكشف المبكر عن الإعاقة. (عبد الباقي، 2012)

#### 10. دراسة نجاه ساسي هادف (2013-2014) بعنوان:

" دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الإعاقة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة" دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى: التعرف على دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الإعاقة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة من خلال معرفة تطبيق الإجراءات وبرامج التكوين المهني وتم تقسيم الدراسة إلى جانب نظري وجانب تطبيقي. وذلك بإتباع المنهج الوصفي وأجريت الدراسة في مؤسسات ذوي الإعاقة واستخدمت الملاحظة والمقابلة والاستمارة واستخدم المسح الشامل وذلك لصغر مجتمع البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: -أن التكوين المهني له دور في تأهيل ذوي الإعاقة من وجهة نظر الإداريين والمدرسين من خلال تطبيق إجراءات وبرامج التكوين المهني لهذه الفئة في حين ان التكوين المهني الجيد ينتج عنه شعور ذوي الإعاقة بالرضا. (ساسي هادف، 2014)

#### 11. دراسة ابتسام تاج السرمحي الدين (2017) بعنوان:

" دور الأخصائي في مراكز المعاقين حركياً بولاية الخرطوم، دراسة حالة (مدينة العملاق)، جامعة النيلين، لنيل درجة الماجستير.

هدفت الدراسة إلى: معرفة دور الأخصائي الاجتماعي داخل مراكز الإعاقة ووضع مقترحات تساعد الأسرة والأخصائي في مراكز الإعاقة.

وذلك بإتباع المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة واستخدمت الاستبيان والمقابلة ووزعت على عينة قوامها (80) معاق ومعاقة (53) معاق و(27) معاقة وتم توزيع الاستبيان على اعمار مختلفة من (15 إلى 56 سنة).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: -عدم توفر (مراكز التدريب على الحرف المختلفة والمواد اللازمة للتدريب، عدم مناسبة البرنامج بالمدينة لاحتياجات المعاق، عدم توافر الخدمات الطبية اللازمة).

- عدم وجود توظيف لدور الأخصائي الاجتماعي بالمؤسسة ونقص عدد الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة. وأكدت الدراسة على ان المجتمع بحاجة إلى مزيد من التوعية والإرشاد حتى بأهمية وجود الأخصائي الاجتماعي وبدوره مع المعاقين. (السرهمي الدين، 2017)

#### 12. دراسة خديجة علي حسين عمر (2017) بعنوان:

" دور المنظمات المحلية والدولية في إدماج المعاقين حركياً في الحياة الاجتماعية" دراسة ميدانية بأمانة العاصمة صنعاء هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال الإعاقة في إدماج المعاقين حركياً والمعاقات التي تواجههم من وجهه نظر كادر المنظمات والمعاقين حركياً.

وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن واستخدمت الاستبيان وتم توزيعها على عينتين الأولى مكونة من (183) عامل وعاملة كعينة نهائية من موظفي وإداريين ومدراء المنظمات الدولية والمحلية. الثانية مكونة من (229) معاق ومعاقة في امانة العاصمة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: - يوجد مستوى اقل من المتوسط (الضعيف) في الدور الذي تلعبه المنظمات العاملة في مجال الإعاقة في كافة مجالات الدمج (الاجتماعي، الثقافي، التعليمي، الصحي، الوظيفي، الترفيهي، السياسي) من وجهة نظر كل من العينتين.

- تواجه المنظمات بعض الصعوبات والمشكلات في تنفيذ أعمالها لعدم وجود تنسيق كافي بينها وبين الجهات الحكومية المسئولة عن رعاية المعاقين والعاملة كذلك في مجال حقوق الإنسان والقطاع الصحي. (عمر: 2017)

### المبحث الثالث:

#### النظريات المتعلقة بالإعاقة:

#### - نظرية الدور الاجتماعي :

بدأت نظرية الدور تؤثر في الوقت المعاصر على ممارسات الخدمة الاجتماعية كما أخذ عدد المؤسسات الاجتماعية التي تستخدم تلك النظرية يتزايد تدريجياً ويرجع ذلك إلى ما تتسم به من ثراء مفاهيمها ومكوناتها النظرية وكذا مضامينها التطبيقية وقدرتها على ان تقدم لنا اسلوباً ووسيلة مناسبة لدراسة وتحليل السلوك الاجتماعي في صورته السوية والغير سوية.

ولنظرية الدور موضوعاتها الخاصة بها وهذه الموضوعات تنصب على:

1. الأدوار والمراكز الاجتماعية وخصائصها وتنظيماتها.
2. التوافق الاجتماعي.
3. التنشئة الاجتماعية ومشاكلها.
4. الاعتماد المتبادل بين الأفراد والتخصص وتقسيم العمل.

نستطيع توظيف نظريه الدور من خلال موضوعاتها الخاصة التوافق الاجتماعي عن طريق تقبل الفرد المعاق بشكل عام في المجتمع من خلال الإدماج الاجتماعي وغايته تحقيق المساواة، العدالة وتكافؤ الفرص، المشاركة الكاملة في جوانب الحياه المختلفة ومن خلال الاعتراف بحقوق المعاق والمساواة كغيره من أفراد المجتمع بالإضافة إلى متطلبات الأدوار ومسئولياتها وفقاً للمحددات الثقافية من خلال دور الفرد المعاق ومسئولياته تجاه المجتمع ومدى تقبل أفراد المجتمع وطبيعة الدور الذي يقوم به وهل يستطيع الفرد المعاق ان يؤدي دوره بشكل تام دون التقصير في اداء الدور المنوط به حتى لا يحدث عجز في أداء الدور وبالتالي عجز في وظيفة المجتمع في اشباع احتياجات أفراده وحتى يتجنب المجتمع حالة العجز والقصور في اشباع احتياجاته على المجتمع تأهيله وتدريبه وبالتالي تشغيل المعاق حسب قدراته الصحية لذلك يصبح المعاق مشارك في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعضواً مشاركاً في اشباع احتياجات أفراد المجتمع .

ويركز الاهتمام في الخدمة الاجتماعية على موضوعات التالية:

1. أدوار الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة.



2. متطلبات الأدوار ومسئولياتها وفقاً للمحددات الثقافية.

3. مدى التزام الفرد بها أو عجزه عن أدائها.

التركيز على الأدوار المهنية ومتطلباتها والموائمة بينها وبين أدوار العملاء بهدف إحداث التناسق والتوافق والتكامل .  
(الصدقي: 2017، ص.42:43)

#### -نظرية التعلم الاجتماعي:

وضع روتر عام 1954 نظرية التعلم الاجتماعي وركز فيها على دور الوالدين والمدرسين والأفراد في نمو شخصية الفرد المعاق وفي اكتسابه المعارف والمهارات والعادات واهتم فيها بالتفاعل الاجتماعي بينه وبين أفرانه وبيئته والمدرسين أكثر من اهتمامه بطريق التعلم ونظامه.

وقد استخدم (كروميل) نظرية التعلم الاجتماعي في تعليم المتخلفين ذهنياً وأشار إلى أهمية تفاعل الطفل المعاق مع الأشخاص المهنيين بالنسبة له في البيئة والمدرسة والورشة من خلال هذا التفاعل تنمو شخصيته من مرحلة البحث عن اللذة وتجنب الألم إلى السعي لإثبات الكفاءة والجدارة وإلى تجنبه الفشل وذلك بحسب خبراته مع الآخرين فإن إدراك التقبل والتشجيع على الإنجاز وتوقع النجاح ويسعى لإثبات كفاءه وجدارته وأن إدراك البنية والإهانة وتوقع الفشل.

وأكدت دراسة (سوزان واسبرين) حول المشاعر التي يتعرض لها الوالدين عن ولادة طفل معوق بأنها خليط من اليأس والغضب والحزن والرفض.

أكدت دراسة (ايهاب البيلاوي) عام 1995 حول العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية والسلوك العدواني لذوى الإعاقات السمعية وأنه هناك علاقة بين أسلوب الرفض الأبوي وبين السلوك العدواني من جانب الطفل كما انه هناك علاقة ارتباطيه موجبة بين أسلوب القسوة وظهور السلوك العدواني. (مرسي: 1996، ص.19)

#### رابعاً: المدخل الإيكولوجي:

يشير بعض الباحثين إلى أن البيئة هي ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه الإنسان ويحصل فيه على علاقته مع بني البشر في هذا المدخل إمكانيه فهم حياه المعاق وعلاقته بالمعاقين ومحاولة إيجاد نوع من التوازن والتنسيق بين الأعضاء وبيئاتهم الاجتماعية فكل فرد يعيش في بيئة معينة وفق نمط وتنظيم معين فالأخصائي قادر على فهم المعاقين من خلال سلوكياتهم وعلاقاتهم في المجتمع في البيئة التي يعيشون فيها إذ تتميز بقيم وعادات وعرف وتختلف عن البيئات الأخرى.

المعاق عندما يكون عضو في الجماعة فإنه مع الأيام يكتسب قيمها وعاداتها وغيرها ويتفاعل معها في هذه الحالة أيضاً الأخصائي يفسر سلوكه ويفهمه ومن ثم يساعد على معالجه مشاكله وتجاوزها كما أن التفاعل يحدث بين الإنسان وبيئته نتيجة لتبادل المصادر والحاجات والتوقعات والدوافع وغيرها

في هذا المدخل الفرد الأخصائي يعالج الفرد المعاق ويعدل سلوكه بمعرفة العادات وقيم وعرف البيئة التي ينتمي لها الفرد وإذا تأثر في تصرفاته وسلوكياته ويمكن معرفه السلوكيات عن طريق البيئة وبالتالي إيجاد السبل المثلى لمساعدته الأفراد وتنمية قدراتهم. (السيد، جمعة: 2001، ص.349)

#### خامساً: المدخل التفاعلي:

يرى بينكس ومايناهان أن الخدمة الاجتماعية تهتم بالتفاعل الذي يحدث بين المعاقين وبيئاتهم الاجتماعية، بهدف مساعدتهم على القيام بواجباتهم الحياتية، وتحقيق آمالهم، بأقل قدر ممكن من التوتر والضغط.

وعن طريق المدخل التفاعلي يستطيع الأخصائي الاجتماعي فهم دوافع وسلوك المعاق، وتفسيره وتوجيهه، كما يساعده على تحليل علاقاته مع أفراد بيئته وتقويتها وتدعيمها. (شبير: 2014، ص.3)

#### المبحث الرابع:

#### طرق الخدمة الاجتماعية وأدوار الأخصائي الاجتماعي في مجال رعاية المعاقين:

##### تمهيد:

من الطبيعي أن الخدمة الاجتماعية أكثر المهن الإنسانية التصاقاً بالإنسان، حيث تسعى إلى إيجاد طرق تمكنها من أن تكون أكثر تجاوباً والتقاءً به في مختلف نواحي حياته، ومن الحقائق العلمية أن للحياة الإنسانية ثلاثة أوجه، أولها فرد له شخصيته المستقلة، وثانيها أنه عضو في جماعة أو أكثر، وثالثها عضو في المجتمع، ومنه قسمت هذه الطرق إلى ثلاثة أقسام طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة، وطريقة تنظيم المجتمع، ويعتمد الأخصائي الاجتماعي في عمله مع المعاقين على الطرق الثلاثة.

#### أولاً: طريقة خدمة الفرد

المفهوم: يقصد بطريقة خدمة الفرد المعاق تلك الجهود التي يبذلها أخصائي الخدمة الاجتماعية لمساعدة الفرد المعاق على التكيف مع إعاقته وفهم ذاته وإمكانياته.

#### • خطوات طريقة خدمة الفرد المعاق بالمركز:

يتبع الأخصائي الاجتماعي في حله لمشكلة ما يعاني منها الشخص المعاق بالمركز الخطوات التالية: (الدراسة، التشخيص، العلاج، التنفيذ والمتابعة) (صالح: 1999، ص.66)

#### الدراسة:

تعتبر أهم خطوة يقوم بها الأخصائي الاجتماعي، ففيها يقوم بجمع المعلومات حول العميل من الناحية الجسمية، العقلية، النفسية والاجتماعية، قصد التعرف على الأسباب التي أدت بالفرد المعاق للوقوع في المشكلات.

#### • المعلومات المتعلقة بماضي المعاق:

تتمثل في تاريخ ومكان ازدياد الشخص المعاق عدد أفراد أسرته الأحياء والمتوفيين منهم، تاريخ وفاتهم، أسباب الوفاة. تاريخ إصابتهم بالإعاقة وهل سبب الإعاقة وراثي؟ أو انه تعرض لحادث ما؟ فيما يتمثل هذا الحادث؟ ومعلومات عن المستوى الثقافي لأفراد أسرته.

#### • المعلومات المتعلقة بحاضر المعاق:

وتتمثل في علاقته بأبوية وإخوانه وزملائه بالمركز، والناحية الاقتصادية لأسرته، هل أبوه يعمل أم لا؟ وطبيعة المسكن الذي يسكنه ن هل يتوفر فيه الشروط الصحية؟ أم لا؟ كما يجب معرفة الأماكن التي يزورها بعد انتهائه من الدراسة بالمركز مساء إن كان خارجياً، والرفاق الذين يتعامل معهم، ومعرفة المستوى الذهني للفرد المعاق ووضعه النفسي، وذلك بمساعدة أخصائي نفسي، الذي يخضعه لاختبارات ومقاييس الذكاء والشخصية لتتمكن من معرفة ميوله وطموحاته.

كما يتعرف على سلوكياته سواء كانت داخل المركز أو خارجه، هل يمارس سلوكيات انحرافية أم لا؟ كالتدخين وشرب الخمر، مصاحبة رفاق السوء. هل يقوم بأعمال الشغب داخل المركز؟ هل يقوم سلوكيات عشوائية تجاه الآخرين؟

#### • التشخيص:

ويعني تحديد طبيعة المشكلة ونوعيتها الخاصة، مع محاولة علمية لتفسير أسبابها بصورة توضح أكثر العوامل طواعية العلاج.

والتشخيص هو الخطوة الثانية بعد الدراسة وفيه يقوم الأخصائي الاجتماعي بتشخيص المشكلة التي يعاني منها المعاق، وذلك بتحليل المعلومات وتطبيقها وترتيبها حسب الأولوية ليصل في الأخير إلى معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت بالمعاق إلى الوقوع في المشكلة ويتوقف نجاح هذا التشخيص على الأخصائي وكفاءته المهنية حيث يقوم بالإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي المشكلة؟ ما هي العوامل المسببة لها؟ ما علاقة تلك العوامل ببعضها البعض؟

#### • العلاج:

بعد التشخيص يقوم الأخصائي الاجتماعي بمباشرة العلاج المناسب للمشكلة واقتراح الحلول المناسبة لها، ويكون هذا العلاج.

• علاج ذاتي وهو: نوع من العلاج يوجه مباشرة إلى العميل بمكونات شخصيته الجسمية والنفسية والعقلية، لإزالة ما فيها من عوامل معطلة ومعوقة لتكيف العميل. (فهبي: 1998، ص.118) ويكون بإحداث التغيير المقصود على شخصية الفرد المعاق، كأن يصحح له بعض السلوكيات الأخلاقية أو الإضافية بإكسابه بعض القيم والمعايير الأخلاقية.

- علاج بيئي وهو: العلاج الذي يوجه للظروف المحيطة بالعمل والمسببة للمشكلة ويكون ذلك بإحداث التغيير المقصود على بعض عناصر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها أو تغييرها كلها إذا كانت هي السبب في حدوث مشكلاته التي تعيق إدماجه اجتماعياً كأن يبعده عن جماعة رفاقه السوء التي كانت تتسبب في مشكلاته.
  - التنفيذ: وهذه الخطوة التالية بعد العلاج يقوم فيها الأخصائي الاجتماعي بتطبيق الحل المناسب لعلاج مشكلة الفرد المعاق.
  - المتابعة: يستمر دور الأخصائي الاجتماعي في متابعة العلاج المطبق على الحالة والتغييرات الحاصلة، لمعرفة مدى ملائمة الحل المنفذ على الحالة وتكيفها معه، وهذا لتفادي حدوث تغييرات غير مرغوب فيها، ومن شأنها تعقيد الحالة.
- ثانياً: طريقة خدمة الجماعة:
- مفهوم:

هي طريقة يستخدمها الأخصائي الاجتماعي للعمل مع الأفراد المعاقين في الجماعات التي ينتمون إليها، بغرض توجيه جماعة المعاقين ليصبحوا مواطنين صالحين.

- خطوات طريقة خدمة الجماعة للمعوقين:
- يتبع الأخصائي الاجتماعي في خدمة جماعة المعاقين نفس خطوات طريقة خدمة الفرد المعاق وهي باختصار:
- الدراسة: ويقوم فيها الأخصائي الاجتماعي بدراسة المعاقين في حالة الاستاتيكا (السكون) وفي حالة الديناميكا (الحركة).

- في حالة الاستاتيكا (السكون): ويدرس الأخصائي الاجتماعي تكوين جماعة المعاقين، ونظامها ومناهج عملها وأهدافها، ويبحث عن السبب، فقد يكمن سبب المشكلة الذي تعاني منه جماعة المعاقين بمركز التكوين المبني للمعوقين في البرنامج الذي تدير عليه.

- في حالة الديناميكا (الحركة): ويدرس الأخصائي الاجتماعي تفاعل الجماعة مع المنهج والبرنامج والنظم والإمكانات، فقد يكون الخلل الذي تعاني منه جماعة المعاقين بالمركز ناتج عن سوء تفاعل أفراد الجماعة مع المنهج أو مع البرامج أو سوء استغلال الإمكانيات المتاحة لها. (صالح: 1999، ص. 66)

- التشخيص والعلاج والتنفيذ والمتابعة: بعد الدراسة تأتي عملية التشخيص للمشكلة التي يعاني منها جماعة المعاقين وإيجاد الحل المناسب لها وتنفيذه ويشرف على متابعة العلاج، لمعرفة مدى تكيفها معه.

- أهداف خدمة الجماعة مع المعاقين: تهدف خدمة الجماعة مع المعاقين الى:

- ✓ المساعدة في التغلب على الإعاقة والتحرك نحو الشفاء.
- ✓ تأهيل المعاق اجتماعياً حتى يعود الى مجتمعه، وقد استعاد قدرته على إقامة علاقات اجتماعية.
- ✓ تأكيد ثقة المعاق في نفسه وقدراته.

✓ مساعدة المعاق على تغيير اتجاهاته نحو إعاقته حتى لا يستسلم لها أو يكتسب اتجاهات معينة نتيجة لمرضة تلازمه بعد الشفاء.

✓ عدم تعطيل طاقات المعاق واستغلالها حسب قدرته، ورأي الطبيب بقدر الإمكان.

✓ مساعدة المعاق على الاحتفاظ باتجاهاته الإيجابية السليمة وعدم اختلالها نتيجة الإعاقة.

ثالثاً: طريقة تنظيم المجتمع:

مفهوم:

تعرف بانها: طريقة للخدمة الاجتماعية يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون والمتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة حكومية وشعبية وفي مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية، وفقاً لخطط مرسومة في حدود السياسية العامة.

وتعرف طريقة تنظيم المجتمع على انها الأسلوب الذي يتبعه أخصائي الخدمة الاجتماعية لمساعدة مجتمع المعاقين بالمركز وخارجه على التكيف مع إعاقتهم والاندماج بالمجتمع. (صالح: 1999، ص.84)

#### • خطوات وعمليات تنظيم المجتمع:

ويقوم بهذه العملية مجموعة من الأخصائيين الاجتماعيين مع مختصين معاونين وتتبع عدة خطوات والتي هي كالاتي:

• **دراسة المجتمع:** وتتم الدراسة لجميع مكونات مجتمع المعاقين داخل المركز من حيث عددهم والتوزيع العمري لهم، الجوانب التعليمية لهم والموارد المتاحة في المركز والتي يمكن استثمارها والتنظيمات التي يتبعها المركز وكذلك دراسة المسيرين للمركز، ودراسة خبرة المركز في مواجهة مشكلاتهم التي يواجهها مجتمع المعاقين كذلك دراسة المحاولات التي تتم لمواجهة احتياجات المعاقين في أسرهم ودراسة كل ما يخص مجتمع المعاقين داخل المركز.

• **إقامة علاقة مهنية:** تعتبر هذه العملية من أهم عمليات تنظيم المجتمع لما لها من أهمية في فتح قنوات الاتصال بين المسيرين والمؤطرين والمربين والعاملين على تأهيل المعاقين.

• **جمع وتحليل البيانات:** وتأتي هذه الخطوة مكملة للخطوات السابقة بعد عملية الدراسة المستفيضة للمجتمع، ومعرفة الأولويات لمواجهة هذه الاحتياجات بهدف رسم الخطط ووضع البرامج لمواجهة هذه الاحتياجات وخلق موارد وتنظيمات جديدة وتكمن أهمية هذه العملية في التعرف على الإمكانيات المادية والبشرية للمركز.

• **مرحلة التنفيذ:** وتأتي هذه المرحلة بعد المراحل السابقة في ضوء اختيار البديل المناسب والاتفاق على البدء في الأعمال التي لها الأولوية الكبرى لخدمة المعاقين داخل المركز، وفقاً للموارد المتاحة والخبرات المتوفرة.

• **مرحلة التقييم:** وتأتي هذه المرحلة للتأكد من الوصول إلى الأهداف التي قامت من أجلها تلك الأعمال، للتعرف على أسباب النجاح أو الفشل وكيفية تحسين ذلك وتفادي المشكلات الأخرى في المستقبل. (صالح: 1999، ص.84)

#### • أهداف طريقة تنظيم المجتمع:

✓ التعرف على إمكانيات واحتياجات ومشكلات المعاقين وذلك من خلال تشجيع الباحثين على القيام بإحصائيات وبحوث ميدانية حول احتياجات وموارد فئة المعاقين.

- ✓ العمل على تحقيق التوازن في توزيع الخدمات الاجتماعية حسب الاحتياجات الواقعية لفئة بقية المجالات.
- ✓ توفير الخدمات الاجتماعية للمعوقين أينما وجدوا، واستغلال واستثمار الإمكانيات والموارد المتاحة لإشباع حاجاتهم.. (فهبي: 1998، ص.148).

#### رابعاً: أدوار الأخصائي الاجتماعي

إن الأخصائي الاجتماعي هو من أعد خصيصاً للعمل مع الإعاقة علمياً ومهارياً وسلوكياً ونفسياً ولكي يستطيع القيام بمهمته لا بد أن تتوافر فيه الميزات الخاصة، والمتمثلة في المعرفة العلمية التي تساعد على فهم ودراسة سلوك المعاق، ودوافعه والعوامل التي تؤثر فيه، بما تعينه على توجيهه نحو الغايات التي يهدف إليها، وكذلك المهارة التي على العمل، وأيضاً القدرة على التقويم لمشكلة المعاق، أما الأدوار التي يقوم بها فهي متكاملة ومشاركة في دور واحد فقط، وتكمن أهميتها في تحقيق التكيف الذاتي والاجتماعي للمعوق من أجل الإدماج في المجتمع الذي يعيش فيه. (عمر: 2017، ص.91،90)

#### - دور الأخصائي الاجتماعي مع المعاقين:

- دراسة مشكلات المعاق ومعرفة العوامل المؤدية لها وتصبير المعاق بها.
- تخفيف المشاعر السلبية لدى المعاق تجاه حالته كمعاق وتجاه ظروفه الصعبة.
- تخفيف ضغوط الحياة والعمل والدراسة لدى المعاق.
- مساعدة المعاق على تقبل إعاقته وتحويل طاقاته نحو تنمية قدراته.
- مساعده المعاق على إشباع حاجاته ومواجهة مشكلاته.
- مساعده المعاق على التوافق مع نفسه والمجتمع المحيط به.
- مساعده المعاق على الاستفادة من برامج وخدمات المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين. (أبو النصر: 2005، ص.251،255)
- دراسة الحالة الاجتماعية للمعاقين المتقدمين والراغبين بالالتحاق بالمؤسسة.
- اكتشاف ميول ومهارات المعاقين وتوجيهها التوجيه المناسب.
- تنمية قدرات المعاق في الحصول على الأجهزة التعويضية اللازمة بحالته.
- التخفيف من حده الاضطرابات النفسية التي يعاني منها المعاق الناتجة عن إعاقته.
- المساعدة في تقديم مختلف الخدمات التي يحتاجها المعاق سواء كانت طبية أو نفسية أو اجتماعية.
- إعداد التقارير الشهرية والدورية والسنوية عن أنشطته وبرامج العمل مع المعاقين.
- مساعدة المعاق في التغلب على المشكلات التي تعترضه وخاصة فيما يتعلق بتأهيله المهني.
- مساعده المعاقين عن طريق تفعيل التشريعات والقوانين سواء في مجال العمل أو الدراسة... الخ. (الرنطيسي: 2013، ص. 6.4)

#### - دور الأخصائي الاجتماعي مع أسرة المعاق:

يعمل الأخصائي الاجتماعي مع أسرة المعاقين كذلك لان الأمر تتعرض للعديد من المشكلات التي تواجهها، ويكمن دور الأخصائي الاجتماعي في مواجهه الإحباطات التي تمر بها الأسرة في مجالات الحصول على الخدمات والمساعدات (عمر: 2017، ص.91،905) وزيادة على هذ الدور هناك أدوار ضرورية للأخصائي الاجتماعي مع اسر المعاقين ويمكن تحديدها فيما يلي:

- مساعدة أسرة المعاق على مواجهة مشكلاتها بما يسهم في حل مشكلات المعاق.
- تهيئه مناخ أسري مناسب وداعم ومشجع يساعد المعاق على التعامل مع إعاقته بالشكل المناسب.
- إشراك الأسرة في جميع مراحل عملية المساعدة للمعاق.
- توعية الأسرة بأساليب التعامل السليم مع المعاق.
- توضيح أهمية دور الأسرة في إقناع المعاق بالاتجاهات والسلوكيات الإيجابية المناسبة وفي تعديل الاتجاهات والسلوكيات السلبية غير المناسبة.
- التأكيد على دور الأسرة في مواجهه مشكلات المعاق وفي متابعة الخطط التأهيلية ونجاحها. (أبو النصر: 2005، ص.251،255)
- التعرف على الواقع الاجتماعي لأسرة المعاق وردود أفعالها تجاه المعاق.
- تزويد اسرة المعاق بالمعلومات عن الإعاقة وأسبابها وكيفية التعامل مع المعاق ومشكلاته واحتياجاته.
- بناء وتنمية علاقات مهنية فعالة مع المعاق وأسرته قائمة على الثقة والاحترام المتبادل وإظهار مشاعر الاهتمام والتقبل والمساندة والتشجيع.
- مساعدة اسرة المعاق على التخلص من المشاعر السلبية تجاه الإعاقة وتصحيح مفاهيمها عن حالة المعاق.
- تشجيع الأسرة ومساعدتها على التعرف على الأساليب الملائمة لشغل أوقات فراغ المعاق وفقاً لنمط إعاقته وطبيعتها.
- توسيع دائرة الاتصال بين الهيئات المعنية بتقديم خدمات وبرامج المعاقين وبين أسر المعاقين.
- دعم اسرة المعاق حتى تتمكن من تحمل مسؤولية تنشأت أبنها اجتماعيا وتربوياً وصحياً ونفسياً.
- مساعده أفراد الأسرة على تقبل المعاق واحترامه، وعلى إكسابه الثقة في نفسه وعدم تحسيسه بالنقص والدونية والنبد (الرنطيسي: 2013، ص. 4،6)

#### - دور الأخصائي الاجتماعي مع المجتمع ككل:

- المشاركة في تنسيق جهود المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- المساهمة في تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض التي تناقش احتياجات ومشكلات المعاقين، وأوضاع مؤسسات وجمعيات المعاقين، ووضع التوصيات الخاصة بذلك وتوصيلها بشكل جيد وفعال للمسؤولين المناسبين.
- العمل على نشر الوعي بين المواطنين بكيفية التعامل المناسب مع المعاقين وطرق الوقاية من الإعاقة.

- توعية المجتمع وتبصيره بالإعاقة وأسبابها وكيفية مواجهتها.
- تنوير الرأي العام عبر كافة وسائل الاتصال الجماهيري بمشكلات المعاقين، بهدف تعديل الاتجاهات الخاطئة لدى الجماهير تجاه الإعاقة والشخص المعاق. (أبو النصر: 2005، ص. 251، 255)
- المساهمة في وضع الخطط العامة لرعاية وتأهيل المعاقين.
- تغيير وتعديل نظرة بعض أفراد المجتمع السلبية تجاه المعاقين، وتوعيتهم بكيفية التعامل معهم.
- حث أصحاب الأعمال على تشغيل المعاقين وتوفير الوسائل اللازمة للحفاظ على سلامتهم.
- الدعوة إلى تنفيذ الهندسة التأهيلية لمساكن ومؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين.
- الدعوة إلى إصدار مزيد من التشريعات التي تهدف إلى رعاية وتأهيل المعاقين وتسهيل الحياة لهم.
- العمل على توفير المزيد من المصانع المحمية لعمل المعاقين. (الرنيتسي: 2013، ص. 4، 6)

#### المبحث الخامس:

#### الجانب الميداني:

#### أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة

يتناول هذا المبحث الطريقة والإجراءات التي تمت للتعرف إلى دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة، ودور الأخصائي الاجتماعي في مؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لتخفيف من مشكلاتهم.

#### نوع الدراسة:

دراسة وصفية تحليلية تستهدف التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة، ودور الأخصائي الاجتماعي في مؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لتخفيف من مشكلاتهم.

#### منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها، وفي ضوء الأسئلة التي يسعى البحث للإجابة عنها، فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها والربط بين مدلولاتها، للوصول إلى الاستنتاجات التي تسهم في فهم دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة، ودور الأخصائي الاجتماعي في مؤسسات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة لتخفيف من مشكلاتهم.

#### منهجية التحليل:

استخدمت الباحثة برنامج التحليل الإحصائي spss، وهو برنامج التحليل الإحصائي الذي يمكن من خلاله استخراج المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومستوى الدلالة لعبارات الاستبيان.

#### أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة لجمع البيانات على أده الاستبيان (استبانة خصصت لذوي الإعاقة واستبانة للأخصائي الاجتماعي) كأداة أساسية ورئيسة لجمع البيانات وقد تم إعداد الاستبيان.



### مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هم الطلبة ذوي الإعاقة، وبلغت عينة البحث (117)، منهم (100) من الطلبة المعاقين منهم (39) من الذكور و(61) من الإناث منهم (25) إعاقة سمعية، و(25) إعاقة بصرية و(25) إعاقة حركية و(25) إعاقة ذهنية و(17) من الأخصائيين الاجتماعيين أو القائمين بأعمالهم. كما هو موضح بالجدول 01

جدول رقم 01: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري المهنة والجنس.

المتغير	الجنس	التكرار
الأخصائي	ذكر	5
	أنثى	12
	مجموع الفئة	17
المعاقين	ذكر	39
	أنثى	61
	مجموع الفئة	100
المجموع		117

### المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستبانات تم تفرغ البيانات، ومعالجتها إحصائياً للإجابة عن السؤال الأول والثاني، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإيجاد درجات الأهمية لفقرات الاستبانة. وكانت إجابات الأفراد محصورة ضمن 3 إجابات من 1 إلى 3. وقد أعطيت الفقرات في جميع المجالات أوزاناً متساوية. كما أعطي أعلى تدرج في الموافقة 3 درجات، وأدنى تدرج في الموافقة درجة واحدة، مرتبة ترتيباً تنازلياً.

### ثانياً: نتائج الدراسة

فيما يلي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة، وأهدافها.

#### نتائج السؤال الأول: ما دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة؟

للتعرف على دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر المعاقين تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الاجتماعي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول، والجدول من (11-15) على مستوى كل فقرة.

يبين الجدول (2) أن المتوسط الحسابي الكلي للدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الاجتماعي (1.87) في المستوى المتوسط وعند التمعن في فقرات المقياس فإن الفقرة التي جاءت بأعلى مستوى من وجهة نظر المعاقين هي الفقرة 3 " تقدم الجمعية أنشطة اجتماعية للمعاقين مع أسرهم " بمتوسط حسابي (2.27) وهي في المستوى المتوسط ، تلتها الفقرة 5 " تقدم الجمعية برامج تثقيفية لأسر

المعاقين" وبمتوسط حسابي (2.23)، وهي في المستوى المتوسط أيضاً، وجاءت الفقرة 1 " تقدم الجمعية للمعاقين العديد من البرامج التي تعمل على إخراجهم من حالته النفسية والاجتماعية الصعبة في المرتبة الأخيرة من وجهة نظر الطلاب المعاقين فيللدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الاجتماعي وبمتوسط حسابي (1.56) وهي في المستوى المنخفض، ويدل هذا على عدم اهتمام المؤسسات والجمعيات على اشراك الأسرة والبيئة المحيطة بالمعاقين في البرامج والأنشطة الاجتماعية، وانما تقتصر على تقديم الخدمات الأساسية النفسية والاجتماعية للمعاقين فقط، حيث تعتبر الخدمات الاجتماعية ضعيفة جداً في المؤسسات والجمعيات بالنسبة للخدمات التعليمية والصحية.

جدول رقم 02: الدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الاجتماعي

المعاقين				الفقرة	هـ
مستوى الدلالة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
منخفض	9	.75	1.56	تقدم الجمعية للمعاقين العديد من البرامج التي تعمل على إخراجهم من حالته النفسية والاجتماعية الصعبة.	1
متوسط	3	.87	2.10	تقدم الجمعية دورات تدريبية لأسرة المعاق حتى يتسنى لهم التعامل معه.	2
متوسط	1	.86	2.27	تقدم الجمعية أنشطة اجتماعية للمعاقين مع اسرهم.	3
متوسط	7	.78	1.73	تقدم الجمعية العديد من الدورات التدريبية التنموية للمعاقين.	4
متوسط	2	.83	2.23	تقدم الجمعية برامج تثقيفية لأسر المعاقين.	5
متوسط	6	.88	1.74	تقدم الجمعية دعم للمعاقين في إقامة أنشطة ثقافية متعددة (مسرحيات، أمسيات شعرية.. الخ)	6
متوسط	8	.83	1.69	تقوم الجمعية بأشراك المعاقين في أنشطة ترفيهية بشكل جماعي.	7
متوسط	8	.77	1.69	تقيم الجمعية يوم مفتوح للمعاقين بشكل دوري.	8
متوسط	5	.80	1.85	تقدم الجمعية للمعاقين برامج لخلق الوعي الثقافي لديهم.	9
متوسط	4	.91	1.91	تهتم الجمعية بتنمية المهارات الشخصية للمعاق (العزف، الرسم، الغناء	10
متوسط		.82	1.87	المتوسط العام	

ويبين الجدول (3) أن المتوسط الحسابي الكلي للدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال التعليمي (1.96) في المستوى المتوسط، وعند التمعن في فقرات المقياس فإن الفقرة التي جاءت بأعلى مستوى من وجهة نظر الطلاب المعاقين هي الفقرة 5 " تحرص الجمعية على التحاق المعاقين بالمعاهد التعليمية التأهيلية في مجال التكنولوجيا " بمتوسط حسابي (2.54) وهي في المستوى المتوسط، تلتها الفقرة 6 " تحرص التحاق المعاقين بالمعاهد المهنية والتعليم التقني. " وبمتوسط حسابي (2.42) وهي في المستوى المتوسط أيضاً، وجاءت الفقرة 2 " تقدم الجمعية وسائل تعليمية خاصة بالمعاقين " في المرتبة الأخيرة في الدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال التعليمي وبمتوسط حسابي (1.41) وهي في المستوى المنخفض، ويدل هذا على عدم اهتمام المؤسسات والجمعيات برفع المستوى الثقافي والتكنولوجي للمعاقين، وانما تقتصر على تقديم الوسائل التعليمية الخاصة بالمعاقين والمنهج التعليمي الأساسي.

الجدول رقم 03: الدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال التعليمي.

رقم	الفقرة	المعاقين			
		المتوسط الحسابي	المتوسط	الإحتراف	الترتيب
1	تعمل الجمعية على تهيئة المباني بما يتلاءم مع احتياجات المعاقين.	1.43	.71	8	منخفض
2	تقدم الجمعية وسائل تعليمية خاصة بالمعاقين.	1.41	.68	9	منخفض
3	أقامه الجمعية دورات تدريبية لتدريب وتأهيل المعلمين بطرق كيفية التعامل مع المعاق.	1.69	.77	7	متوسط
4	توفر الجمعية أخصائيين اجتماعيين ونفسيين لإرشاد الطلاب المعاقين.	1.98	.88	6	متوسط
5	تحرص الجمعية على التحاق المعاقين بالمعاهد التعليمية التأهيلية في مجال التكنولوجيا.	2.54	.74	1	عالي
6	تحرص التحاق المعاقين بالمعاهد المهنية والتعليم التقني.	2.42	.81	2	متوسط
7	يحصل الطالب المعاق على فرصة الإلتحاق بالمقاعد المجانية في الجامعات الحكومية والأهلية.	2.14	.84	3	متوسط
8	يحصل الطالب المعاق على دعم في تحمل الرسوم الدراسية الجامعية.	2.05	.88	4	متوسط
9	تقدم الجمعية بتقديم دورات تدريبية في التأهيل المهني للمعاقين.	2.00	.86	5	متوسط
	المتوسط العام	1.96	.79		متوسط

يبين الجدول (4) أن المتوسط الحسابي الكلي للدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الصحي (2.01) في المستوى المتوسط وعند التمعن في فقرات المقياس فإن الفقرة التي جاءت بأعلى مستوى من وجهة نظر الطلاب المعاقين هي الفقرة 5 "تقوم الجمعية بإشراك المعاقين في الدورات الصحية التي تقيمها منظمات صحية عالمية" بمتوسط حسابي (2.48) وهي في المستوى المتوسط، تلتها الفقرة 1 "تقوم الجمعية بإقامة دورات في الإسعافات الأولية لتأهيل المعاقين في المجال الصحي". وبمتوسط حسابي (2.43) وهي في المستوى المتوسط أيضاً، وجاءت الفقرة 2 "توفر الجمعية أجهزة مساعدة للمعاقين (كراسي، سماعات، عكازات، ... الخ" في المرتبة الأخيرة في الدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الصحي وبمتوسط حسابي (1.41) وهي في المستوى المنخفض، وبدل هذا على أن الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات والجمعيات بسيطة حيث تقتصر على توفير بعض الأجهزة المساعدة للمعاقين.

جدول رقم 04: الدور الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة المجال الصحي

الفرقة	الفرقة	المعاقين			
		المتوسط الحسابي	المعياري	الانحراف	الترتيب
		الدالة	مستوى		
1	تقوم الجمعية بإقامة دورات في الإسعافات الأولية لتأهيل المعاقين في المجال الصحي.	2.43	.79	2	متوسط
2	توفر الجمعية أجهزة مساعدة للمعاقين (كراسي، سماعات، عكازات... الخ)	1.47	.70	9	منخفض
3	تتحمل الجمعية تكاليف الأدوية للمعاقين.	1.72	.79	8	متوسط
4	تقوم الجمعية بتحويل الحالات الصعبة من المعاقين الى المستشفيات داخل البلد	1.79	.91	7	متوسط
5	تقوم الجمعية بإشراك المعاقين في الدورات الصحية التي تقيمها منظمات صحية عالمية.	2.48	.77	1	متوسط
6	تقوم الجمعية بتوفير خدمة الفحص الطبي والتشخيص للحالات المرضية للمعاقين.	2.16	.88	4	متوسط
7	توفر الجمعية خدمة زراعة (أطراف) صناعية للمعاقين حسب التقرير الصحي.	2.32	.83	3	متوسط
8	تقوم الجمعية بإقامة توعية للمعاقين واسرهم بكيفية التعامل مع الأجهزة المساعدة	1.94	.89	5	متوسط

متوسط	6	.86	1.83	توفر الجمعية الأجهزة والمعدات الحديثة المساعدة للمعاقين.	9
متوسط		.82	2.01	المتوسط العام	

يبين الجدول (5) أن المتوسط الحسابي الكلي للدور الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة (1.98) في المستوى المتوسط وعند التمعن في فقرات المقياس فإن الفقرة التي جاءت بأعلى مستوى من وجهة نظر الطلاب المعاقين هي الفقرة 3 "يقوم الأخصائي الاجتماعي بزيارة المعاق وأسرتة." بمتوسط حسابي (2.51) وهي في المستوى العالي، تلتها الفقرة 1 "يقدم الأخصائي الاجتماعي برامج تتناسب مع احتياجات المعاقين" وبمتوسط حسابي (2.00) وهي في المستوى المتوسط وجاءت الفقرة 5 "يوجد تحسن وأثر إيجابي في المعاق بعد التحاقه بالجمعية وتنفيذ البرامج التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي." في المرتبة الأخيرة فيالدور الذي يقوم به الأخصائي في المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة وبمتوسط حسابي (1.49) وهي في المستوى المنخفض، ويدل هذا على ان دور الأخصائي الاجتماعي مفقود وغير واضح في المؤسسات والجمعيات ولا يتم تحقيق الجودة المهنية لعدم تناسب عدد الأخصائيين الإجتماعيين مع عدد المعاقين.

جدول رقم 05: دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة

المعاقين				الفقرة	الرقم
مستوى الدلالة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
متوسط	2	.85	2.00	يقدم الأخصائي الاجتماعي برامج تتناسب مع احتياجات المعاقين.	1
متوسط	4	.87	1.96	يقوم الأخصائي الاجتماعي باستشارة المعاقين عن البرامج التي سيقوم بتقديمها.	2
متوسط	1	.79	2.51	يقوم الأخصائي الاجتماعي بزيارة المعاق وأسرتة.	3
متوسط	3	.88	1.98	يقوم الأخصائي الاجتماعي بمقابلتكم بشكل دوري في الجمعية.	4
متوسط	5	.70	1.49	يوجد تحسن وأثر إيجابي في المعاق بعد التحاقه بالجمعية وتنفيذ البرامج التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي.	5
متوسط		.81	1.98	المتوسط العام	

يبين الجدول (6) أن المتوسط الحسابي الكلي لل صعوبات التي تواجه المعاق في الحصول على الخدمات التي تقوم بها المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة (1.75) في المستوى المتوسط وعند التمعن في فقرات المقياس فإن الفقرة التي جاءت بأعلى مستوى من وجهة نظر الطلاب المعاقين هي الفقرة 1 "تعقد الإجراءات الإدارية للحصول على الخدمات في الجمعية" بمتوسط حسابي (1.91) وهي في المستوى المتوسط ، تلتها الفقرة 3 " مستوى تعامل المجتمع والدولة مع المعاق " بمتوسط حسابي وهي في المستوى المتوسط وبمتوسط حسابي (1.81) وهي في المستوى المتوسط وجاءت الفقرة 2 "مستوى المعاملة من قبل المشرفين في الجمعية مع المعاق ." في المرتبة الأخيرة من الصعوبات التي تواجه المعاق في المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة وبمتوسط حسابي (1.54) وهي في المستوى المنخفض، ويدل هذا على ان المعاق واسرته يواجهون العديد من الصعوبات وتعقد الإجراءات للحصول على الخدمات والضغط على المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال المعاقين لعدم اهتمام الدولة بهذه الفئة وتطبيق الحقوق والقوانين على الواقع.

جدول رقم 06: الصعوبات التي تواجه المعاق في المؤسسات والجمعيات العاملة للتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة

الفقرة	الفقرة	المعاقين		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تعقد الإجراءات الإدارية للحصول على الخدمات في الجمعية.	1.91	.81	1
2	مستوى المعاملة من قبل المشرفين في الجمعية مع المعاق.	1.54	.71	3
3	مستوى تعامل المجتمع والدولة مع المعاق.	1.81	.83	2
	المتوسط العام	1.75	.78	متوسط

نتائج السؤال الثاني: ما الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة؟

للتعرف الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة من وجهة نظر الأخصائي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة، والجدول رقم (7) على مستوى كل فقرة.

يبين الجدول (7) أن المتوسط الحسابي الكلي للصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة من وجهة نظر الأخصائي (1.79) في المستوى المتوسط وعند التمعن في فقرات المقياس فإن الفقرة التي جاءت بأعلى مستوى من وجهة نظر الأخصائيين هي الفقرة 10 "يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في عدم تفهم العاملين لأدواره مع المعاقين "بمتوسط حسابي (2.29) وهي في المستوى المتوسط، تلتها الفقرة 9 " يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في عدم تفهم الإدارة وموظفيها لأدواره مع المعاقين." وبمتوسط حسابي (2.17) وهي في المستوى المتوسط وجاءت الفقرة 6 "عدم تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين أثناء العمل لمواكبة التطورات في مجال المعاقين" والفقرة 12 "زيادة الأعباء الإدارية والثانوية التي يكلف بها الأخصائي الاجتماعي من قبل الإدارة." وبنفس الدرجة في المرتبة الأخيرة من الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة من وجهة نظر الأخصائي وبمتوسط حسابي (1.35) وهي في المستوى المنخفض، ويؤكد هذا على أن الأخصائي الاجتماعي يواجه العديد من الصعوبات داخل المؤسسات والجمعيات حيث ان مهنة الأخصائي الاجتماعي لم يتم الاعتراف بها بشكل واضح داخل المؤسسات والجمعيات والمجتمع بشكل عام ، لأنها تعتبر مهنة حديثة في المجتمع وعدم تفهم المعنيين بأهمية دور الأخصائي الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي تقوم عليه الجمعيات والمؤسسات في التواصل مع المعاقين وتسهيل الكثير من الإجراءات والتنسيق والتعاون بين مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة بالمعاقين.

جدول رقم 07: الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة

الفقرة	الفقرة	المعاقين		
		المتوسط الحسابي	المعياري الاعتراف	الترتيب
الدلالة	مستوى			
1	نقص المعرفة المتعلقة بالجانب النظري والنماذج والنظريات في مجال المعاقين.	1.58	.71	23
2	عدم القدرة على تحديد احتياجات ومشكلات المعاقين.	2.00	.93	10
3	ضعف القدرة في تحديد احتياجات المعاق التي تساعد في تحقيق البرنامج.	2.00	.70	11
4	قلة القدرات المهنية لدى الأخصائي الاجتماعي.	2.11	.69	4
5	عدم تلقي التدريب الكافي قبل مباشرة العمل.	1.64	.70	21
6	عدم تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين أثناء العمل لمواكبة التطورات في مجال المعاقين.	1.35	.49	25
7	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في التعامل مع المعاقين وبناء العلاقة المهنية.	2.00	.79	12
8	عدم رضا أولياء أمور (ذوي الإعاقة) بفاعلية دور الأخصائي الاجتماعي.	2.11	.69	5

المعاقين				الفقرة	الفقرة
مستوى الدلالة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
متوسط	3	.80	2.17	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في عدم تفهم الإدارة وموظفيها لأدواره مع المعاقين.	9
متوسط	1	.77	2.29	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في عدم تفهم العاملين لأدواره مع المعاقين.	10
متوسط	6	.78	2.11	صعوبة التنسيق بين أعضاء الفريق.	11
منخفض	25	.49	1.35	زيادة الأعباء الإدارية والثانوية التي يُكلف بها الأخصائي الاجتماعي من قبل الإدارة.	12
متوسط	13	.92	1.88	صعوبة الإشراف الدائم على المعاقين بسبب زيادة العدد.	13
متوسط	16	.72	1.82	عدم قدرته على إرشاد أسرة المعاق عن كيفية التعامل مع أبنهم المعاق.	14
متوسط	14	.48	1.88	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في تنفيذ البرامج لعدم توفر الموارد والإمكانات.	15
متوسط	3	.72	2.17	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في ممارسة البرامج لتعميق الإجراءات الإدارية.	16
متوسط	9	.65	2.05	عدم وجود تنوع في البرامج المقدمة للمعاقين وقلة كفاءتها.	17
متوسط	17	.80	1.82	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة والتعاون بين مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني ذات العلاقة بالمعاقين.	18
متوسط	15	.78	1.88	عدم وجود محلولات لتطوير آليات العمل في المؤسسات والجمعيات.	19
متوسط	20	.58	1.70	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتطوير الدراسات والبحوث المتعلقة بالمعاقين.	20
متوسط	7	.69	2.11	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في عدم تقبل المجتمع لدمج المعاق في الحياة الاجتماعية	21
متوسط	18	.75	1.67	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في توعية أفراد المجتمع بالإعاقة وأسبابها وكيفية مواجهتها.	22
متوسط	14	.61	1.58	عدم قدرة الأخصائي الاجتماعي على توعية الراغبين بالزواج بأهمية إجراء الفحص الطبي الشامل للتعرف على الأمراض خاصة الوراثية منها.	23
متوسط	16	.78	2.11	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في مساعدة المعاق على تقبل إعاقته والمجتمع الموجود فيه.	24
متوسط	12	.60	1.64	يواجه الأخصائي الاجتماعي صعوبة في تطبيق حقوق المعاقين في الواقع لعدم وعي أفراد المجتمع بها.	25



المعاقين				الفقرة	الفقرة
مستوى الدلالة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
متوسط	19	.83	1.76	عدم حصول الأخصائي الاجتماعي على إحصائية شاملة لعدد المعاقين.	26
متوسط		.70	1.79	المتوسط العام	

- وقد تلخصت أهم نتائج هذه الدراسة في التالي:

- ✓ أن المتوسط العام لدور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الاجتماعي جاء بمتوسط حسابي (1.87) وانحراف معياري (.82) وكان مستوى الدلالة (متوسط) والمتمثل في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- ✓ أن المتوسط العام لدور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال التعليمي جاء بمتوسط حسابي (1.96) وانحراف معياري (.79) وكان مستوى الدلالة (متوسط) والمتمثل في الخدمات التعليمية التي تقدمها المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- ✓ أن المتوسط العام لدور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الصحي جاء بمتوسط حسابي (2.01) وانحراف معياري (.82) وكان مستوى الدلالة (متوسط) المتمثل في الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- ✓ أن المتوسط العام لدور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات لتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة جاء بمتوسط حسابي (1.98) وانحراف معياري (.18) وكان مستوى الدلالة (متوسط) والمتمثل في الخدمات التي يقدمها الأخصائي الاجتماعي للمعاقين.
- ✓ أن المتوسط العام لصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات والجمعيات لتخفيف من مشكلاتهم جاء بمتوسط حسابي (1.75) وانحراف معياري (.78) وكان مستوى الدلالة (متوسط) والمتمثل في الإجراءات الإدارية ومستوى التعامل مع المعاقين.
- ✓ \_ أن المتوسط العام للصعوبات التي تواجه الأخصائي والقائمين بأعماله لتخفيف من مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الممارسة جاء بمتوسط حسابي (1.79) وانحراف معياري (.70) ومستوى الدلالة (متوسط) والمتمثل في المعرفة العلمية والمهارات المهنية والإجراءات الإدارية والتعاون والتنسيق بين القطاعين الخاص والحكومي لتطبيق حقوق المعاقين في المجتمع.

التوصيات:

بعد ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الباحثة تقدم بعض من التوصيات كما يلي:

- ✓ أهمية وضع المؤسسات والجمعيات للبرامج والأنشطة التي تخفف من مشكلات المعاقين اجتماعياً والمشاركة في الحياة الاجتماعية.
- ✓ تفعيل الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية لرفع وعي أفراد المجتمع بحقوق المعاقين من خلال وسائل الإعلام وتقبل المعاق في البيئة المحيطة والمجتمع.
- ✓ تحفيز وتشجيع المؤسسات والجمعيات على وضع البرامج والأنشطة التي تعمل على رفع مستوى وعي المعاقين الثقافي والتكنولوجي لمواكبة التطور العالمي.
- ✓ تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات لتوعية أسرة المعاق بكيفية التعامل مع المعاق والاستخدام الصحيح للأجهزة المساعدة لتخفيف من مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية.
- ✓ رفع مستوى التنسيق والتعاون بين المؤسسات والجمعيات الأهلية والحكومية من خلال خارطة مقدمي الخدمات للمعاقين.
- ✓ رفع وعي المعاقين بحقوقهم المنصوصة والعمل على التأييد والمناصرة لتطبيقها في المجتمع من خلال صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
- ✓ عمل توصيف وظيفي لمهام الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات في مجال المعاقين لتحقيق الجودة في الممارسة المهنية.
- ✓ عمل دورات تدريبية للأخصائي الاجتماعي والقائمين بأعماله (علم اجتماع، علم نفس، تربية خاصة) لرفع مستوى الخدمات ومواكبة التطورات العالمية في مجال المعاقين.
- ✓ تعزيز وتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات والجمعيات العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.
- ✓ القيام بالمزيد من الدراسات والبحوث المستقبلية حول الحد من الإعاقات التي تقف في طريق الأخصائي الاجتماعي للقيام بأدواره المهنية في مجال رعاية وتأهيل المعاقين وتحقيق المساندة الاجتماعية.

#### قائمة المصادر والمراجع:

- (1) إبراهيم، ناصر(2004): التنشئة الاجتماعية، دار عمار للنشر والتوزيع، دار عمار للنشر والتوزيع
- (2) أبو المعاطي، ماهر(2000): الممارسة العامة للخدمات الاجتماعية في المجال الطبي ورعاية المعاقين، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتب بجامعة حلوان
- (3) أبو النصر، مدحت(2005): الإعاقة الحسية: المفهوم، الأنواع وبرامج الرعاية، القاهرة، مجموعة النيل العربية
- (4) أبورجيلة، عبد المنعم رزق أحمد(2004): التوافق النفسي والاجتماعي للمكفوفين اليمنيين في محافظة صنعاء- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير منشورة، امانة العاصمة، جامعة صنعاء نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي، كلية الآداب قسم علم النفس
- (5) الرنتيسي، أحمد (2013): أدوار ومهارات الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع المعاقين، مقدمه في اليوم الدراسي لأدوار الأخصائي الاجتماعي في رعاية الأسر الفقيرة والفئات المهمشة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، الجامعة الإسلامية، غزة

- 6) ساسي هادف، نجات (2014): دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة، دراسة ميدانية، الجزائر، كلية العلوم الانسانية الاجتماعية، جامعة محمد بسكرة، الجزائر
- 7) ساسي هادف، نجات (2014): دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجه نظر الإداريين والأساتذة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر جامعة محمد خضير، كلية العلوم الاجتماعية شعبة علم الاجتماع.
- 8) سالم، السيد محمد، بابا، أحمد عبد القادر، ونبل، وحيد. (د.ت.). قضايا ومشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة، مدارس نور الغد الأهلية
- 9) السرمعي الدين، ابتسام تاج (2017): دور الأخصائي في مراكز المعاقين حركيا بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر، جامعة النيلين.
- 10) السيد، عطية، جمعة، سلى (2001): الخدمة الاجتماعية وذوي الاحتياجات الخاصة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث
- 11) صالح، عبد الحى محمود (1999): الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية
- 12) الصديقي، سلوى عثمان (2001): التكنيك النظري والتطبيقي في طريقة العمل مع الأفراد، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية
- 13) عبد الباقي، عزة نادي عبد الظاهر (2012): تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الاهلية المصرية في مجال تأهيل المعاقين في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر، جامعة الفيوم.
- 14) عبد النور، علام (2009): دور سياسات الرعاية الاجتماعية في تأهيل ودمج المعاق حركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة قسنطينة
- 15) عبدة، بدر الدين كمال (2003): الإعاقة في محيط الخدمة الاجتماعية، أسوان، الكتاب الجامعي الحديث
- 16) عمر، خديجة علي حسين (2017): دور المنظمات المحلية والدولية في ادماج المعاقين حركيا في الحياة الاجتماعية (دراسة ميدانية بأمانة العاصمة صنعاء)، رسالة ماجستير (منشورة)، صنعاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صنعاء، منقول عن تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، اليمن، 2004
- 17) العموش، أحمد، العليمان، حمود (2008): المشكلات الاجتماعية، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة
- 18) عوادة، رنا محمد صبحي (2007): دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلى بيئيا واجتماعيا، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.
- 19) عيد، عمار سليم، هراطة، هاشم عادل، عبد الأمير، فاطمة الزهراء عدنان (2020): أهم المشكلات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة والرؤية المستقبلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 1، العراق
- 20) فهي، محمد سيد (1998): أسس الخدمة الاجتماعية، مصر، دار المعرفة الجامعية

- 21) القرشي، أمير إبراهيم (2012): التدريس لذوي الاحتياجات الخاصة بين التصميم والتنفيذ، القاهرة، عالم الكتب
- 22) الكميم، سبأ ناصر (2006): دراسة لبعض سمات الشخصية لدى الكفيف في مصر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القاهرة معهد الدراسات التربوية قسم الارشاد النفسي.
- 23) المخلافي، صادق عبدة سيف (2005): فاعلية برنامج ارشادي في تنمية بعض المهارات الشخصية الاجتماعية لدي عينة من الأطفال الصم في الجمهورية اليمنية في محافظة تعز، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية جامعة صنعاء.
- 24) مرسي، كمال إبراهيم (1996): مرجع في علم التخلف العقلي، القاهرة، دار النشر للجامعة المصرية
- 25) منقوش، فتحية عبد الله (2000): مفهوم الذات لدى المعوقين حركيا في اليمن وعلاقته بسمات شخصيتهم، رسالة ماجستير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء
- 26) منقوش، فتحية عبد الله (2005): أثر البرنامج التأهيلي للمعوقين حركيا في مفهوم الذات والياس لديهم، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب قسم علم النفس.

## الخدمة الاجتماعية وفلسفة الحفاظ على البيئة...نحو تربية إعلامية بيئية

Article Social service and the philosophy of preserving the environment...towards  
environmental media educationد.راضية حميدة/ المدرسة العليا العسكرية للإعلام. سيدي فرج /الجزائر  
Radhia Hamida/ Military Higher School of Media. Sidi Faraj / Algeria

## ملخص الدراسة:

تساهم مهنة الخدمة الاجتماعية في بناء الحس الوطني والقومي لحماية البيئة لدى الفرد، وترسخ قيم المحافظة على المجتمع وتنصدي لكل محاولات العبث والتدمير لبعض موارد البيئة، بطريقة عمدية أو تلقائية وذلك من خلال العمل مع الجماعات باستخدام مجموعة من الأنشطة، كاستخدام وسائل الإعلام وتنظيم المحاضرات واللقاءات العلمية التي تستهدف نشر المعرفة وتقديم البرامج التدريبية في مجال التوعية والعمل التطوعي البيئي.

يعتبر الاهتمام بالبيئة والتربية البيئية، وتنمية الوعي البيئي من أبرز اهتمامات وأهداف مهنة المنشط الاجتماعي فهي تسعى لإيجاد علاقة متوازنة ايجابية بين الانسان والبيئة من خلال نشر الوعي البيئي وتبصير الأفراد لدورهم في حماية البيئة والحفاظ عليها. إلى جانب اكساب الأفراد المهارات المتعلقة بمواجهة مشكلات البيئة وكيفية التصدي لها في ضوء المتغيرات الحديثة. ستتناول مداخلتنا مفاهيم أساسية حول التربية البيئية أهدافها وأشكالها وتنمية الوعي بالمشكلات ومواجهة التحديات التي تعترض الأخصائيين الاجتماعيين المنتشرين في معظم المؤسسات الاجتماعية أثناء تدخلهم المهني. الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، الوعي البيئي، التربية الإعلامية البيئية.

## Abstract:

The profession of social work contributes to building a sense of patriotism and patriotism to protect the environment in the individual, and consolidates the values of preserving society, and addresses all attempts to tamper and destroy some environmental resources, in a deliberate or spontaneous manner, by working with groups using a range of activities, such as using the media and organizing lectures and meetings Scientific aimed at spreading knowledge and providing training programs in the field of environmental awareness and volunteer work. Environmental education, and the development of environmental awareness are among the most prominent concerns and objectives of the profession of social activator. her in light of modern variables.

Our intervention will address basic concepts about environmental education, its objectives and forms, and the development of awareness of the problems and challenges facing social workers deployed in most social institutions during their professional intervention.

**Keywords:** social service, environmental awareness, environmental media education.

## مقدمة:

تبرز أهمية الخدمة الاجتماعية في مجال البيئة بالنظر لخصوصية موضوع البيئة وطبيعة التنديدات والمخاوف التي أثرت بشأنه خلال العقود الأخيرة، بفعل ما شاهده نظمته وموارده الأساسية من تدهور وتراجع غير مسبوق بسبب تأثير الأنشطة الإنسانية عليها من جهة وقلة الوعي والإدراك الإنساني بخطورة ذلك.

فالظروف التي يمر بها العالم حاليا، تتطلب وعيا أكبر للمواطنين في الحفاظ على البيئة، من خلال المشاركة الشعبية وتطوير طرق جديدة، والمساعدة على تطبيقها عن طريق إجراء التقييمات البيئية على مستوى المشاريع على

الصعيد الوطني وأفضل وسيلة لتلك المشاركة هي أن تنقل هذه الانشغالات إلى منظمات المجتمع المدني المتخصصة في الجوانب البيئية، وعلى رأسها الجمعيات البيئية التي ينشط تحت لواءها الأخصائي الاجتماعي البيئي.

أصبحت قضية البيئة والمحافظة عليها، وبالتالي الحق القانوني للإنسان المعاصر في البيئة من أهم القضايا التي تشغل المجتمع العالمي في الوقت الراهن، وإدراك المجتمع لما تمثله المشاكل البيئية والتلوث البيئي، من خطر على الحياة البشرية والتنمية الاقتصادية على المدى القصير والطويل، جعل من عملية الحفاظ على البيئة وحمايتها بعدا استراتيجيا للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية لأنها شرط أساسي لتحقيق التنمية.

فالتأهيل البيئي يتطلب التقليل من المشاكل البيئية والتي تنتج من جراء التفاعل بين الفرد والمؤسسة على البيئة للدولة من جهة، وتوفر الثقافة البيئية من جهة أخرى، بالتالي ينتشر الوعي البيئي بين الأفراد والمؤسسات ويتم عندها اكتساب الاتجاهات البيئية والمهارات الأساسية لمواجهة مشاكلها والمحافظة عليها، وتفيد في كسب المؤسسات للميزة التنافسية وتتيح لها الاستمرارية والتفاعل الايجابي معه، وبالتالي تحقيق التوازن من خلال التكامل بين جهود الدولة والمجتمع معا.

إن مفهوم الخدمة الاجتماعية البيئية يشير إلى مهنة تُمارس من خلال أخصائيين اجتماعيين في مختلف المجالات ومن هذه المجالات المجال البيئي، لإنجاز أهداف معينة وذلك عن طريق إكساب الإنسان قيم الوقاية والمحافظة على البيئة ورعايتها. وهي تركز على جانبين أولاً البشر وثانياً البيئة، وأن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يوجد فيها وبذلك نجد أنها أكثر المهن استجابة للمتغيرات المتجددة التي يتعرض لها المجتمع. دور الخدمة الاجتماعية في حماية البيئة: زيادة إدراك أفراد المجتمع بالعوامل البيئية ومدى اتصالها بصحة الإنسان وسلامته. زيادة قدرة أفراد المجتمع ومؤسساته على استخدام التدابير المناسبة لمواجهة معوقات البيئة. التعزيز على أهمية المشاركة بين الجهات والقطاعات المختلفة في المجتمع للتهوض بمستويات حماية البيئة. الإحساس بالأضرار الناتجة عن اضطراب التوازن في علاقة الإنسان بالبيئة. إرشاد المؤسسات التربوية في المجتمع لإجراء البحوث والدراسات للحد من ملوثات البيئة. مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن الجديدة، تعمل من خلال ثلاثة طرق أساسية خدمة الفرد، خدمة الجماعة، خدمة المجتمع، تساهم في بناء الشعور الوطني والقومي لحماية البيئة لدى الفرد. وترسخ قيم المحافظة على المجتمع، وتتصدى لكل محاولات العبث والتدمير لبعض مكونات البيئة، بطريقة تلقائية وذلك من خلال طريقتها الثانية وهي العمل مع الجماعات وتقديم البرامج المحددة. إن معرفة الوعي البيئي في المجتمع الحاضر من أهم الأمور التي صار الإنسان ينادى بها، وذلك للأهمية الكبيرة التي يشغلها في الحياة، فالبيئة هي الوسط الذي نعيش فيه والمحصن الذي يؤمن لنا الصحة البيولوجية، والتوازن النفسي والتوافق مع المجتمع.

من أهم أدوار الأخصائي الاجتماعي تنمية الوعي البيئي لتحقيق الأمن البيئي، عن طريق جمعيات حماية البيئة الضرورية بحيث توفر الظروف الملائمة للمواطن ليتمكن من المشاركة في صنع القرار المتعلق بتحقيق الأمن البيئي. وتوعيته للتخلص من الهدر في استهلاك الطاقة والغذاء والمياه والتوجيه إلى تنظيم حياته اليومية.

تتلخص أهم أدوار الأخصائي الاجتماعي في حماية البيئة: التشديد على أهمية المنظمات الأهلية في مجال تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق الأمن البيئي. توفير برامج محو الأمية البيئية للقيام بواجباتهم في تحقيق الأمن البيئي.

مساندة الأفراد والجماعات على الإدراك الواسع للبيئة البيولوجية والطبيعية والاستيعاب الشامل للمشكلات البيئية التي تواجه الإنسان وكيفية المساهمة في علاجها. التوعية من خلال وسائل الإعلام والندوات والاجتماعات بأنواع التلوث البيئي. إبراز النشرات والدوريات الثقافية المتخصصة التي تُوضِّح فيها المخاطر البيئية الناجمة عن تلوث البيئة. تطبيق الدورات التدريبية والحلقات الحوارية في مجال كيفية تحقيق الأمن البيئي. مناقشة خطط ومعيقات الموضوع البيئي مع زملائه الأخصائيين الاجتماعيين.

لتحليل واقع عمل الأخصائي الاجتماعي ومجالات تدخله لحل المشكلات البيئية وجب علينا طرح إشكالية جوهرية تتمثل في: ما هي آليات تدخل الأخصائي الاجتماعي البيئي لحل مشكلات البيئة؟ وماهي فلسفته في تنمية الوعي بالحفاظ على البيئة؟ ماهي حدود اشراك وسائل الاعلام في نشر ثقافة بيئية؟

انطلاقاً من الإشكالية السابقة سنقسم ورقتنا البحثية التي ارتكزت على المنهج الوصفي لمعطيات الواقع البيئي الحالي وتوضيح دور الممارس المهني في التدخل وقد استعنا على أداة الملاحظة لجمع ورصد آليات العمل البيئي.

#### أولاً: أدوار الممارس المهني في الخدمة الاجتماعية البيئية:

يدرك المتتبع لتاريخ الخدمة الاجتماعية أن الصورة الأولى التي ظهرت فيها الخدمة الاجتماعية في مراحلها المبكرة تمثلت في نمطين من الأنشطة هما: الإصلاح الاجتماعي والمساعدات، ويعكس النمط الأول الإصلاح الاجتماعي مختلف الجهود المبذولة لتحسين مستوى المعيشة للناس وخاصة الفئات المحرومة والتي لم تحصل على نصيبها العادل من السلع والخدمات، وبالتالي تسعى مهنة الخدمة الاجتماعية إلى التعرف على المشاكل التي تعاني منها هذه الفئات وتعمل على تهيئة الرأي العام بشأنها وتطالب بالبرامج والخدمات اللازمة لمواجهة هذه المشكلات.

أما النمط الثاني وهو المساعدة فهو يتعلق بالمساعدات التي تقدم للأفراد والأسر وقت الشدة، من قبل جماعات من المتطوعين بدافع خيري. ومازال هذان النمطان يشكلان أطر الممارسة الخاصة بالخدمة الاجتماعية، وان حدث بعض التطورات الحديثة فيما يسمى الخدمة الاجتماعية الراديكالية والخدمة الاجتماعية التنموية أو غير التنموية أو غير ذلك من التطورات في هذا الاتجاه إلا أن الأساس واحد وهو خدمة الإنسان وتطوير الخدمات وتنمية المؤسسات. وبصفة عامة يمكن أن ندرك مدى الترابط بين مهنة الخدمة الاجتماعية ومشكلات الإنسان والبيئة المحيطة به، لذلك يعتبر التعريف من الأسس المهمة لتحديد العناصر المشتركة التي تكون ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية بغض النظر عن المناهج المستخدمة أو مجالات الممارسة التي تطبق بها، ولقد وضعت تعريفات متعددة لمهنة الخدمة الاجتماعية.

يعرف وليام هادسون الخدمة الاجتماعية " بأنها نوع من الخدمة تعمل على مساعدة الفرد أو جماعة الأسرة التي تعاني من مشكلات، تمكن من الوصول إلى مرحلة سوية ملائمة وتعمل من جانب آخر على إزالة العوائق التي تعرقل الأفراد على أن يستثمروا أقصى قدراتهم (أحمد، وآخرون، 1976).

الخدمة الاجتماعية مهمة تمارسها هيئة حكومية أو غير حكومية لإعانة أشخاص يعانون من عاهات على تادية دورهم في الحياة بصورة طبيعية، وتهدف إلى إعادة التأهيل والاعتناء بالفقراء والمرضى وغيرهم ممن تحول ظروفهم الاجتماعية دون ممارسة أعمالهم (أبو صلح، 2010)، وهي نوع الخدمة التي تعمل على مساعدة الأفراد والجماعة التي تعاني من مشكلات لتتمكن من الوصول إلى التسوية ملائمة (الصقور، 2009).

هي نشاط مهني وفني لمساعدة الأفراد لتحسين قدراتهم على القيام بوظيفتهم، وإيجاد الظروف المواتية من أجل الوصول إلى تقديم خدمات إرشادية، الوصول إلى خدمات ملموسة وتحسين الخدمات في المجالات الاجتماعية (درويش، 1999، ص. 155).

أما فيما تعلق بمفهوم الأخصائي الاجتماعي فهو الشخص المؤهل علمياً وعملياً ليصبح قادراً على المساعدة (سليمان، وآخرون، 2005، ص. 105)

يمكن للممارس المهني في مجال الخدمة البيئية أن يتقمص عدة أدوار نذكر منها:

- أ. دور الوسيط: يعمل على ربط نسق العمل بالمؤسسات الملائمة الناشطة في مجال البيئة وحماية المحيط
- ب. دور المنشط: يعمل على مراقبة المجتمع في مواجهة المشاكل البيئية والعمل على حلها.
- ت. دور المخطط: من خلال وضع خطة نابعة من فلسفة التخطيط عن طريق تحديد الأهداف والوسائل الممكنة لحل مشكلات البيئة.
- ث. دور الخبير: من خلال المساهمة في وضع سياسات الرعاية الاجتماعية ومتابعة تنفيذها وتقويمها في المجال البيئي. (فهبي، 2000، ص. 58).

بعد أن عرجنا على أهمية الأخصائي الاجتماعي وأدواره في مجال البيئة، نتطرق إلى ضرورة الاعتراف المجتمعي بمهنة الخدمة الاجتماعية في مجال نشر الوعي البيئي، ولن يتأتى ذلك إلا ب:

- ✓ توفير الإمكانيات اللازمة للأخصائي لممارسة تدخله المهني.
- ✓ الاعتراف الحقيقي والعلني بمهنة الأخصائي الاجتماعي البيئي.
- ✓ توفير ميزانية خاصة لممارسة التدخل المهني السلس والفعال.
- ✓ تحسين صورة الأخصائي لزيادة كسب التقدير بمجهوداته.
- ✓ تفعيل دور الممارس المهني داخل الجمعيات والمجالس الولائية، من خلال إرساء مبادئ وأخلاقيات مهنة الممارس البيئي.
- ✓ إن هذا الاعتراف يجب أن يكون من قبل الجهات المسؤولة والعملاء المستفيدين من خدمات الأخصائي من جمعيات المجتمع المدني إلى جانب دور وسائل الاعلام في ترسيخ صورة دور الأخصائي الاجتماعي البيئي كشريك في حل ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لزيادة الوعي ونشر ثقافة المحافظة على البيئة.

### ثانياً: تنمية الوعي بالحفاظ على البيئة، أي دور للممارس المهني؟

ينبع مبدأ تنمية الوعي البيئي من فلسفة الخدمة الاجتماعية، إذ تعتبر مرين ووترز أول من أشارت إلى أهمية وضع فلسفة للخدمة الاجتماعية حيث نادت لذلك سنة 1929، وفي عام 1933 أعلنت \*انطوانيت كانون\* أن الخدمة الاجتماعية تمكنت من تكوين فلسفة خاصة بها تتضمن بعض القيم التي تتمثل فيقيم ترتكز على كرامة الفرد وتدعيم علاقة الفرد بالبيئة والمجتمع وأهمية تنمية طاقات الأفراد والجماعات ومساعدتهم.

أما فترة الخمسينات فقد أشار وينسوا في كتاباته إلى أن فلسفة الخدمة الاجتماعية تشتمل على:



أ-التأكيد على قيمة الفرد ومساعدته على اكتساب المهارات المناسبة لمواجهة مشكلاته واحترام الفروق الفردية بين الأفراد.

ب-تدعيم العلاقات بين الأفراد وبين الجماعات لأن لذلك تأكيداً على الاعتماد المتبادل بين الوحدات المكونة للمجتمع.

ت-مساعدة أفراد المجتمع على التكيف مع النظم الاجتماعية والعمل على تخفيف حدة التوترات التي يعانون منها.

وفي عام 1958 أشارت جزيلا كونيا إلى أن القيم الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية تتمثل في :

✓ الاعتراف بقدرة الفرد على النمو والتطور .

✓ الاعتراف بمكانة الإنسان وحقه في تقرير مصيره.

✓ مساعدة الأفراد وقت الحاجة.

وأكدت معظم المحاولات الفلسفية لمهنة الخدمة الاجتماعية خلال الثمانينات والتسعينات على يد كل من سيبورين ودانهام وفريدريك على ضرورة النظر إلى الإنسان في إطار متكامل يأخذ في اعتباره فردية الإنسان واحترام كرامته واستخدام موارد المجتمع لمواجهة مشكلاته ونبذ التفرقة العنصرية بكل صورها وتحقيق العدالة الاجتماعية وبصفة خاصة بالنسبة للفقراء والمحرومين (فهي، 1997).

تعتبر عملية تنمية الوعي البيئي من أهم أدوار الأخصائي الاجتماعي المتخصص لتحقيق الأمن لبيئي وذلك بإشراك جمعيات حماية البيئة وتوفير ظروف تمكين المواطن من المشاركة في صنع القرار المتعلق بتحقيق الأمن لبيئي وتوعية المواطن للتخلص من الهدر في استهلاك الطاقة والغذاء والمياه والتوجه إلى تنظيم حياته اليومية، وهذا يدخل في إطار الوعي البيئي يعني لغة الفهم وسلامة الإدراك (ذياب، 2005، ص. 17) أما اصطلاحاً: هو الإدراك القائم على الإحساس والمعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أساليبها وأثارها ووسائل خلقها، كما يعني إدراك المشكلات البيئية والإحساس بها والبحث عن سبل حلها.

الوعي البيئي هو عبارة عن معرفة القيم وتوضيح المفاهيم التي تهدف إلى تنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته الطبيعية الحيوية. (واجنر، 1997، ص ص 112، 113)

ويعرف "مجاهد" الوعي البيئي بأنه وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع مشكلات بيئية جديدة (رشوان، 2005، ص. 28). أما سلامة فيعرف الوعي البيئي على أنه عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته ومحيطه الحيوي الفيزيقي، وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظاً على حياته الكريمة ورفع مستويات معيشته (الطنطاوي، 2008، ص.17).

من خلال استقراء هذه التعاريف نستخلص ما يلي:

- ✓ الوعي البيئي هو عملية إعداد الإنسان لتعامل مع بيئته تعاملًا رتيبًا
- ✓ يهدف الوعي البيئي إلى تزويد الأفراد بالمعلومات البيئية التي تمكنه من معرفة بيئته وعلاقته معها
- ✓ يسعى الوعي البيئي إلى تكوين اتجاهات نحو البيئة تكون إيجابية تمكن الأفراد من المساهمة في حل المشكلات البيئية والمحافظة عليها.

كما يعرف الوعي البيئي على أنه إدراك الفرد للعلاقات والمشكلات البيئية المحيطة به أو فهمه لأسبابها وأثرها وكيفية التعامل معها، وهو يتأثر بكل ما يحيط بالفرد من معارف ومشاعر سواء كانت إيجابية أو سلبية. (الرفاعي، 2015، ص68)

إن الوعي البيئي في أصله يتكون من ثلاث حلقات منفصلة ومتداخلة في آن واحد هي:

التربية والتعليم البيئي: ويبدأ بالتعليم من رياض الأطفال ويستمر خلال مراحل التعليم العام إلى التعليم الجامعي بشرط أساسي وجود تكامل لأهداف البرامج التعليمية والتربوية.

الثقافة البيئية: تبدأ من توفر مصادر المعلومات من كتب ومنشورات وإشراك المثقفين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورة وفي الحوادث والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع خاصة ذات البعد الإعلامي. (القليبي، 1993، ص92)

- الإعلام البيئي: هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية وهو أداة مثلى لما لها من مردود إيجابي للوعي البيئي ونشره الإدراك السليم للقضايا البيئية. ويعمل الإعلام البيئي على تفسير وفهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قناعات معينة تجاه البيئة وقضاياها.

تساهم التوعية البيئية بشكل فعال في التقليل من المشاكل البيئية من خلال برامج التوعية المختلفة وقد أكدت الدراسات فعاليتها جنباً إلى جنب مع الوسائل الأخرى، فيما تشكل (التشريعات البيئية والبحوث العلمية... والتوعية البيئية) الوسيلة المثلى لحماية البيئة.

وقد أصبح من الضروري تنمية الوعي البيئي لدى المواطنين للمحافظة على البيئة وصيانتها ويتم تحقيق التوعية البيئية بشكل واضح ومباشر من خلال:

- ✓ وضع القوانين والسياسات والتشريعات والأنظمة البيئية التي تساعد على حماية البيئة والحد من نشاطات الإنسان السلبية عليها من خلال التقليل من التلوث والسيطرة عليه وكذلك الإدارة السليمة للمصادر الطبيعية وحماية النظام البيئي الحيوي.

- ✓ التنمية المستدامة (الحماية + التطور = التنمية المستدامة) حيث تتناغم العوامل التالية معاً لتشكيل التنمية المستدامة ومنها عوامل اجتماعية وتشمل (عوامل صحية. عادات وتقاليد. قيم دينية)، عوامل بيولوجية (النظام البيئي. الحفاظ على المصادر الطبيعية) وعوامل اقتصادية (حاجات الإنسان الأساسية).
- ✓ ضرورة إجراء مسح شامل ورسم خريطة لمكونات البيئة في البلد تمهيداً لتوثيقه والانتفاع به في وضع خطط للتنمية على أسس مدروسة مع مراعاة البيئة وحمايتها واستثمارها بما يخدم أغراض التنمية الشاملة والمتكاملة والمتوازنة.
- ✓ دعم الهيئات والجمعيات المتخصصة في حماية البيئة في المدارس والجامعات من خلال النشاط الأهلي والحكومي وتأسيس (جماعات أصدقاء البيئة).
- ✓ إعداد مرجع خاص للثقافة البيئية ومجمع لمفاهيم البيئة والتربية البيئية وإعداد الوسائل السمعية والبصرية التي تخدم هذا الغرض.
- ✓ عقد ندوات في الصحف والتلفزيون وترتيب لقاءات خبراء منظمة لتبادل الخبرات ودراسة المشكلات الآتية والمستقبلية في هذا المجال وإصدار موسوعة التشريعات البيئية.
- ✓ دراسة البيئة المحلية دراسة ميدانية لمسح الموارد والمؤسسات والمشكلات وتكريم رموز البيئات المحلية الذين ساهموا بجهد متميز في النهوض ببيئتهم.

يشكل الوعي البيئي ضرورة استراتيجية للتمكن من إنجاز متطلبات خطط العمل التنفيذي الموجهة لبناء السلوك البشري الايجابي وتنميته تجاه البيئة بغية إنجاز أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتعاونية.

تعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من الاتجاهات المعاصرة في حماية البيئة تهتم بكيفية تعامل الانسان مع مكوناتها ونوعية التركيز على اشباع الاحتياجات الانسانية بما يتناسب مع الواقع البيئي لان طموحات الانسان عديدة وتطلعاته كثيرة واحتياجاته معقدة في حين أن موارده قليلة (سرحان، 2005، ص 19) وبذلك يحدث تصادم بيئي بين الانسان وبيئته وفي مثل هذه الحالة يجب على الانسان أن يوظف كافة امكانياته وموارده البيئية حتى لا يحدث ذلك التصادم، ويحاول ابتكار تكنولوجيا مبدعة جديدة غير ضارة للبيئة. كما أن السعي لتكوين شخصية واقعية قادرة على حماية البيئة يفرض علينا أننعلم على نحو أمية الفرد وأن نقوم بتوعيته بالوسائل المختلفة من إعلام، وأسرّة، ومؤسسات تربية ودينية.

هذا وتناشد الخدمة الاجتماعية الاتجاه إلى المجتمعات الطبيعية وعدم العبث بالأشجار، والحفاظ على الأراضي الزراعية ودعم علم التنبؤ البيئي، والتركيز على الاتجاه الوقائي باعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية هي مهنة انمائية إنشائية وقائية كذلك تسعى لاستخدام استراتيجية المساعدة الذاتية وهي مبدأ من مبادئها، ومبدأ تحمل المسؤولية الخاصة بحماية البيئة من أجل مستقبل الاجيال القادمة (عامر، 2007، ص 74)، وتنادى بوضع قوانين جاده لحماية البيئة و السعي لخلق نوع من التعاون بين الشعوب للحد من الحروب ، والمنازعات والتمسك بالأديان السماوية.

تأسيسا على ما سبق نجد أن مهنة الخدمة الاجتماعية من الامكانيات الحديثة لها ثلاث طرق أساسية ( خدمة الفرد - خدمة الجماعة - خدمة المجتمع) تسهم في بناء الحس الوطني والقومي لحماية البيئة لدى الفرد، وترسخ قيم المحافظة على المجتمع، وتتصدي لكل محاولات العبث والتدمير لبعض موارد البيئة، بطريقة عمدية أو تلقائية وذلك من خلال طريقتها الثانية وهي العمل مع الجماعات باستخدام مجموعة من الأنشطة، كاستخدام وسائل الإعلام، وتقديم البرامج الخاصة، وتنظيم المحاضرات (العامة والخاصة)، والندوات، والمؤتمرات، واللقاءات العلمية، التي تستهدف نشر المعرفة وتبادل الرأي والخبرة، وعرض وجهات النظر المختلفة، وتقديم البرامج التدريبية للطلبة، وغير ذلك مما من شأنه أن يسهم في حماية البيئة فمجال البيئة مجال واسع يشتمل على كل فرصة تعليمية أو تدريبية تقدم من خلال برامج الدراسة ومهنة الخدمة الاجتماعية في هذا المجال لا تدع أي مناسبة ذات طابع بيئي أن تمر دون الاحتفال بها من خلال المحاضرات والندوات، وتوزيع النشرات، وعرض الملصقات والأفلام، وغير ذلك. ولعل من أبرز هذه المناسبات:

- يوم الشجرة (15 يناير).
- يوم الماء العالمي ( 22 مارس).
- اليوم العالمي للامتناع عن التدخين (31 مايو).
- يوم البيئة العالمي ( 5 يونيو).
- اليوم العالمي لمكافحة المخدرات ( 23 يونيو).
- يوم الأوزون العالمي (16 سبتمبر).
- يوم البيئة العربي (14 أكتوبر).
- يوم الغذاء العالمي (16 أكتوبر).
- يوم الفقر العالمي (17 أكتوبر).

إن مثل هذه الأنشطة تسهم في زيادة حصيلة الفرد المعرفية وتوسيع مداركه كما أن المهنة من خلال برنامجها التدريبي داخل مؤسسات المجتمع يمكنها أن تسهم في تطوير عمل كافة مؤسسات المجتمع، لأنها مهنة كما سبق ذكره لصيقة بالإنسان وإنما وجد تجرى عملياتها المهنية من خلال الدراسة، والتحليل، والتشخيص، وتقديم الاستشارة للإصلاح والتحديث واستثارة أفراد المجتمع نحو المشكلات المتوقعة حدوثها واذكاء الوعي الاجتماعي لديهم للتخطيط لمواجهتها والحد من تفاقمها. إن ثقافة الوعي البيئي في المجتمع المعاصر شكلت أحد أهم الروافد التي أصبح الإنسان

ينادى بها، وذلك نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها في حياتنا فهي الوسط الذي نعيش فيه والمحصن الذي يوفر لنا الصحة البيولوجية، والتوازن النفسي والتوافق مع المحيط.

يعتبر الاهتمام بالبيئة والتربية البيئية، وتنمية الوعي البيئي من أبرز اهتمامات وأهداف المهنة فهي تسعى لإيجاد علاقة متوازنة ايجابية بين الانسان والبيئة من خلال:

- نشر الوعي البيئي وتبصير الأفراد لدورهم في حماية البيئة والحفاظ عليها.
- اكساب الأفراد المهارات المتعلقة بمواجهة مشكلات البيئة وكيفية التصدي لها.
- اكساب الأفراد القدرة على التقييم للمقاييس البيئية خصوصا في ضوء المتغيرات الحديثة.

ومن هنا تتجلى أهمية خلق تربية بيئية ووعي بيئي وثقافة بيئية لدى عامة الشعب إدراكا لأهمية البيئة وضرورة المحافظة على مقوماتها، وغرس السلوك الإنساني السليم بوصفه العامل الأساسي الذي يحدد أسلوب وطريقة تعامل الفرد معها واستغلال مواردها بما من شأنه المحافظة على القوانين التي تنظم مكوناتها الطبيعية، وتحافظ على توازنها بشكل محكم ودقيق بعيدا عن الإسراف والتلف واستنزاف الموارد البيئية بما فيها الموارد الدائمة المتجددة والغير المتجددة من خلال ترشيد وضبط الاستهلاك، باعتبارها الضمانات الملبية لحاجات الإنسان وإبقاء متطلباته عبر الأجيال المختلفة.

فالوعي البيئي عبارة عن إدراك الفرد لمتطلبات البيئة عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها، وما بينهما من العلاقات، وكذلك القضايا البيئية وكيفية التعامل معها. والوعي البيئي لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال التعليم، إنما يتطلب خبرة حياتية طبيعية. بحيث تكمن أهمية ودور الوعي البيئي في إيجاد الوعي عند الأفراد والجماعات وإكسابهم المعرفة، وبالتالي تغيير الاتجاه والسلوك نحو البيئة بمشاركة في حل المشكلات البيئية حيث يقومون بتحديد المشكلة ومنع الأخطار البيئية من خلال تنمية المهارات في متابعة القضايا البيئية والإدارة البيئية المرتبطة بالتطور دون المساس بالبيئة وتحقيق تنمية مستدامة.

كما أن خلق الوعي البيئي ضرورة لا غنى عنها لحماية البيئة ولا يمكن تحقيقه دون قيام الحكومات بإعداد السياسات اللازمة بالتعاون البيئي على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ولذلك بسن ترسانة من القوانين والتشريعات البيئية في مجال البيئة التي تحكم العلاقة بين الفرد وبيئته والتي لا يمكن إنكار دورها في صيانة البيئة والمحافظة عليها، غير أنها لا تستطيع أن تحقق أهدافها المرجوة منها إن لم تستند إلى وعي تام يصل إلى ضمير الفرد ويتحول إلى قيم اجتماعية، وإلى سلوكيات ايجابية ويساندها رأي عام قوي ولا يتم كل هذا إلا بتربية بيئية سليمة ابتداء من الأسرة والمدارس والجامعات وجميع المؤسسات التعليمية والتربوية والاجتماعية، والمقصود بالتعليم خلق الكوادر السياسية والاقتصادية والفنية والعلمية القادرة على التعامل مع المشاكل البيئية المختلفة من خلال أساليب علمية مختلفة، وهي كأي منهج تعليمي له سياسته الخاصة من حيث إعداد المستويات المختلفة، ووضع البرامج والمناهج من

أجل تعديل سلوك الأفراد نحو الاستخدام الرشيد للبيئة وإقامة المؤتمرات وحملات التوعية والتثقيف البيئي من خلال الكتب والنشرات أو المقالات العلمية المبسطة، وتضافر جهود دول ومنظمات ومؤسسات وجهات معنية بالشأن البيئي، والتأكيد على دور وسائل الإعلام المؤثر في غرس المفاهيم الصحيحة عن البيئة لدى الأفراد وما ينجم عنها من أضرار ومشاكل التلوث بمختلف أنواعه.

وعلى الرغم من العلاقة المهمة بين الإنسان والبيئة، فإن الوعي البيئي العام لدى الأفراد ما زال دون المستوى المطلوب ودون الهدف المأمول، حتى إن كثيراً من الناس لا يعرفون القضايا البيئية الكبرى على الصعيدين العالمي والمحلي، ولا يدركون الآثار والأضرار الكبيرة المترتبة على إتلاف البيئة.

تعتبر التوعية البيئية من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع المشكلات البيئية المختلفة التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات، فتوعية الأفراد بقضايا البيئة تعدّ حافزاً هاماً على تزايد الاهتمام بقضايا البيئة والوعي بأهمية تفعيل الجهود المشتركة، وتأكيد المسؤولية الاجتماعية لإحداث تحوّل نوعي في السلوك البيئي للمجتمع البشري بمختلف أطيافه من خلال التركيز على نشر المعلومات البيئية القائمة على الأدلة والعمل على تبادلها، وتوعية الرأي العام بشأن القضايا البيئية الأساسية وذلك من الطبيعي أن يسهم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

مما سبق تتأكد لنا أهمية التربية البيئية والتوعية أو الوعي البيئي المطلوب لمواجهة المشاكل التي نتجت عن ممارسات الإنسان الخاطئة، الناجمة عن انعدام أو نقص الوعي البيئي لديه، ويفرض علينا هذا الواقع الاستناد بالتربية البيئية.

هذا ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين المنتشرين في معظم المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع جميع الفئات على اختلاف أنواعها والتي تعمل في جميع المجالات أن يعملوا من خلال تفاعلهم مع عملائهم على تحقيق ما يلي:

- مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب فهم واضح بأن الإنسان جزء لا يتجزأ من نظام يتألف من الإنسان والثقافة، والعناصر البيولوجية، والطبيعية، وأن الإنسان له القدرة على تغيير العلاقات في هذا النظام.
- مساعدة الأفراد والجماعات على فهم واسع للبيئة البيولوجية، والطبيعية وفهم أوسع وشامل للمشكلات البيئية التي تواجه الإنسان وكيفية المساهمة في علاجها.
- تخطيط وتنفيذ بعض البرامج، والمشروعات التي تستهدف صيانة البيئة وحمايتها عن طريق استخدام أساليب الممارسة المهنية والتي منها (التعلم الشرطي - التعليم الاجتماعي).

الأدوات والبرامج التي يتضمنها منهج ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة:

الخدمة الاجتماعية من المهن التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة، ومكوناتها، والأخصائي الاجتماعي المهني لديه من المهارات والوسائل التي تمكنه من أحداث التغيير المقصود والموجه وتواجدها في معظم مؤسسات المجتمع يمكنها من ان تسهم في مجال تنمية البيئة وحمايتها وذلك عن طريق ما يلي:

المناقشة الجماعية واستخدام أساليب علاج المشكلات.

تعتبر المناقشة أسلوباً جماعياً لعرض وتحليل المشكلات والمواقف للوصول إلى قرار معين أو حل لمشكلة معينة، أو تفهم لموقف معين، ويلعب الأخصائي الاجتماعي دوراً بارزاً من خلال مساعدته لأعضاء المراكز، والمؤسسات التي يعمل بها وتنظيم المناقشات الجماعية حول المشكلات البيئية (عفيفي، 2007، ص.51)

إتباع خطوات علاج المشكلات تتضمن الآتي:

- تحديد المشكلة البيئية أو الموضوع المراد مناقشته.
- تزويد الأعضاء بالمعلومات والبيانات اللازمة عن موضوع المناقشة.
- تحديد الحلول البديلة للتعرف على مزايا وعيوب كل حل.
- تقييم الحلول البديلة للتعرف على مزايا وعيوب كل حل.
- وضع خطة العمل المناسبة للتعامل مع الموقف البيئي.
- التحرك لتنفيذ الخطة المقترحة بعد توزيع المهام والمسؤوليات.

وتعتبر نواة مختلف أعمال حماية البيئة كدراسة الموضوعات، والمشكلات البيئية والتخطيط، والتنظيم لمشروعات حماية البيئة وتغيير اتجاهات، وسلوكيات الانسان مع الأخذ في الحسبان أن عملية إحداه تغيير في السلوكيات تتطلب وقتاً طويلاً قد يصل في بعض المجتمعات أو في بعض الشرائح داخل المجتمع نفسه الى أجيال عن طريق استخدام الوسائل التالية:

- التعليم: من خلال الاهتمام بالتنشئة البيئية الموجهة للأطفال وتلاميذ المدارس وطلبة الجامعات.
- استخدام التشريعات والحوافز لتعديل السلوك: إن الحل الأمثل لتغيير سلوكيات الإنسان هو استخدام التشريعات، لأن الإنسان بطبيعته الأنانية يميل الى التصرف، او العمل بما يحقق مصالحه الذاتية. وتطبيق القانون يحزم يؤدي إلى تغيير السلوكيات.

- مراكز الشباب والنوادي الاجتماعية والثقافية ودورها في تنمية البيئة وحمايتها: توجد العديد من المنظمات الاجتماعية التي تعمل مع الشباب مثل مراكز الشباب والأندية الاجتماعية، والثقافية، ويمكنها من خلال عملها في هذه المنظمات، العمل على حماية البيئة وتنميتها من خلال اكتساب الشباب المعارف، والاتجاهات، والمهارات البيئية اللازمة لتحقيق ذلك، وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في برامج ومشروعات حمايتها وذلك من خلال ما يلي:
  - إقامة المسابقات حول موضوع البيئة: وذلك بتنافس أعضاء وجماعات المؤسسات في مشروعات حماية البيئة وقد تكون المسابقات في صورة بحوث ودراسات حول موضوع بيئي مثل (مشروعات النظافة – التشجير الحد من التدخين – التلوث – الضوضاء – مشروعات الخدمة العامة – إقامة المعارض).
  - إقامة المعسكرات التدريبية ومعسكرات الخدمة العامة: ويقصد بالمعسكر التدريبي المعسكر المصمم لتدريب بعض الأعضاء على مشروعات وبرامج حماية البيئة من خلال برنامج محدد، ومعسكرات الخدمة العامة هي المعسكرات التي تقام للمساهمة في المشروعات البيئية سواء داخل المراكز أو خارجها في المجتمع المحلي والتعاون مع المؤسسات القائمة في المجتمع كالمدارس، والأحزاب، والجامعات.
  - مشروعات الخدمة العامة:  
هذه المشروعات قد تكون مشروعات طويلة أو قصيرة يشارك فيها أعضاء المراكز وكذلك أعضاء المجتمع المحلي كمشروعات النظافة، والتشجير، وترقيم، وطلاء الشوارع وغيرها.
- ثالثاً: فلسفة وأهداف التربية البيئية: لقد تم وضع مجموعة من الأسس او المنطلقات الفلسفية للتربية البيئية يمكن اجمالها فيما يلي:
- تتصف المشكلات البيئية بالتعقيد، ومواجهة هذه المشكلات يتطلب تضافر مجالات المعرفة المختلفة.
  - يجب النظر الى المشكلات البيئية في نطاقين محلي وعالمي، اذ يجب النظر أولاً الى البيئة المحلية التي تحيط بالفرد ومحاولة فهمها، وبعد ذلك ينظر في السياق العالمي للمشكلات البيئية حتى يدرك الفرد حجم المشكلات ويقتنع بخطورتها.
  - لقد أحدث البشر اضطراباً في البيئة، ويقع على عاتقهم عبء الاصلاح.
  - تعتمد رفاهية البشر واستمرارية وجودهم على القيم التي يمتلكونها، وحماية مواردهم البشرية، والرغبة العالية للقيام بالعمل لخدمة الانسانية، وتحسين البيئة.
  - يعتمد سلوك البشر تجاه بيئتهم على المعارف، والمهارات، والقيم، والاتجاهات التي يمتلكونها.
  - تكون التربية البيئية مستمرة مدى الحياة.



فالتربية البيئية ليست مجرد معلومات تدرس عن مشكلات البيئة كالتلوث وتدهور الوسط الحيوي أو استنزاف الموارد، ولكنها يمكن أن تتمثل في اتجاهين:

الأول: هو إيقاظ الوعي الناقد للعوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والأخلاقية الكامنة في جذور المشكلات البيئية.

الثاني: هو تنمية القيم الأخلاقية التي تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة.

وعليه يمكن تعريف التربية البيئية على أنها:

عملية تربية تستهدف تنمية الوعي لدى المواطن، وإثارة اهتمامه نحو البيئة بمعناها الشامل والمشاكل المتعلقة بها، وذلك بتزويده بالمعارف، وتنمية ميوله واتجاهاته ومهارته للعمل كأفراد وجماعات لحل المشكلات البيئية الحالية، وتجنب حدوث مشكلات بيئية جديدة.

وعليه فإن الإطار العام لمواجهة المشكلات البيئية يكون عن طريق التربية البيئية التي تعمل على خلق النمط السلوكي العلمي السليم تجاه البيئة، ولا يجب أن ينظر إلى موضوع التربية البيئية على أنه مجرد موضوع آخر يناقش مع غيره من الموضوعات ليجد مكانه في البرامج الدراسية الراهنة، بل يجب أن ينظر إليه على أنه وسيلة لإيجاد نوع من الوحدة لعملية التعليم.

لذلك فإن البحث في معالجة المشكلات البيئية يتطلب نمطاً جديداً من التعليم والبحث والدراسة يساير متطلبات التغيير في الحياة من جميع جوانبها، كما أن معظم المشكلات البيئية ليست ذات طبيعة عامة واحدة على مستوى العالم لأنها تكتسب ملامح ومؤثرات محلية ووطنية وقومية تختلف باختلاف المناطق أي أنها ذات أشكال وصور متعددة.

ولقد جاء في توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم (بالسويد) عام 1972 التأكيد على الاهتمام بما يعرف بالتوعية البيئية أو التعليم البيئي أو التربية البيئية التي هي مسميات لفكرة واحدة تهدف إلى توعية كل قطاعات المجتمع بالبيئة، وقد أدت هذه التوصيات إلى ظهور برامج للتوعية تظهر في وسائل الإعلام، كما استوعب رجال التربية هذا الهدف من خلال تطعيم المناهج الدراسية في مراحل التعليم المختلفة بالتربية البيئية.

وينبغي أن تشمل التربية البيئية جميع فئات الشعب وشرائحه، حيث أنها ليست مهمة المدرسة فقط بل إنها مهمة كل من المدرسة والبيت ووسائل الإعلام والمنظمات الجماهيرية والجمعيات العلمية والمهنية حيث أنهم يجب أن يشاركوا معاً في نشر الوعي البيئي الذي يهدف إلى توضيح العلاقات الأساسية التي تربط بين الإنسان والبيئة، مع حث الأفراد على انتهاز أنماط من السلوك تنم عن الإحساس بالمسئولية تجاه البيئة بهدف حمايتها وتحسينها باستمرار.

ويعرفها محمد صابر سليم بأنها " العملية المنظمة لتكوين القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة، ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية البيئة وحل المشكلات القائمة، والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة.

إن التربية البيئية تعني إعداد الفرد للتفاعل الناجح مع بيئته الطبيعية ويتطلب هذا الإعداد العمل على تنمية جوانب معينة في حياته، منها توضيح المفاهيم التي تربط ما بين الإنسان وثقافته من جهة وبين المحيط البيوفيزيائي من جهة أخرى، كما يتطلب هذا الإعداد أيضا تنمية المهارات التي تمكن الفرد من المساهمة في حل ما قد تتعرض له بيئته من مشاكل وما قد يهددها من أخطار. ومن هنا يمكن أن نفهم التربية البيئية على أنها عملية تهدف إلى توعية الإنسان ببيئته وإلى تفاعل عناصرها البيولوجية والجماعية والثقافية، إضافة إلى تزويده بالمعارف والقيم والكفاءات التي تيسر له سبل التعامل مع المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية.

كما تعرف التربية البيئية على أنها: «عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدرجات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة ولاتخاذ القرارات المناسبة المتصلة بنوعية البيئة، وحل المشكلات القائمة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة.

التربية البيئية هي تعلم كيفية استخدام التقنيات الحديثة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي القائم واتخاذ القرارات البيئية العقلانية. (السعود، 2007، ص.214)

ويعرفها رشيد الحمد وسعيد صابريني على أنها: " الإطار الذي يتضمن عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات اللازمة لفهم العلاقات بين الفرد وبيئته والتي تعنى بتوضيح مدى التكامل بين عناصر البيئة الطبيعية من جهة، وارتباطها ودرجة تفاعلها مع العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جهة أخرى كأبعاد مكملة للبيئة التي ينتمي إليها". (السعود، 2007، ص.214)

تعريف ندوة بلغراد التربية البيئية هي: " ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واع مهتم بالبيئة وبالمشكلات المرتبطة بها، ولديه من المعارف والقدرات العقلية والشعور بالالتزام، مما يتيح له أن يمارس فرديا وجماعيا حل المشكلات القائمة وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور".

تعريف مؤتمر تبليسي هي: " عملية إعادة توجيه وربط لمختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية بما ييسر الإدراك المتكامل للمشكلات، وبتحقيق القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والارتقاء بنوعية البيئة". (سرحان، 2005، ص. 129.130).

والملاحظ أنّ هذه التعريفات وبالرغم من اختلاف تخصصات أصحابها وتعدد مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية والثقافية، إلا أن هناك إجماع على فكرة أساسية مفادها التكامل ما بين العناصر البيئية المختلفة والتي يعد الإنسان

محورا مهما فيهما من خلال إكسابه السلوكيات الواعية، بما يمكن من مواجهة المشكلات البيئية والتصدي لها ومنع ظهورها من جديد

أهداف التربية البيئية: تستهدف التربية البيئية تحقيق عدد من الأهداف تتضمن كافة مكونات المجتمع (الجانب الاقتصادي – الثقافي- الاجتماعي- الفيزيقي) حيث تتضمن ما يلي:

- الفرصة لكل أفراد المجتمع لاكتساب المعرفة، والقيم، والمهارات الأساسية لزيادة الوعي بالعوامل البيئية وارتباطها بصحة الانسان وسلامته.

- زيادة القدرة على السعي الى إيجاد التوازن وتعزيزه بين العناصر الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية المتفاعلة في البيئة.

- خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة وزيادة المعرفة بالأنظمة الاجتماعية والتكنولوجية، والطبيعية في البيئة.

- تمكين الدارسين والممارسين لأنشطة البيئة من تطبيق أفكارهم وتجاربهم التعليمية وإعطائهم الفرصة المناسبة لاتخاذ القرارات وتقبل النتائج المترتبة عليها وتحسين اتخاذ القرار حول قضايا المجتمع المستقبلية.

إن التربية البيئية باعتبارها نوعا من أنواع التربية تسعى لتحقيق أهداف عديدة يمكن تصنيفها إلى أبعاد ثلاثة هي 1-البعد الإدراكي: ويضم المعلومات التي ينبغي أن يعرفها الأفراد والجماعات نحو بيئتهم الفيزيكية وكل ما تحويه من موارد وما تتعرض له من مشكلات.

2-البعد المهاري: ويشمل المهارات التي ينبغي أن يكتسبها الأفراد ليتمكنوا من التعامل الفعال مع بيئتهم.

3-البعد الانفعالي: ويختص بالاتجاهات والاهتمامات وأوجه التقدير التي ينبغي أن يكتسبها الأفراد والجماعات لترشيد سلوكهم اتجاه بيئتهم (محمد، 2007، ص255) وإلى جانب هذه الأهداف ترمي التربية البيئية إلى تحقيق غايات منشودة، الهدف منها نشر الوعي البيئي والمعرفي، لضمان الحفاظ على المنظومة البيئية وتكامل عناصرها وتحقيق التوازن الإيكولوجي ويمكن حصر هذه الغايات في :

-الوعي: والمراد به مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب الوعي والحس البيئي حيال البيئة ومشكلاتها.

-المعرفة: وتعني إكساب الأفراد فهم أساسي وكامل للبيئة ومشكلاتها والمسؤولية المتكاملة تجاهها والحفاظ على مواردها والعنصر البشري فيها

- المواقف: وهي اكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القوية في الاهتمام بالبيئة والدوافع للمشاركة الإيجابية في صونها وحمايتها.

-المهارات: وتتجسد من خلال إكساب الأفراد القدرات والمهارات اللازمة لحل المشكلات البيئية.

-تقييم القدرات: وتكون من خلال تقييم التدابير البيئية والبرامج التعليمية فيما يخص العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجمالية والتعليمية (الطنطاوي، 2008، ص.18)

ولتطوير الوعي البيئي وتنميته حدد مؤتمر تبليسي المنعقد بالإتحاد السوفيتي العام 1988 نمطين أساسيين من التربية البيئية وهما: التربية البيئية النظامية: ويعتمد عليها في المؤسسات النظامية من رياض الأطفال حتى الجامعات ، إذ يمكن ترسيخها في المناهج المختلفة جعل التعليم البيئي إلزامي ويشمل كل العلوم المتصلة بالبيئة. والتربية البيئية ليست مجرد مادة إضافية في المناهج الدراسية وحسب، وإنما عليها أن تكمل المناهج في جميع المستويات والعمل على تطوير المقررات التعليمية والكتب المتعلقة بشؤون البيئة لتكون مناسبة مع الظروف البيئية الموجودة (نجم، ص.140) التربية البيئية غير النظامية: وهي التي تعتمد على وسائل الإعلام الجماهيرية والاتصال المباشر بالأفراد وهدف التربية البيئية غير النظامية هو زرع وتنمية صفة المواطنة البيئية الواعية عند الأفراد والمجموعات الاجتماعية ، كي تعيش في بيئتها على نحو إيجابي، وتحقيق مستوى من الثقافة البيئية التي غالباً ما تكون غايتها هي الطبقة المثقفة وبغض النظر عن شكل التربية سواء كانت نظامية أو غير نظامية فإن التربية البيئية تسعى إلى إعداد الإنسان البيئي، الذي يفهم نظم البيئة الطبيعية المعقدة والذي هو في الأساس جزء منها، حيث يتجاوز مجرد المعرفة إلى الشعور بالمسؤولية حيالها ، وقد اتفقت معظم بلدان العالم اليوم بمختلف فلسفات التربية على أهمية التثقيف البيئي والتوعية بدور البيئة في حياة الإنسان سواء البيئة الطبيعية أو الاجتماعية بغية التقليل من الأضرار الناجمة عن سوء فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة وانعكاس تعامله مع الحياة وأثرها من هذا الفهم، ونظراً لأهمية البيئة انبثقت نداءات تدعو لإدخال البعد البيئي في التربية تعليماً أو سلوكاً للوصول بالفرد إلى مستوى من المعرفة عن البيئة وإكسابه الاتجاهات التي تساعد على المحافظة عليها وتنميتها وتحسينها (سلمان، 2000، ص.20). ويتفق المربون البيئيون في الوقت الحاضر على مبدئين أساسيين لوضع برامج التربية البيئية وتطويرها في المدارس الأولى علم "التبؤ" Ecology" وهو أساس التربية البيئية، أي أنه لا يمكن فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة دون فهم لكيفية عمل الطبيعة. والمبدأ الثاني أن التربية البيئية ليست مادة دراسية أو فرعاً من المعرفة منفرداً، إنما تتطلب طريقة للتفكير تخص العلوم الاجتماعية والإنسانيات كما تخص العلوم الأخرى كذلك، وانطلاقاً من هنا انتبه الباحثون والعلماء إلى الدور المهم والخطير الذي يمكن أن تضطلع به التربية في حل الأزمات البيئية، إذ يتوقع أن يكون للنظام التربوي دور جديد في مواجهة المشكلات البيئية. وهذا يقتضي أن يكون للتربية في الوقت الحاضر ارتباط أوثق بالجوانب البيئية وحققها، ولذلك يستوجب أن تصبح للتربية البيئية استراتيجية فعالة، تسعى لتغيير المواقف والتصرفات المألوفة بشكل يستطيع معه الأفراد والجماعات الوصول إلى درجة من الوعي الإدراكي، تجعلهم قادرين على حماية البيئة وتحسينها.

أشكال التربية البيئية: تشمل أشكال التربية البيئية ما يلي:

- ✓ المدخل الاندماجي: يتضمن دمج البعد البيئي في المواد الدراسية التقليدية عن طريق ادخال معلومات بيئية أو ربط المضمون بقضايا بيئية، ويعتمد على جهود المعلمين، والمشرفين التربويين في طريقة التعليم والتوجيه.
- ✓ مدخل الوحدات الدراسية: يتضمن معالجة وحدة أو فصل عن البيئة في إحدى المواد الدراسية.
- ✓ المدخل المستقل: يتمثل في برامج دراسية متكاملة للتربية البيئية كمنهاج دراسي مستقل ويناسب هذا المدخل مرحلة التعليم قبل المدرسي، والمرحلة الابتدائية.
- ✓ المشاركة: وهي جوهر مهنة الخدمة الاجتماعية ويقصد بها المشاركة الفاعلة على كافة المستويات في العمل على حل المشكلات البيئية (حافظ، 2003، ص.66)

رابعاً: استخدامات الممارس المهني لوسائل الإعلام لتحقيق التوعية البيئية.

تضطلع وسائل الإعلام بمهمة رئيسية تتمثل في تحريك الاهتمام الجماهيري بجرائم البيئة وبلورة رأي قادر على التصدي لها. فهي من أكثر المؤسسات التربوية قدرة على نشر الوعي البيئي بين الأفراد. (كنعان، 2010، ص. 85) ويمكن تلخيص دور وسائل الإعلام البيئي في النقاط التالية:

- ✓ نشر الوعي البيئي من خلال أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.
  - ✓ الترشيد للتخلص من القمامات والمخلفات بالسلوك الحضاري.
  - ✓ تكوين ثقافة جديدة تهدف لتحقيق وعي ثقافي أفضل.
  - ✓ إنتاج برامج متخصصة وأعمال تلفزيونية وتسجيلية حول حماية البيئة من أخطار التغيرات المناخية والبيئية.
  - ✓ عرض برامج إرشادية وبرامج توعوية مختلفة بالتلفزيون وأماكن تجمهر الشباب.
  - ✓ إنتاج برامج ومسلسلات هادفة وأفلام الكرتون والإعلانات هادفة.
  - ✓ استخدام الإعلان التلفزيوني كأحدث الأدوات الفعالة في تناول موضوعات البيئة مثل محاربة السلوكات المختلفة ومواجهة أخطار التغيرات المناخية.
  - ✓ لفت الانتباه إلى البيئة من خلال دحض السلوكات الخاطئة والممارسات المرفوضة حتى يتجنب الأفراد الوقوع فيها وينفر منها.
  - ✓ إخراج مضامين إعلامية تصور البيئة والمناطق المحمية التي تزخر بها الجزائر، لتنمية الشعور لدى الجمهور بضرورة الاستمتاع بها وحمايتها.
- آليات تحقيق التوعية البيئية: يمكن رصد جملة من الآليات التي من شأنها ترفع وتزيد وعي الفرد ببيئته وحمايتها وهي:
- ✓ تنظيم محاضرات وندوات ولقاءات وورش عمل لنشر التوعية وزيادة التعليم في مختلف قضايا البيئة.

- ✓ برمجة أيام مفتوحة عبر موجات الأثير في المحطات الإذاعية المختلفة والتي تحث المواطن على تولي مسؤوليته تجاه المشكلات البيئية.
  - ✓ تجنيد الصحافة لنشر الوعي البيئي عبر مقالات ورسوم كاريكاتورية.
  - ✓ التشجيع على زيارة المتاحف والأبواب المفتوحة على النوادي الناشطة في المجال البيئي والقيام بزيارات جماعية للمحميات الطبيعية وتنمية المواقف الإيجابية نحو البيئة خاصة الأطفال والشباب والمتدربين أو المنخرطين في الكشافة أو الجمعيات الشبانية.
  - ✓ التشجيع على فتح النوادي والجمعيات والهيئات الناشطة في المجال البيئي والتسهيل في عملية الانخراط فيها وتقديم مساعدات لتمويلها.
  - ✓ العمل على استهداف والبحث عن جمهور الإعلام البيئي وتحديد قطاعاته واحترام اهتماماته وذلك من خلال دراسات استطلاعية للرأي العام البيئي.
  - ✓ الاعتناء وتشجيع الإعلام البيئي الإلكتروني وتحضيره للمشاركة الفعالة في عملية رفع الوعي البيئي.
- تتميز الوسائط الإعلامية الجديدة بسرعة الانتشار وسهولة الوصول إلى الفئات المستهدفة في أي مجال من مجالات الحياة. لذلك أصبح من الضروري إشراك هذه الوسائط الحديثة وتوظيفها لنشر الوعي البيئي وتكريس ثقافة بيئية سليمة ونشر تربية بيئية بين الجماهير والمستخدمين لهذه الوسائط.
- فيفضلها يمكن القيام بحملات واسعة ومكثفة لمحاربة السلوكات السلبية المحدقة بالبيئة وسلامتها وإشعار المستخدمين لهذه المواقع بمخاطر التلوث البيئي والتدهور البيولوجي.
- ولكن السؤال الجوهرى هنا يكمن في كيف يمكننا استخدام تكنولوجيا الإعلام الجديدة في الوعي البيئي ونشر تربية بيئية واعدة؟ نستطيع تحقيق ذلك من خلال:
- ✓ الاهتمام بالموضوعات البيئية وذلك باستخدام الألوان والتصاميم والشعارات التي تدعو للمحافظة على البيئة في المواقع والمنشآت.
  - ✓ حث الجمهور على ترشيد استخدام التقنيات الحديثة حتى لا تتحول إلى مصدر جديد للتلوث البيئي واستنزاف الطاقة، فالتقليل من استخدام محركات البحث يساهم في ترشيد الطاقة وحماية البيئة، حيث تشير التقارير إلى أنّ عملية البحث الواحدة باستخدام محرك البحث جوجل تستهلك قدرا من الطاقة يكفي لتشغيل مصباح كهربائي لمدة ساعة.
  - ✓ دعم الشركات التي تستخدم الطاقات المتجددة في أنشطتها كطاقة الرياح.
  - ✓ التشجيع على الحد من استهلاك المنتجات البلاستيكية والورق والحث على استخدام النسخ الإلكترونية للكتب.

✓ عرض التجارب الرائدة في التوعية البيئية والتربية على المحافظة عليها، مثل تجربة رجل الأعمال بول بوليزوتو الذي كوّن ثروته من خلال مشروعات وأفكار ترتبط بحماية البيئة وهو مؤسس شركة إيكو ميديا وهو من رواد الإعلان الأخضر. (خاطر، 2016، ص. 77، 78)

يمكن للأخصائي الاجتماعي أن يستخدم وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في حملات التوعية الإعلامية في المجال البيئي ونشر ثقافة التنمية المستدامة، وهذا من خلال ما يتميز به من خصائص كسرعة الانتشار والتطبيقات المختلفة التي يعمل عليها مثل اليوتيوب والتويتير والدرشة وسهولة الوصول إلى الجماهير المستهدفة. خاصة الفئة الشبابية لأنها الأكثر استخداماً لهذه المواقع من خلال تحميل الصور ومشاركة الفيديوهات الراضية للتجاوزات على الأمن البيئي ومشاركتها على أوسع نطاق.

كما يمكنه الاستعانة بوسائل الإعلام أثناء تدخله المهني من خلال إخطارات لجرائم على البيئة أو الإشادة بحملات تنظيف واسعة للمحيط. وذلك من خلال مشاركة بملفات وصور. وكأمثلة عن استخدام الفايسبوك للتوعية البيئية نجد ما يقدمه موقع إيكو للتسويق البيئي من خدمات إعلامية بأعلى جودة حول تبادل الأفكار والالتفاف حول قضايا البيئة وتغطية الأحداث لبيئية بطريقة إعلامية مهنية والعمل على الترويج للاقتصاد الأخضر.

جمعية حماية البيئة وهيئة الإقليم: تساهم في إطلاق حملات التنظيف لإحياء والشواطئ بأرزيو.

جمعية الجزائرية للتراث والبيئة وتحسين المناطق الصحراوية في حاسي مسعود.

جمعية البيئة والمجتمع في جيجل لحماية البيئة البحرية.

وعلى العموم نلاحظ أن استخدام تكنولوجيا الإعلام الحديثة يكون عادة من طرف الناشطين الجمعويين عبر مواقع الفايسبوك والمهتمين بقضايا التنمية المستدامة والإعلام البيئي والتربية البيئية بحيث تصب مضامين هذه الصفحات حول حملات التوعية البيئية وحملات التشجير والنظافة ومواضيع التربية البيئية والطاقات المتجددة والنظيفة واستخدامات الطاقة البديلة.

#### خاتمة:

رغم أنّ موضوع التوعية البيئية والإعلام البيئي التوعوي يمثل مجالا استراتيجيا لكنه يعاني من غياب رؤية استشرافية إعلامية وإرادة سياسية حقيقية واضحة لاحتواء الكادر الإعلامي المتخصص والمؤهل في الإعلام البيئي. وهنا نعي إهمال الاستثمار في الطاقات الشابة في مجال الإعلام المتخصص البيئي.

فلا يستطيع الأخصائي الاجتماعي البيئي أن يؤدي أدواره بشكل مهني، في غياب فلسفة واضحة تعد منطلقا لجميع تدخلاته المهنية في المجال البيئي.

كما أن ضعف الاهتمام بالمواضيع البيئية لا يقتصر على تطبيقات الإعلام عبر وسائط الاتصال الحديثة فقط وإنما هو مطروح في وسائل الإعلام الكلاسيكية كالتلفزيون والإذاعة ويرجع عدم الإقبال على هكذا مواضيع حول التربية البيئية والتنمية المستدامة إلى ضعف البنية الاجتماعية البيئية وكذا لترتيب أولويات المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي والتي تهيمن عليها أغراض التواصل الشخصي وربط العلاقات الاجتماعية والترفيه وتجاهل الاهتمام بالمضامين الجادة.

وفي الختام رصدنا مجموعة من التوصيات تمثلت في:

- ضرورة تعميق وتعزيز التوعية والتثقيف البيئي، والعمل على ترسيخها وتحويلها إلى سلوكيات على جميع مستويات المجتمع وادماج التربية والتعليم البيئي في مسيرة التنمية المستدامة، وتأكيد دور المؤسسات التعليمية وأنشطتها، وبرامجها البيئية في التغيير الإيجابي لسلوكيات وتوجهات الطلبة مع التركيز على المراحل الدراسية الأولى.
- توفير التمويل الكافي لدعم الأنشطة البيئية المختلفة وتوفير المحفزات وتشجيع مساهمة القطاع الخاص، وحث المختصين على إقامة الندوات، ودعوة عينات من أفراد المجتمع ومن ذوي القدرة على التأثير.
- حث الأسر عن طريق التوعية بدورها الفاعل في تحسين الوعي البيئي لدى أفرادها.
- الاستشعار العميق والقلق تجاه المخاطر والتحديات التي يواجهها الواقع البيئي والطبيعي.
- الاستفادة من رجال الدين لإيقاظ الوجدان الديني لدى الأفراد.
- حث وسائل الإعلام للتركيز على كل ما يخص التوعية البيئية بأنواعها وكيفية المحافظة عليها وإصدار النشرات والكتيبات عن التوعية البيئية معززة بصور إيضاحي.
- الاستفادة من الخبرات في الدول المتقدمة في مجال البيئة بمختلف الوسائل ومنها بعثات متخصصة وغيرها.
- العمل على زيادة التغطية الإعلامية للقضايا البيئية في مختلف الوسائل الرسمة والخاصة المسموعة والمقروءة والمرئية، وتطوير القدرات الصحافية، ووسائل الاعلام البديل، واستخدام الشبكة العنكبوتية والمنديات، والصفحات الاجتماعية والتفاعلية.
- جذب اهتمام عدد واسع من المؤسسات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وعدد كبير من الخبراء، والنشطاء في شتى المجالات.
- وضع القضايا البيئية على سلم أولويات المجتمع في التخطيط لبرامج التنمية وحشد الرأي العام حول قضايا البيئة المحلية والعالمية وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.



### قائمة المراجع:

- (1) حافظ، ناهده عبد الكريم. (2003). دور العائلة والمدرسة في تربية الأبناء، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- (2) خاطر، محمد إبراهيم. (2016). الإعلام والتوعية البيئية. عمان: دار أسامة للنشر
- (3) ذياب، عماد محمد الحفيظ. (2005). البيئة، حمايتها، تلوثها، مخاطرها. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع
- (4) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (2005). البيئة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع البيئية (ط.2). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة
- (5) الرفاعي، محمد خليل. (2015). أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي. مجلة المستقبل العربي، 97، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
- (6) سرحان، نظيفة أحمد (2005). مناهج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث. القاهرة: دار الفكر العربي
- (7) السعود، راتب. (2007). الإنسان والبيئة ... دراسة في التربية البيئية (ط.2). عمان: دار الحامد
- (8) سلمان، نجم سعدون. (2000). الفلسفة التربوية البيئية. فلينا مالطا: منشورات ELGA
- (9) الطنطاوي، رمضان عبد الحميد. (2008). التربية البيئية: التربية الحتمية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع
- (10) عامر، السيد. (2007). دراسات في مجالات الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
- (11) عفيفي، عبد الخالق. (2007). الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
- (12) فهبي، محمد سيد. (2000). أسس الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- (13) القليبي، سوزان. (1993). التلفزيون وتنمية الوعي البيئي لدى الطفل. بحوث الاتصال، كلية الإعلام جامعة القاهرة، 10
- (14) كنعان، علي عبد الفتاح. (2014). الإعلام البيئي. عمان: دار اليازوري
- (15) محمد، موسى أحمد. (2007). الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة. القاهرة: المكتبة العصرية
- (16) واجز، ترافس. (1997). البيئة من حولنا دليل لفهم التلوث وأثاره (محمد صابر). القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية



المركز الديمقراطي العربي

لدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center  
for Strategic, Political & Economic Studies

## المؤتمر الدولي العلمي الثاني بعنوان:

الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي بين إشكالية الاعتراف وواقع الممارسة

Social service in the Arab world between the problem of recognition and the reality of  
practice

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

مدير النشر: د. ربيعة تمار

التنسيق والنشر: د. حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR.3383-6664 B

كانون الأول 2022